دولة فلسطين

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

واقع الشباب في فلسطين 2007، 2017

إعداد

د.بدر الاعرج

تشرين أول/اكتوبر، 2020

تم إعداد هذا التقرير حسب الإجراءات المعيارية المحددة في ميثاق الممارسات للإحصاءات الرسمية الفلسطينية 2006

التعداد الزراعي
Agriculture Census
2020

© ربيع الأول، 1442هـ – تشرين الأول، 2020.
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. *واقع الشباب في فلسطين 2007، 2017.*
رام الله– فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى:
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب. 1647، رام الله– فلسطين
هاتف: 2982700 2 (970/972)
فاكس: 2982710 2 (970/972)
الرقم المجاني: 1800300300
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps

صفحة إلكترونية: http://www.pcbs.gov.ps

الرقم المرجعي: 2538

شكر وتقدير

يتقدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إخراج هذه الدراسة الهامة إلى النور إن كان ذلك بالإعداد أو المراجعة الفنية أو التدقيق اللغوي.

لم يكن بالإمكان إعداد هذه الدراسة بدون تعاون الباحثين الميدانيين والمستجوبين اللذين أدلوا ببيانات دقيقة وموثوقة خلال تنفيذ تعدادات ومسوح الجهاز المختلفة فالشكر موصول لهم كذلك.

يتقدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بجزيل الشكر والتقدير إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) على مساهمته بتمويل هذه الدراسة.

فريق العمل

- **إعداد التقرير**

  د. بدر الأعرج

- **تدقيق معايير النشر**

  حنان جناجره

- **المراجعة الأولية**

  رشا صراوي

  آية عمرو

  راوية علاونة

  رامي الدبس

  سهى كنعان

  أميمة الاحمد

  محمد الدريدي

- **المراجعة النهائية**

  خالد ابو خالد

  عناية زيدان

- **الإشراف العام**

  د. علا عوض رئيسة الجهاز

تنويه للمستخدمين

- إعتمد معد هذه الدراسة على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمصادر الأخرى.
- مجموع النسب المئوية في بعض الجداول قد لا يساوي 100% نتيجة التقريب.
- ان الآراء والأفكار الواردة في هذه الدراسة تعبر عن رأي معدها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني او موقفه الرسمي.

قائمة المحتويات

الموضوع		الصفحة
	المقدمة	
	الملخص التنفيذي	
الفصل الأول:	**مقدمة الدراسة**	**19**
الفصل الثاني:	**الشباب والأسرة**	**21**
	1.2 الشباب والسكان	21
	2.2 أهمية العلاقة ما بين الشباب والأسرة في فلسطين	22
	3.2 تغيرات على صعيد الأسرة تؤثر على الشباب وخاصة الإناث منهم	24
	4.2 الحالة الزواجية للشباب	26
	5.2 سن الزواج والسن المفضل للزواج لدى الشباب	27
الفصل الثالث:	**الشباب والتعليم**	**29**
	1.3 التحاق الشباب بالتعليم النظامي	29
	2.3 الحالة التعليمية للشباب	30
	3.3 مكان الحصول على أعلى مؤهل علمي	32
	4.3 التأهيل المهني والتقني	32
الفصل الرابع:	**الشباب والعمل**	**35**
	1.4 الشباب والعلاقة بقوة العمل	35
	2.4 المشاركة في القوى العاملة	36
	3.4 البطالة بين الشباب	36
	4.4 البطالة بين الخريجين الشباب	39
	5.4 الإستعداد للعمل "ساعات إضافية"	39
	6.4 النشاط الاقتصادي	40
	7.4 قطاع العمل	40
	8.4 مكان العمل	42
	9.4 الحالة العملية الرئيسية	44
	10.4 توفر عقد العمل	46
	11.4 مساهمة صاحب العمل في تمويل مخصصات للتقاعد ونهاية الخدمة	47
	12.4مساهمة صاحب العمل في الإجازات السنوية والمرضية	48
	13.4 إجازة الأمومة للشابات	49
	14.4 الشابات خارج القوى العاملة	51

الفصل الخامس:	**الشباب والصحة**	**53**
	1.5 الشباب والإعاقة	53
	2.5 مدى أو معدلات إنتشار الإعاقة بأشكالها المختلفة بين الشباب	54
	3.5 الأمراض المزمنة لدى الشباب	56
	4.5 الشباب والتأمين الصحي	57
	5.5 مؤشرات أخرى حول صحة الشباب	59
الفصل السادس:	**مؤشرات أخرى هامة ذات علاقة بواقع الشباب في فلسطين (الفقر، اللجوء، الهجرة، الديانة، تكنولوجيا المعلومات، المشاركة الإجتماعية والسياسية، الأولويات الوطنية من وجهة نظر الشباب)**	**61**
	1.6 الشباب والفقر	61
	2.6 حالة "اللجوء" بين الشباب	61
	3.6 الشباب والهجرة	62
	4.6 الشباب وتكنولوجيا المعلومات	63
	5.6 المشاركة الإجتماعية والسياسية للشباب وأولوياتهم الوطنية	64
الفصل السابع:	**إستخلاصات وتوصيات**	**67**
	المراجـع	**83**

قائمة الجداول

الجدول الصفحة

جدول 1: معدلات الالتحاق بالتعليم للأفراد الفلسطينيين (15 – 29 سنة) حسب الفئة العمرية والجنس، 2017 **29**

المقدمة

تعتبر التعدادات من أهم مصادر البيانات، حيث قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتنفيذ التعدادين الأول والثاني للسكان والمساكن والمنشآت، في العامين 1997، 2007، ثم التعداد الثالث في عام 2017، وقد تم الحصول من خلالهما على مجموعة متكاملة من البيانات المتعلقة بالخصائص السكانية والإجتماعية والإقتصادية للمجتمع، كما قام الجهاز بتنفيذ العديد من المسوح الأسرية. وقد إعتمدت هذه الدراسة على بيانات تلك المصادر.

وحرصاً منه على الإستفادة القصوى من هذه البيانات قام الجهاز بإصدار سلسلة من التقارير الإحصائية من بيانات التعداد والمسوحات المختلفة ومنها تقارير تفصيلية لخصائص كل من السكان والمساكن والمباني والمنشآت. وإستكمالا لعمليات نشر وتعميم بيانات التعداد ولتحقيق الإستخدام الأمثل لهذه البيانات يقوم الجهاز بتنفيذ مشروع تحليل بيانات التعداد، بالتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص، ويشمل هذا المشروع إعداد سلسلة من التقارير التحليلية لنتائج التعداد، لإتاحة المجال لأفراد المجتمع لفهم وإدراك أفضل لبيانات التعداد.

يمثل الشباب شريحة كبيرة من المجتمع الفلسطيني، فضلا على أن الشباب يشكلون شريحة إجتماعية هامة ومتميزة لما يتمتعون به من قوة وحيوية ومصدر إهتمام متواصل وطاقة لا يجوز تجاهلها، كما يعتبر الشباب عماد المستقبل ودرع الأمة وثروتها التي تفوق سائر ثرواتها ومواردها، حيث أن الشباب هم عنصر التغيير في المجتمع، وعند مرحلة الشباب يبدأ التخطيط لتلبية إحتياجات المجتمع من المهارات والكفاءات المستقبلية.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل كافة البيانات المتعلقة بقطاع الشباب (15-29 سنة) حيث سلطت الضوء على الخصائص الإجتماعية والإقتصادية والديموغرافية للشباب، بالإضافة إلى مناقشة قضايا محورية مثل المساواة بين الجنسين والهجرة والتدخين والميول السياسية، مما يعطي صورة واضحة عن الشباب في مجتمعنا مع إظهار الجوانب الإيجابية والدعوة الى تنميتها وكذلك الجوانب السلبية، ومناقشة معمقة لمواجهتها وتحسين مؤشراتها من أجل الإرتقاء بحياة مجتمع كامل يستمد قوته من عزيمة شبابه ونجاحهم، وتقديم التوصيات السياساتية التي من شأنها مساعدة صانع القرار الفلسطيني في توجيه بوصلة التنمية أكثر باتجاه قطاع الشباب، وكذلك ضمان أخذ التغيرات السكانية التي أثرت على ذلك القطاع بعين الإعتبار في عمليات إعداد البرامج والخطط المختلفة.

يسرنا أن نضع بين ايديكم دراسة "واقع الشباب في فلسطين 2007، 2017" كأحد مخرجات مشروع تحليل بيانات التعداد حتى تكون مرجعا للمخططين ومتخذي القرارات في القطاعين العام والخاص وجميع فئات المستخدمين من أجل بناء الدولة الفلسطينية على أسس علمية سليمة.

نسأل الله أن يتكلل عملنا بالنجاح،،

تشرين اول، 2020

د. علا عوض

رئيسة الجهاز

ملخص تنفيذي

تقوم هذه الدراسة التحليلية بعرض وتحليل نتائج "التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت في فلسطين" الذي نفذه "الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني" في الشهر الأخير من عام 2017. وبالتحديد تلك النتائج والإحصائيات المتعلقة بقطاع الشباب (15–29 سنة) في فلسطين.

لقد اعتمدت الدراسة منهجا تحليليا وصفيا مقارنا. حيث تم تحليل بيانات تعداد عام 2017 وبعض البيانات الأخرى ذات العلاقة بالشباب في فلسطين بطريقة علمية سسيولوجية تقوم على مقارنة وتحليل النتائج على أسس ومتغيرات جغرافية (مقارنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وبين المحافظات المختلفة)، وزمنية (المقارنة مع تعداد عام 2007 كلما أمكن ذلك)، وكذلك المقارنة على أساس الجنس (ذكر، أنثى). كما تم أحيانا مقارنة وضع الشباب في فلسطين، مع نظرائهم في البلدان العربية الشقيقة وبلدان أخرى.

أما بخصوص **نتائج هذه الدراسة أو الإستخلاصات والتوصيات التي توصلت إليها**، وهي إستخلاصات ترسم صورة عن أبرز ملامح واقع الشباب في فلسطين، فيمكن تلخيصها على النحو التالي:

- إن أرقام التعداد العام 2017، تروي "قصة جميلة" عن الواقع التعليمي في فلسطين وبالتحديد من الناحية الكمية. فنسبة الشباب الذين لم يلتحقوا بقطاع التعليم النظامي لم يتجاوز 1%، وكذلك الحال فيما يتعلق بمعدل الأمية بين الشباب حيث لم يتجاوز هو الآخر 1%. أما بخصوص معدل الأمية بين مجمل سكان فلسطين الذين يبلغون "15 سنة فأكثر" فلم يتعد 3%، مقابل معدل أمية وصل الى 21% في البلدان العربية الشقيقة، وحوالي 14% على مستوى العالم. كما أن تلك الأرقام تقود الى إستنتاج هام هو أن فلسطين قد نجحت في تحقيق "المساواة بين الجنسين" أو "الجندرية" في مجال حيوي هام هو التعليم، بل وكما تظهر هذه الدراسة، فإن نسب الإناث في المدارس والجامعات الفلسطينية تزيد قليلا عن نسب نظرائهن الذكور.

- إن الثغرات "الكيفية" (ذات العلاقة ب "جودة التعليم"، "نوعية التعليم" ومستوى تطوره) التي يعاني منها نظام التعليم الفلسطيني، لا تظهر بوضوح عند تقييم هذا النظام فقط، بل تظهر أيضا، وبشكل أكثر وضوحاً، عند تقييم وضع الطلبة أو الخريجين الشباب في سوق العمل، أي بعد " التخرج" من النظام التعليمي. إن إرتفاع معدل البطالة بين الشبان والشابات الفلسطينيين إلى مستويات قياسية، يؤكد أن هنالك خللا يعاني منه القطاع التعليمي الفلسطيني يتمثل في "عدم وجود موائمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل" وبأن الشباب هم أول من يدفع ثمن عدم هذه الموائمة.

- تخلص هذه الدراسة إلى أن التحدي الأكبر الذي يواجه الشباب الفلسطيني بشكل عام، والشابات الفلسطينيات بشكل خاص، وفي المقدمة شباب وشابات قطاع غزة هو "البطالة" والذي وصل معدلها بين الشباب الفلسطيني (15–29 سنة) إلى 42% (32% وفقا لتعداد 2007)، أما بين الشابات في قطاع غزة فوصلت وفقا لتعداد عام 2017، الى مستويات قياسية عالميا 84%. مشكلة "البطالة" في فلسطين هي مشكلة "عامة" أي لا تنتشر فقط بين الشباب بل أيضا بين مختلف الفئات السكانية أو العمرية وتبين هذه الدراسة ان معدل البطالة أعلى لدى الشباب وبشكل ملحوظ بزيادة تصل الى 15% عن باقي السكان (42% لدى الشباب مقابل 27% لدى باقي السكان).

وهي أيضا عالية بين الشباب الفلسطيني عند مقارنتها بالبلدان الأخرى (فمثلا بلغ "المعدل العربي" أو متوسط معدلات البطالة بين الشباب في البلدان العربية 31% في عام 2016).

- أما التحدي الثاني الذي يواجه الشباب في قطاع العمل في فلسطين فهو الضعف الكبير في مشاركة النساء وخاصة الشابات في القوى العاملة الفلسطينية. صحيح أن معدل مشاركة النساء الفلسطينيات في الضفة الغربية وقطاع غزة في القوى العاملة قد تحسنت قليلا عن السابق (من 12% في العام 2007 الى 19% في العام 2017) لكنها ما زالت تضع فلسطين ضمن "الصف الأخير" عالميا عندما يتعلق الأمر بمعدل مشاركة النساء في القوى العاملة.

- التحدى الثالث الذي يواجهة الشباب الفلسطيني في سوق العمل وفقا لما توصلت له هذه الدراسة التحليلية هو العمل من أجل تحسين ظروف العمل في فلسطين عبر رفع مستوى إلتزام أصحاب العمل بقوانين العمل وبالحقوق النقابية للشباب والتي توفرها تلك القوانين للعامل/ة أو الموظف/ة، حيث يبدو أن بعض أصحاب العمل الفلسطينيين يستفيدون من ارتفاع معدلات البطالة والفقر بين الشبان والشابات لزيادة إستغلال هؤلاء الشباب أو على الأقل حرمانهم من حقوقهم، إذ يكفي الإشارة إلى أن ثلاثة أرباع الشباب والشابات في فلسطين تقريباً (75%) لا يعملون وفق "عقد عمل مكتوب" بل يعملون وفقا لتفاهمات واتفاقات "شفوية" و"غير رسمية." كما أن نسبة أصحاب العمل الذين لم يقوموا بمنح إجازات مدفوعة للشباب الذين عملوا لديهم في حال المرض أو الإصابة بلغت 77%.

- حصلت بعض التغيرات على صعيد الأسرة الفلسطينية والتي كشف عنها تعداد عام 2017 ويمكن اعتبارها "إيجابية"، على الأقل من وجهة نظر "نسوية"، إذ أنها تغيرات تساعد في تخفيف الحواجز والعوائق التي تضعف من دور المرأة وتعيق من مشاركتها في المجتمع مثل حدوث مزيد من الإنخفاض في حجم الأسرة الفلسطينية (فبعد أن كانت تتكون الأسرة من 6 أفراد في تسعينيات القرن الماضي أصبحت الأن تتكون من 5 أفراد تقريبا)، وإرتبط مع ذلك أيضا حصول تراجع في معدلات الإنجاب لدى الشابات. ومن ناحية أخرى فقد لوحظ وجود تراجع ذا مغزى في نسبة الأسر الممتدة على مدى العقدين الاخيرين، وهي أسر يساهم وجودها في تعزيز الثقافة "التقليدية" والثقافة "الأبوية–الذكورية" أكثر من الأسر النووية. كما حصل تراجع ملحوظ في نسبة "الزواج المبكر" بين الفتيات (من حوالي 31% وفقا لتعداد عام 1997، إلى 11% في التعداد الأخير الذي نفذ في عام 2017).

- أما على صعيد "الشباب والصحة"، فقد وجدت الدراسة أن غالبية كبيرة من الشباب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة تصل الى 74% تتمتع بالتأمين الصحي. ولكن لوحظ في هذا السياق تركيز أكثر لهذا التأمين في قطاع غزة حيث أن الغالبية العظمى من الشباب في قطاع غزة (94%) هم مؤمنين صحيا، فيما بلغت نسبة من لديهم تأمين صحي من الشباب في الضفة الغربية 59%. أي أن 41% من الشباب في الضفة الغربية لا يتمتعون بأي نوع من أنواع التأمين الصحي. وهذه نسبة كبيرة، ولهذا، فإن الدراسة تشدد على أن ضم هؤلاء الشباب والشابات إلى برامج التأمين الصحي يجب أن يكون إحدى أولويات العمل في مجال أو محور "الشباب والصحة".

- ترى الدراسة أن إحدى التحديات التي يجب مواجهتها من أجل تطوير الواقع الصحي للشباب في فلسطين هي مواجهة ظاهرة إنتشار "الإدمان على التدخين" (حوالي ربع الشباب أو 24% منهم مدخنون[1]) وخاصة في الضفة الغربية حيث تصل نسبة المدخنين بين الشباب الى 30%، فيما لم تتجاوز تلك النسبة 14% في قطاع غزة.

[1] التدخين حسب تعريف منظمة الصحة العالمية يشمل (السجائر المصنعه، السجائر الملفوفة يدوياً، بايب مليئة بالتبغ، السيجار شيروت او انواع مشابهه، النرجيلة)

- تشير الدراسة أيضا الى أن الصورة "الكمية" (الأرقام والنسب) التي تقدمها بيانات تعداد عام 2017 بخصوص "الشباب والصحة" هي صورة تميل لكونها جميلة أو لا بأس بها (نسبة عالية من الشباب مؤمنين صحيا، نسبة إعاقة بين الشباب منخفضة نسبياً)، هناك حاجة لإجراء دراسات كيفية تركز على "نوعية" و"جودة" الخدمات الصحية المقدمة للشباب الفلسطيني بما في ذلك الخدمات التي يغطيها التأمين الصحي.

- حوالي ربع الشباب في فلسطين (24%) "يرغبون في الهجرة" خارج الوطن وهذا مؤشر مقلق. إن الظروف والعوامل التي تناقشها الدراسة وفي المقدمة هي "العوامل الإقتصادية" ("ظروف المعيشة الصعبة"، و"النقص في فرص العمل") توضح أسباب إرتفاع نسبة الراغبين في الهجرة من بين الشباب الفلسطيني، حيث بلغت نسبة الراغبين بالهجرة تحت تأثير هذه العوامل 56%. لذا فأن أحد المداخل الأساسية لمكافحة ظاهرة هجرة الشباب هو مدخل إقتصادي ويتمثل في تحسين الظروف الإقتصادية وتوفير فرص العمل. فالبطالة بالنسبة للشباب في فلسطين، كما تستخلص الدراسة، هي "أم المشاكل" التي يواجهونها، وتؤثر بقوة على حياة هؤلاء الشباب وبأشكال مختلفة مثل تأثير البطالة على إرتفاع معدلات الفقر بين الشباب، إرتفاع نسبة الراغبين منهم بالهجرة بسبب عدم توفر فرص العمل في الوطن.

- أخيرا، فقد بينت الدراسة أن غالبية ساحقة من الشباب الفلسطيني (79%) يعتقدون أن "إنهاء الإحتلال الإسرائيلي" وبناء دولة فلسطينية مستقلة يجب أن يكون الأولوية الأولى للفلسطينيين.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

تقوم هذه الدراسة التحليلية بعرض وتحليل نتائج "التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت في فلسطين"، والذي نفذه "الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني" في الشهر الأخير من عام 2017. وبالتحديد تحليل تلك النتائج والإحصائيات المتعلقة بقطاع الشباب الفلسطيني (15–29 سنة) داخل الوطن. وتأتي هذه الدراسة، ضمن جهود الجهاز في تحليل ونشر بيانات ذلك التعداد وبيانات السجلات الإدارية والمسوح الإحصائية الأخرى. حيث ومن أجل الإستفادة من هذه البيانات في النهوض بواقع الشباب في المجتمع الفلسطيني، يقوم الجهاز بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والباحثين والأكاديميين بتنفيذ سلسلة من الدراسات التحليلية والتي تغطي مجموعة متنوعة من الموضوعات الهامة مثل واقع سوق العمل الفلسطيني، وخصائص التعليم، والتنمية الإسكانية المستدامة، وتطور المنشآت الفلسطينية، وواقع المسنون ومتطلبات رعايتهم، وواقع الشباب.

تهدف هذه الدراسة، الى تقديم التوصيات السياساتية التي من شأنها مساعدة صانع القرار الفلسطيني في توجيه بوصلة التنمية أكثر بإتجاه قطاع هام وحيوي وكبير يستحق إهتمام رسمي وشعبي أكبر ألا وهو قطاع الشباب، وكذلك لضمان أخذ التغيرات السكانية التي أثرت على ذلك القطاع بعين الإعتبار في عمليات إعداد البرامج والخطط المختلفة. كما وتهدف الدراسة أيضا الى تعريف المواطن الفلسطيني العادي بواقع مجتمعه، وبواقع القطاع الذي ينتمي إليه إذا ما كان ذلك المواطن شاب أو شابة، وكذلك تعريف الباحثين والمختصين والمهتمين والطلبة بواقع الشباب في المجتمع الفلسطيني وفقا لما تمخض عنه تعداد عام 2017.

أما فيما يتعلق بأسلوب تحليل البيانات وعرضها والذي اعتمدته هذه الدراسة، وبما أن تحليل بيانات "التعداد العام للسكان والمساكن والمنشأت لعام 2017" الخاصة بقطاع الشباب (15–29 سنة) هو الهدف الأساسي لهذه الدراسة، فقد اشتملت فصول الدراسة على الشباب والأسرة، والشباب والتعليم، والشباب والعمل، والشباب والصحة، وكذلك مؤشرات أخرى ذات علاقة بواقع الشباب الفلسطيني مثل الشباب والهجرة، والشباب واللجوء، والشباب والفقر، والشباب والمشاركة السياسية والاجتماعية، وأخيرا الفصل الذي يلخص كافة "الإستخلاصات والتوصيات" التي توصلت إليها الدراسة في تحليل لتلك البيانات والأرقام والتي حصل عليها الباحث من الجهاز مباشرة، ويحتل هذا التحليل غالبية صفحات الفصول الأولى. أما الفصل الخامس "مؤشرات أخرى ذات علاقة بالشباب"، فهو يعتمد أكثر من غيره من الفصول على تحليل نتائج مسوح ودراسات أخرى غير تعداد عام 2017، مثل "مسح الشباب" الذي نفذه الجهاز في عام 2015 ونشر نتائجه في عام 2016، والذي يغطي بعض الجوانب التي لم يغطيها التعداد مثل "الشباب والهجرة" و"المشاركة الإجتماعية والسياسية للشباب"، أي بعبارة أخرى، فان الغالبية الساحقة من الأرقام والإحصائيات التي تضمنتها هذه الدراسة (حوالي 80%) هي من بيانات تعداد عام 2017 "غير المنشورة" أي تلك التي تم الحصول عليها من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مباشرة، و10% تقريبا هي أرقام وإحصائيات مصدرها تعداد عام 2017 أيضا، ولكن تم الحصول عليها من "منشورات" الجهاز وخاصة "التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017: ملخص النتائج النهائية للتعداد." و"التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017: النتائج النهائية للسكان– التقرير التفصيلي". أما ما تبقى (حوالي 10%) فهي أرقام وإحصائيات تم الحصول عليها من "مسح الشباب"

الذي نفذه الجهاز ("مسح الشباب"، 2015)[2]، وبدرجة أقل من "كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، 2018" والذي تركز أرقامه وبياناته بالأساس على عام 2017، ومن بعض الدراسات المنشورة الأخرى.

هذا وبعد تحليل بيانات عام 2017 باستفاضة وبمنهج وصفي مقارن مكانيا وزمانيا (إجراء مقارنات بين واقع الشباب في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ثم بين الجنسين – ذكور وإناث، ثم بين المحافظات المختلفة)، يتم في الفصل الأخير "إستخلاصات وتوصيات" إجراء بعض المقارنات بين نتائج التعداد الذي نفذه الجهاز في عام 2007 مع نتائج التعداد الذي نفذ حديثا، أي تعداد عام 2017، والذي نفذ بعد عشرة أعوام من التعداد السابق. وقد تم تسليط الضوء في هذه المقارنات "الزمنية"على إختلافات ذات مغزى إتجاه جانب معين إن وجدت، وذلك لمعرفة "النزعة" أو "الميل" التاريخي العام لظاهرة مجتمعية ما (مثل البطالة بين الشباب) عبر الزمن (هل هي في "إزدياد" أو "تناقص") وأخيرا، وكلما سمحت البيانات المتوفرة، كان يتم إجراء بعض المقارنات ما بين واقع الشباب في فلسطين وواقعهم في البلدان والدول الأخرى لا سيما العربية منها والمجاورة.

ولا بد من التنويه إلى أن (1) مجموع النسب المئوية في بعض الحالات قد لا تساوي 100% نتيجة "للتقريب"، وبأن (2) البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد إحتلاله للضفة الغربية عام 1967 وذلك للبيانات التي تشمل مؤشرات الهجرة، والعمل، والصحة، والأفراد ذوي الاعاقة (3) مصدر كافة الأعداد والإحصائيات في هذه الدراسة هو تعداد عام 2017 إلا إذا تمت الإشارة في سياق التحليل لغير ذلك.

وأخيرا، ومن أجل أن تساهم بيانات تعداد عام 2017 المتعلقة بالشباب، وعملية تحليلها، في النهوض بواقع الشباب الفلسطيني، فقد تم ربطها في الفصل الأخير "إستخلاصات وتوصيات"، بالخطط الوطنية الخاصة بالشباب وبالتحديد" الخطة الوطنية الإستراتيجية لقطاع الشباب الفلسطيني 2017–2022" التي أطلقها المجلس الأعلى للشباب والرياضة الفلسطيني بتاريخ 2017/6/9.

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. "مسح الشباب الفلسطيني، 2015: النتائج الرئيسية." رام الله – فلسطين.

الفصل الثاني

الشباب والأسرة

يرى عالم الإجتماع العربي "حليم بركات"(2008: 362–363)، في كتابه الشهير "المجتمع العربي في القرن العشرين" بأن الأسرة أو "العائلة" في المجتمع العربي تشكل تقليديا وحتى الوقت الحاضر إلى حد بعيد" "نواة التنظيم الإجتماعي والإقتصادي"، فتكون بالتالي "وحدة إجتماعية إقتصادية أساسية تتوقع من أعضائها، كل بحسب طاقته ونظام توزيع العمل المعتمد، التعاون معا والإعتماد على بعضهم البعض في المجالات كافة". إن "الوحدة والإرتباط بين أفراد العائلة العربية"، وفقا ل"بركات"، تتجلى بأعمق معانيها بالتماهي أو توحد الهوية بين مختلف أعضاء العائلة، فتكون المشاركة واحدة في الإنجازات والإخفاقات. إن كل عمل حميد يقوم به أحدهم (أفراد العائلة)، يصبح عملا حميدا للجميع، وكذلك كل عمل مشين يقترفه أحدهم، هو عمل مشين يمس شرف العائلة كلها. وينهي "بركات" وصفه للعائلة العربية بالقول: "وعلى صعيد إيجابي، تقوم العلاقات الأسرية على التعاون والتضحية والإلتزام الشامل غير المحدود وغير المشروط من دون تحفظ، وهذا ما يعزز إحساس أفراد الأسرة بالاطمئنان والإستقرار النفسي لعدم الخوف في مواجهة الأزمات والنكبات المحتملة." [3]

إذا، لا يمكن فهم واقع الشباب الفلسطيني دون فهم الإرتباطات القوية التي تربط ذلك الشباب "بالعائلة"، ومدى أهمية "القيم العائلية" في حياتهم، وما ينطوي عليه ذلك من مجموعة كبيرة من الحقوق والواجبات والالتزامات الإجتماعية المتبادلة بين أفراد العائلة. وبسبب أهمية "العائلة" للفرد وللشاب/ة، فقد تم البدء فيها، فهي تلعب دورا هاما ومؤثرا على مختلف الأصعدة التي يعايشها الشاب/ة الفلسطيني/ة وعلى فرصه/ها في التعليم، وفي العمل، وفي الحصول على الرعاية الصحية، وكذلك إحتمالات وقوعه/ها في "مصيدة الفقر". كما تؤثر "الأسرة" على مستويات مشاركة أبنائها وبناتها في المؤسسات الثقافية والمدنية والحزبية والرياضية من خلال تشجيعهم/عدم تشجيعهم للمشاركة فيها، كما تؤثر على "نوعية" تلك المشاركة. يتم في "القسم الأول" من هذا الفصل، تقديم صورة عامة عن وضع السكان في فلسطين ونسبة الشباب في المجتمع الفلسطيني مقارنة بالفئات السكانية الأخرى، أما القسم الثاني فيسلط الضوء على بعض المؤشرات التي توضح مدى متانة العلاقة التي تربط الشاب/ة الفلسطيني بأسرته/ها والتي تؤكدها نتائج تعداد عام 2017. أما القسم الثالث فيناقش بعض التغيرات على صعيد الأسرة الفلسطينية والتي كشف عنها تعداد عام 2017 ويمكن اعتبارها "إيجابية" على الأقل من وجهة نظر "نسوية"، إذ أنها تغيرات يمكن أن تساعد في تخفيف جزء من الحواجز والعوائق التي تضعف من دور المرأة وخاصة الشابة في المجتمع وفي المقدمة سوق العمل. هذا وينتهي الفصل بمناقشة بعض المؤشرات التي لها علاقة بالشباب و"الزواج".

1.2 الشباب والسكان

يخلص تقرير "النتائج النهائية للسكان–التقرير التفصيلي" (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 37:2019) إلى أن عدد السكان الكلي في فلسطين يقترب من 5 مليون: 4,705,855 فردا، منهم حوالي 3 مليون في الضفة الغربية (2,830,538)، وحوالي 2 مليون في قطاع غزة (1,875,317). هذا ويتوزع عدد السكان في فلسطين حسب نوع التجمع (مناطق حضرية، مناطق ريفية، مخيمات) بواقع 3,628,787 فردا يقيمون في المناطق الحضرية (بنسبة 77%)، و686,913 فردا يقيمون

[3] مركز دراسات الوحدة العرب . "المجتمع العربي في القرن العشرين." الطبعة العشرة.. بيروت، لبنان.

في المناطق الريفية (بنسبة 15% تقريبا)، و390,155 فردا يقيمون في المخيمات (بنسبة 8%) من مجمل السكان في فلسطين.

شكل (1): التوزيع النسبي للسكان* في فلسطين حسب نوع التجمع السكاني، 2017

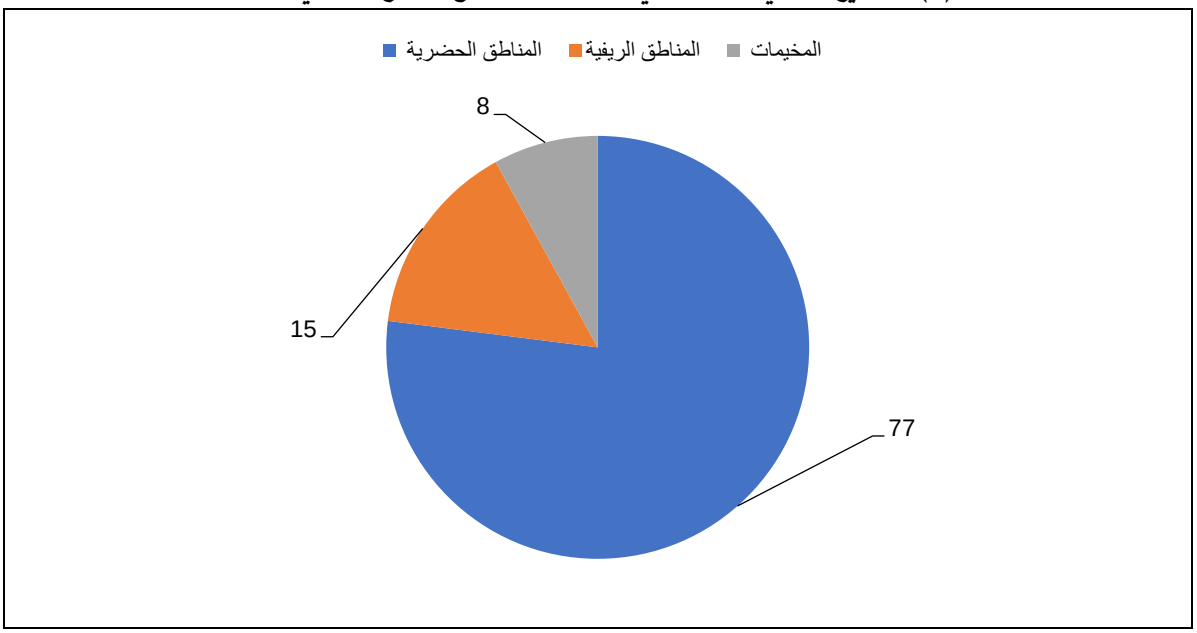

*تشمل السكان الذين تم عدهم فعلا في التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017 و لا يشمل تقديرات عدد السكان الذين لم يتم عدهم على ضوء نتائج الدراسة البعدية. المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشات 2017. رام الله – فلسطين

وتشير نتائج التعداد أيضا إلى أن المجتمع الفلسطيني ما يزال كما في الماضي مجتمعا "فتيا" حيث بلغ عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين (0–17 سنة) أكثر من 2 مليون فرد (2,115,475) يشكلون ما نسبته 45% من مجمل السكان أي حوالي النصف. أما نسبة الشباب (15–29 سنة) في المجتمع الفلسطيني فتصل الى 29.2%، أي أنها تقترب من الثلث. فيما بلغت نسبة فئة كبار السن (60 سنة فأكثر) 5%. اذن أكبر فئة من فئات المجتمع الفلسطيني هي فئة "الأطفال تحت سن 18 سنة" (45%)، ثم الشباب (29%)، أما "كبار السن" فيمثلون نسبة 5% فقط، وهي نسبة قليلة خاصة اذا ما قورنت في الدول الأكثر تقدما.

ومن الجدير ذكره، أنه وبالمقارنة مع نتائج التعدادين العامين السابقين، نجد أن نسبة الشباب في المجتمع الفلسطيني قد ارتفعت في التعداد الأخير بمقدار 1% مقارنة مع نتائج تعداد 2007، و2.3% مقارنة مع تعداد 1997. ففي حين لم تتعد نسبة الشباب من إجمالي السكان 26.9% وفقا لتعداد 1997، ارتفعت تلك النسبة وفقا لتعداد 2007، ووصلت إلى 29.2% في التعداد الأخير. أي أن نسبة الشباب في المجتمع الفلسطيني وكذلك أعدادهم المطلقة تميل الى الإرتفاع، وترتفع معها الحاجة للإهتمام بهذا القطاع الهام والحيوي.

2.2 أهمية العلاقة ما بين الشباب والأسرة في فلسطين

هنالك العديد من المؤشرات الإحصائية وفقا لتعداد عام 2017، التي تدل على استمرار قوة وأهمية العلاقات العائلية في حياة الأفراد الفلسطينيين بمن فيهم الشباب منها، حيث أشارت بيانات التعداد إلى أن 70% من الأسر الفلسطينية لديها على الأقل شاب/ة واحد/ة. وتؤكد هذه النسبة العدد الكبير للأسر الفلسطينية التي تتأثر بشكل مباشر بالواقع الذي يعيشه الشباب

كما تؤثر بذلك الواقع. وفي ذات السياق، فان نسبة الأسر التي يرأسها شباب (15–29 سنة) تبلغ 14% (13% في الضفة الغربية، و17% في قطاع غزة).

شكل (2): نسبة الأسر التي يرأسها شباب في فلسطين حسب المنطقة، 2017

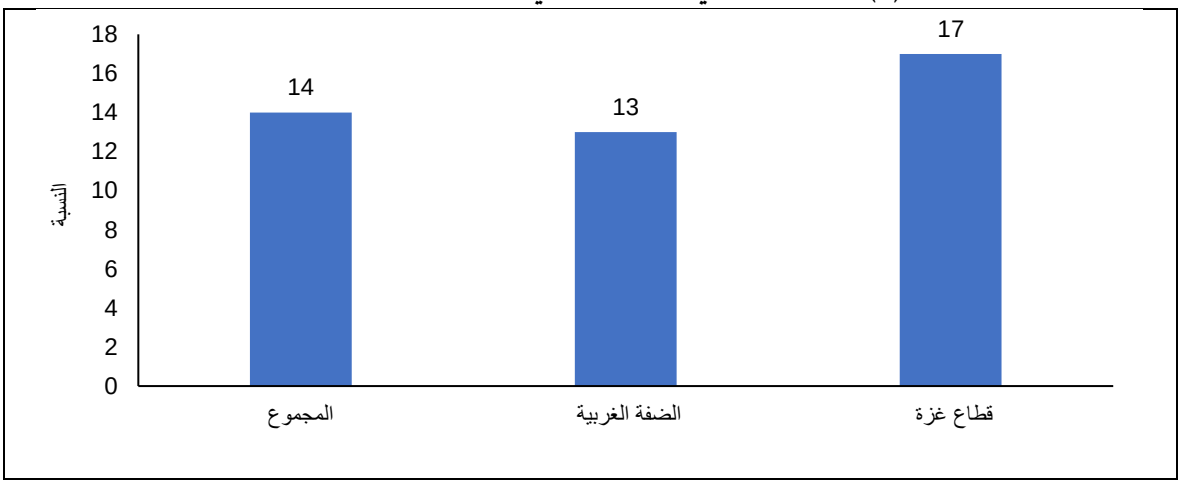

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشات 2017. رام الله – فلسطين

كما يبين بأن جميع الشباب تقريبا في فلسطين (99.9%) يعيشون ضمن أسر خاصة وهذا يعكس حالة عربية عامة كما سبق وأشرنا: " لا فرد خارج نطاق العائلة في المجتمع العربي إلا ما ندر". أما نسبة الشباب الذين يقيمون ضمن "مساكن عامة" فلم تتعدَّ 0.1% (وبالأعداد المطلقة 1,423 شابا وشابة فقط). والمقصود بالمساكن العامة أماكن منفصلة ومستقلة إنشائيا تستخدم للإقامة ومعدة لسكن مجموعة كبيرة من الأفراد أو عدة أسر والمشغولة وقت التعداد. هذا وتوجد في المساكن العامة مرافق مشتركة مثل المطبخ والمرحاض أو الحمامات وغرف المعيشة أو غرف النوم، ويتقاسمها شاغلوا المسكن مثل الفنادق أو البنسيونات أو غرف للإيجار، ومخيمات...الخ. يضاف لذلك أن 86% من الأسر في فلسطين تعيش في مساكن تعود ملكيتها لأحد أفراد الأسرة.[4] وبقي أن نشير إلى أن نسبة الطلاق بين مجمل السكان الفلسطينيين الذين يبلغون من العمر 14" سنة وأكثر" قد بلغت حوالي 1% (0.9% على وجه الدقة)، وتعتبر نسبة قليلة جدا بالمقارنة مع الكثير من مجتمعات العالم اليوم. ومن الجدير ذكره هنا إلى أن أعلى نسبة طلاق تحصل خلال الأشهر الأولى من الزواج (أقل من سنة حيث بلغ عدد حالات الطلاق 3,974 في عام 2017)، وكذلك خلال السنة الأولى (حيث بلغت 1,349 حالة في نفس العام). بينما لم تتعد الأرقام المطلقة لعدد حالات وقوع الطلاق خلال السنة الثانية 604 حالة. أما السنوات ما بعد السنة الثانية من الزواج فلم تتجاوز عدد حالات الطلاق في أي منها أكثر من 451 حالة" (كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، (2) 2018: 63)، أي أن النسبة الأعلى من الطلاق تحصل لدى "الأسر الشابة". بإختصار، تقودنا هذه المؤشرات للإستنتاج بأن الغالبية الساحقة من الشباب الفلسطيني تعيش في ظل أسر لا تعاني من الطلاق والتفكك وهذا كله يؤكد الدور المحوري الذي تلعبه الأسرة الفلسطينية في حياة الشباب وكذلك مدى تأثر معظم الأسر الفلسطينية بالظروف التي يعيشها أو يواجهها هؤلاء الشباب إذ أن حوالي ثلاثة أرباع هذه الأسر تشتمل على شباب وبعض هذه الأسر يرأسها شباب.

[4] أما النسب المتبقية، فتشمل تلك الأسر االتي تسكن في "مساكن مستأجرة" (8%)، و "فيلا"(1%).

3.2 تغيرات على صعيد الأسرة تؤثر على الشباب وخاصة الإناث منهم

حصلت بعض التغيرات على صعيد الأسرة الفلسطينية والتي كشف عنها تعداد عام 2017 ويمكن اعتبارها "إيجابية" على الأقل من وجهة نظر "نسوية"، إذ أنها تغيرات يمكن أن تساعد في تخفيف جزء من الحواجز والعوائق التي تضعف من دور المرأة وخاصة الشابة في المجتمع وفي المقدمة سوق العمل أو القوى العاملة، وهي تطورات ذات طابع "حضري" وتجعل الأسرة الفلسطينية تقترب أكثر لنموذج العائلة "المعاصرة" في عالم اليوم، وأهم هذه التغيرات:

1. انخفاض في حجم الأسرة: يشير ملخص النتائج النهائية للتعداد، 2017" (الجهاز المركزي، 2018: 39) إلى أن متوسط حجم الأسرة في فلسطين قد بلغ 5.1 (4.8 في الضفة الغربية و5.6 فرد في قطاع غزة)، ومما يذكر أن هذا المتوسط قد انخفض خلال الفترة 1997–2017، حيث بلغ 6.4 عام 1997 و5.8 عام 2007. وعلى مستوى المحافظات كانت محافظتي غزة وشمال غزة هي الأعلى من حيث متوسط حجم الأسرة في فلسطين حيث بلغ نحو 5.7 فردا لكل منها، في حين كانت محافظة القدس هي الأدنى حيث بلغ ذلك المتوسط 4.4 فردا. الشكل التالي يوضح انخفاض متوسط حجم الاسرة على المستوى الوطني:

شكل (3): متوسط حجم الأسرة، 1997، 2007، 2017

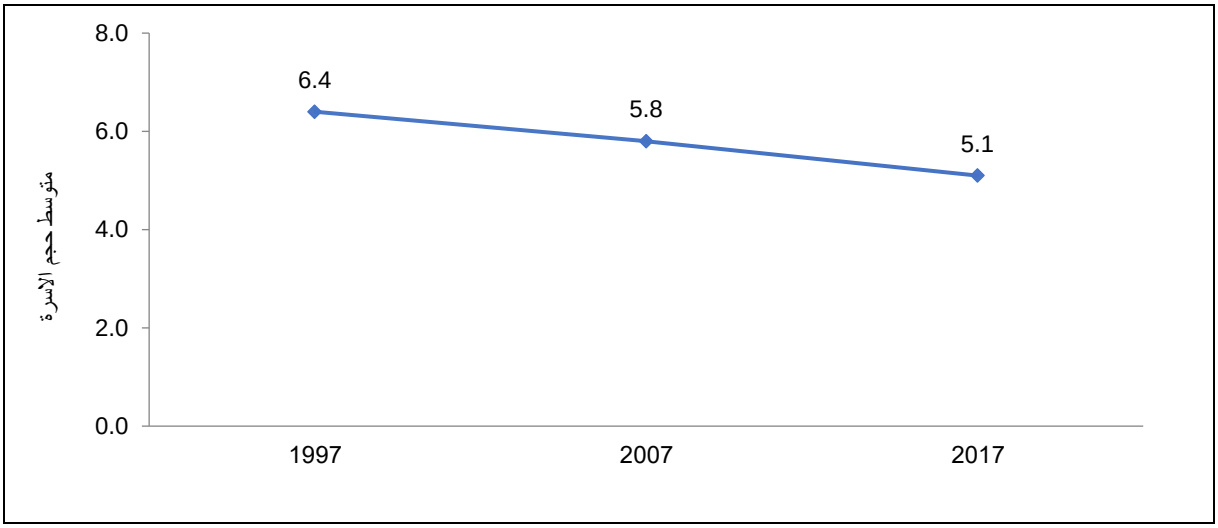

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997، 2007، 2017.

كما يشير تعداد 2017، إلى أن (79%) غالبية الشابات (15 – 29) سنة اللواتي سبق لهن الزواج أنجبن طفل واحد حي على الأقل، أما نسبة الشابات اللواتي لم ينجبن أي طفل فقد بلغت 21%، وبلغت نسبة الشابات اللواتي أنجبن ولد/بنت واحد/ة (24%)، و (26%) تقريبا أنجبن إثنين، و18% من الشابات انجبن ثلاثة، و9% أنجبن أربعة أطفال. أما نسبة من أنجبن 5 أطفال فأكثر فلم تتعدَّ 4%. ولم تعد هنالك شابات في فلسطين ينجبن 6 أطفال وأكثر إلا ما ندر.

2. إن الإرتفاع الكبير في مستوى التعليم لدى النساء (الأمر الذي يساهم في تأخر سن الزواج وتقصير فترة الخصوبة لديهن)، وتزايد مشاركة المرأة في سوق العمل – رغم ضعف تلك المشاركة بالمقارنة مع البلدان الأخرى، وكذلك ارتفاع تكاليف المعيشة بما فيها تكاليف السكن والتعليم، والتغير في "نمط العيش" حيث قل الإعتماد على العمل الزراعي والذي كان يتطلب أن يكون حجم الأسرة كبيرا وذلك من أجل العمل في الأرض، جميعها عوامل أساسية تقف وراء هذا

الإنخفاض الكبير في حجم الأسرة الفلسطينية. فبعد أن كانت الأسرة في فلسطين في النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي تتكون تقريبا من 6 أفراد (الأبوين + 4 أبناء/بنات)، أصبحت تتكون اليوم من حوالي 5 أفراد فقط (الأبوين+ 3 أبناء/بنات).

3. وكما يوضح الشكل رقم (4) أدناه، فقد حصل تراجع ملموس في نسبة "الزواج المبكر" بين الفتيات، من حوالي 31% وفقا للتعداد العام الأول في عام 1997، إلى 11% في التعداد الأخير الذي نفذ في عام 2017.

شكل (4): نسبة الزواج المبكر بين الفتيات، 1997، 2007، 2017

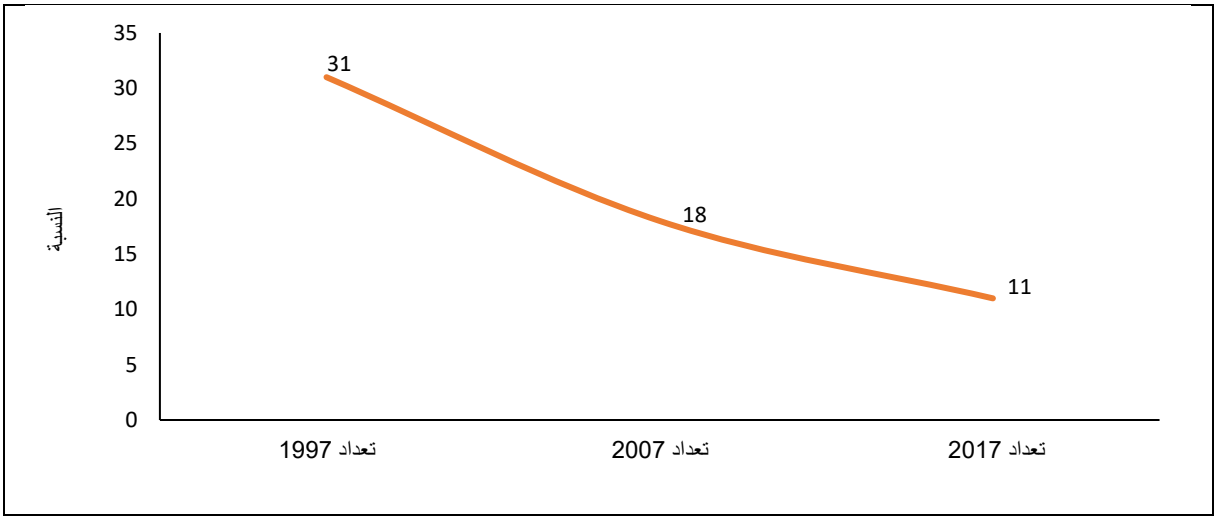

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997، 2007، 2017.

4. تزايد في نسبة الأسر النووية مقابل تراجع في نسبة الأسر الممتدة. لقد تزايدت نسبة الأسر النووية (زوج وزوجة وأبنائهما غير المتزوجين او احد الزوجين مع الابناء غير المتزوجين) في فلسطين من81% في تعداد 2007 الى 85% في تعداد عام 2017. كما انخفضت بالمقابل نسبة "العائلة الممتدة" (زوج وزجة وأبنائهما المتزوجين والأحفاد والأعمام ...الخ) خلال نفس الفترة وهو انخفاض ينسجم مع نزعة ديمغرافية عالمية وعربية تتمثل في "الانخفاض المستمر" في نسبة "العائلة الممتدة" وتزايد في نسبة الأسرة النووية، وهو اتجاه بدأ مع الثورة الصناعية والهجرة الكبيرة والمستمرة من الريف الى المدينة، إضافة الى دخول المرأة الى سوق العمل. وكما يصف علماء الاجتماع العرب الأسرة في المجتمع العربي على أنها "نووية التركيب، ممتدة الثقافة" (بمعنى صحيح أن الجد أو العم أو الخال لا يسكن مع الأسرة لكنه يتدخل في شؤونها ولو من بعيد) ولكن ورغم ذلك فان تنشئة الأطفال والشباب الفلسطيني في أسر "نووية" يقلل من تأثرهم بأنماط التربية "التقليدية"، "تربية الجدين"، أو على الأقل يقلل من تعرضهم لأنماط تربوية مختلطة وغير متجانسة (تربية الجدين، وتربية الوالدين، وتربية الأعمام ....الخ)، كما أن الأدوار والأنماط "التقليدية "المتعلقة بالمرأة ودورها ترتبط أكثر بالعائلة الممتدة منها بالأسرة النووية.

4.2 الحالة الزواجية للشباب

هي حالة الفرد الشخصية (متزوج/ة، مطلق/ة، ارمل/ة منفصل/ة....الخ) الحالية (أو وقت إجراء التعداد). هذا وقد تبين أن نسبة غير المتزوجين من الشباب الفلسطيني ذكورا وإناثا، أي أولئك الذين لم يتزوجوا أبدا، وفقا لتعداد 2017 هي 63%. أما نسبة المتزوجين منهم فقد بلغت 33%، أي أن واحد/ة من كل ثلاثة من الشبان والشابات متزوج/ة. كما أن هناك حوالي 3% من الشبان والشابات الذين "عقدوا قرانهم" بشكل رسمي لكن لم يتزوجوا فعليا وفقا للعرف السائد. أما النسبة المتبقية (1%) فتمثل: المطلقين والمطلقات (0.5% أي شاب/ة واحد/ة بين كل مئتين)، والأرامل (0.1%)، والمنفصلين (0.1%).

شكل (5): الحالة الزواجية للشباب الفلسطيني، 2017

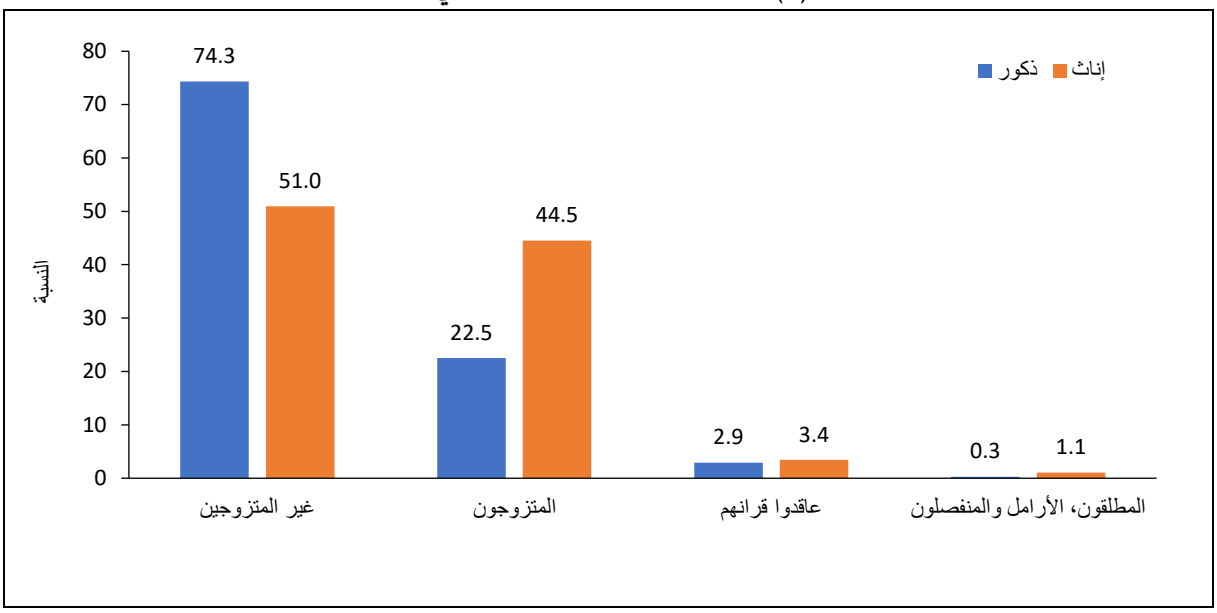

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017.

هذا وقد لوحظت بعض الإختلافات فيما يتعلق بالحالة الزواجية للشباب تبعا للجنس (ذكر، أو أنثى) والمنطقة الجغرافية. فمثلا لوحظ أن نسبة الشباب والشابات المتزوجون هي أعلى قليلا في قطاع غزة مقارنة في الضفة الغربية (36% مقابل 31%)، أما نسبة من "عقدوا قرانهم لكن دون زواج فعلي" (أي "مخطوبين مع كتب كتاب"، كما يقال بالعامية الفلسطينية) فكانت أعلى قليلا في الضفة الغربية (4%) مقارنة مع قطاع غزة (2%). أما بخصوص الفرق في نسب الطلاق في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة فهي لا تكاد تذكر، حيث بلغ الفرق 0.2%.

الفروق الأكبر في الحالة الزواجية للشباب كانت على أساس الجنس، ففي الوقت الذي وصلت فيه نسبة الشبان الذين "لم يتزوجوا أبدا" إلى 74.3% لم تتعدَّ تلك النسبة 51.0% بين الإناث. ويعتبر هذا أحد المؤشرات القوية على ارتفاع نسبة الزواج المبكر لدى الإناث مقارنة بالذكور. وما يؤكد ذلك أيضا، هو أن نسبة الشابات المتزوجات أعلى بمقدار الضعف تقريبا من نسبة الذكور (44.5%، مقابل 22.5% على التوالي). كما أن نسبة المطلقات الشابات هي أعلى قليلا من نسبة الشبان المطلقين (0.8% عند الإناث مقابل 0.2% عند الذكور) وكذلك بخصوص الترمل او الانفصال (0.1% عند الإناث فقط لكل منهما). وتشير هذه الاختلافات بين الجنسين فيما يتعلق بنسب الطلاق والترمل والإنفصال رغم محدوديتها، وبالتكامل مع المؤشرات الأخرى (مثل ارتفاع نسبة "الزواج المبكر" لدى الإناث، والإنخفاض الكبير في نسبة الإناث في سوق العمل وغيرها) الى استمرار قوة تأثير الثقافة "الأبوية والذكورية" في المجتمع الفلسطيني. فانخفاض نسبة الشبان المطلقين

والأرامل والمنفصلين مقارنة بالشابات يدلل على أن فرص الشاب المطلق أو الأرمل أو المنفصل بالزواج مرة أخرى (وبالتالي إنتفاء صفة "المطلق" أو "الأرمل" أو "المنفصل" عنه) هي أعلى من الشابة.

وقد لوحظ أيضا بعض الفوارق بين "المحافظات" المختلفة. فنسبة الشباب "المتزوج" كانت الأعلى في محافظة الخليل (38%). أما المحافظة التي سجلت أدنى نسبة زواج بين الشباب ذكورا وإناثا فهي محافظة طولكرم (25%). وقد تراوحت النسبة في باقي محافظات الضفة الغربية ما بين 29%–32%. أما المحافظة التي جاءت في المرتبة الأولى على هذا الصعيد في قطاع غزة فهي محافظة شمال غزة (40%)، تليها محافظة غزة (37%)، ثم محافظة رفح (35%)، محافظة خانيونس (34%)، محافظة دير البلح التي بلغت نسبة الشباب المتزوج فيها 31%، أي بفارق يبلغ 9% عن "محافظة شمال غزة". هذا ولم يلاحظ فروق ذات مغزى من ناحية نسب الطلاق بين الشباب في المحافظات المختلفة. حيث لم تتعدى تلك الاختلافات بضعة "أعشار".

5.2 سن الزواج والسن المفضل للزواج لدى الشباب

سن الزواج يعني عمر الفرد عند الزواج الفعلي لأول مرة. وقد وجد أن نسبة الشباب من الجنسين الذين تزوجوا عندما كانوا يبلغون من العمر "17 سنة وأقل" قد بلغت 16%، والعمر "16 سنة وأقل" 8%، أما نسبة الذين تزوجوا عندما كانوا يبلغون من العمر " 15 سنة وأقل فبلغت 3%. هذا وقد لوحظ أن نسبة الشباب من الجنسين الذين تزوجوا لأول مرة وهم يبلغون 17 سنة أو أقل كانت أعلى في قطاع غزة بالمقارنة مع الضفة الغربية (18% مقابل 13% على التوالي). ومن ناحية الفوارق على أساس الجنس، فقد كانت أكبر وأكثر وضوحا من الفوارق ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي حين وصلت نسبة الشابات اللواتي تزوجن وهن يبلغن من العمر (17 سنة وأقل) 23%، لم تتعد تلك النسبة بين الذكور 2%. أي بفارق يصل إلى 21%. هذا وقد بلغ "العمر الوسيط" عند الزواج الأول للذكور للعام 2017 في فلسطين 23 سنة وللإناث 19 سنة.

الفصل الثالث

الشباب والتعليم

بعد "الأسرة" والى جانبها، تأتي المؤسسات التعليمية (المدرسة، والمعهد، والجامعة) لتلعب دورا مهما وأحيانا مصيريا في حياة الشاب/ة. يناقش هذا الفصل، ما كشفت عنه بيانات تعداد عام 2017 فيما يتعلق بجانب حيوي وهام آخر له علاقة بالشباب ألا هو التعليم. وتشير تلك البيانات إلى أن ميل الفلسطينيين للإفتخار فيما أنجزه الشعب الفلسطيني والشباب الفلسطيني على الصعيد التعليمي له ما يبرره. فما هي نسب الإلتحاق بالتعليم النظامي عند الشبان والشابات في فلسطين؟ وما هو معدل الأمية بين الشباب الفلسطيني؟ ما هي نسب الشباب (ذكورا وإناثا) الذين حصلوا على "تدريب مهني تقني؟، وهذا وقد تمت الإستعانة بمسوح ودراسات أخرى من أجل تغطية محاور أخرى لها علاقة بالشباب والتعليم مثل معدل عدد الطلبة لكل شعبة، ومعدل عدد الطلبة لكل معلم/ة، التغيب عن المدرسة وتعثر العملية التعليمية. كما يقوم هذا الفصل بتسليط الضوء على دور ورأي الشباب في بعض الجوانب ذات العلاقة بالعملية التعليمية مثل دور الشباب أو الطلبة في اختيار الجامعة والتخصص، الطموح الأكاديمي لدى الشباب أو الرغبة في الإلتحاق بالدراسات العليا، وأخيرا مستوى رضى الشباب عن التعليم في فلسطين.

1.3 التحاق الشباب بالتعليم النظامي

يقصد بالالتحاق بالتعليم النظامي، تسجيل الفرد بأحد مراحل التعليم النظامية، سواء أكان منتظما أو منتسبا. ومراحل التعليم النظامية تشمل المرحلة الابتدائية أو الإعدادية (الأساسية) أو الثانوية أو الكليات والمعاهد الأكاديمية أو المهنية التي تعطي شهادات دبلوم متوسط أو المرحلة الجامعية. وقد تبين أن نسبة الشباب الفلسطيني في فلسطين الذين لم يلتحقوا أبدا بقطاع التعليم لم تتعد 1%. أما الغالبية العظمى منهم (99%) فهم إما ما زالوا ملتحقين بالتعليم النظامي بنسبة (35%)، أو التحقوا وتخرجوا بنسبة (33%)، أو "التحقوا بالتعليم وتركوه" أي أن الفرد قد ترك أحد مراحل التعليم النظامي دون الحصول على شهادة إتمام لتلك المرحلة بنسبة (31%).

وكما يوضح جدول رقم (1)، فإن غالبية ساحقة (81%) من الشباب من الجنسين ضمن الفئة العمرية (15–17 سنة) ملتحقون بالتعليم النظامي. وقد تبين ان نسبة الشابات الملتحقات بالتعليم ضمن هذه الفئة العمرية (15–17 سنة) أنها أعلى بمقدار 16% من نسبة الشبان الذكور (73.3%). وكذلك الحال فيما يتعلق بنسبة الشابات الملتحقات بالتعليم ضمن الفئة العمرية (18–22 سنة) فهي أعلى بمقدار 14% من نسبة الذكور. أي أن نسب الإناث الملتحقات بالتعليم في مرحلة التعليم الثانوي. وكذلك مرحلة التعليم الجامعي (البكالوريوس) هي أعلى من نسب الذكور. أما الفارق ما بين الذكور والإناث فيما يتعلق بالإلتحاق بالتعليم (الدراسات العليا) في أواخر مرحلة الشباب (23–29 سنة) فهي أعلى قليلا لدى الذكور.

جدول (1): معدلات الالتحاق بالتعليم للأفراد الفلسطينيين (15 – 29 سنة) حسب الفئة العمرية والجنس، 2017

الفئة العمرية	كلا الجنسين	ذكور	إناث
17-15	**81.1**	73.3	89.3
22-18	**42.4**	35.5	49.5
29-23	**6.9**	7.0	6.8
المجموع	**35.4**	**31.3**	**39.6**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشات 2017. رام الله – فلسطين

هذا ولم يلاحظ وجود فوارق ذات مغزى ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة في هذا المجال سوى أن نسبة الشباب الذين التحقوا وتركوا التعليم في إحدى مراحله كانت أعلى قليلا في الضفة الغربية مقارنة بقطاع غزة (33% مقابل 29%). ولكن لوحظ وجود إختلافات أكبر بين الجنسين لصالح الإناث في هذا المجال. ففي الوقت الذي بلغت فيه نسبة الشابات اللواتي ما زلن ملتحقات بالعملية التعليمية 40% لم تتعدى تلك النسبة لدى الشبان 31%. وكذلك الحال فيما يتعلق بنسبة الشابات اللواتي التحقن بإحدى المراحل التعليمية وأنهينها بنجاح أي تخرجن منها فإن نسبتهن أعلى من نسبة الشبان (37% مقابل 29% على التوالي). وبالانسجام مع ذلك، فإن نسبة الشابات اللواتي تركن أحد مراحل التعليم النظامي دون الحصول على شهادة إتمام للمرحلة التعليمية هي أقل من نسبة الشبان (23% للشابات مقابل 39% للشباب). أما بخصوص عدم الإلتحاق بالتعليم النظامي أبدا، فلا يوجد فروق ذات مغزى على هذا الصعيد بين الجنسين (0.6% لدى الإناث مقابل 0.7% لدى الذكور) مما يعكس حرصا لدى العائلة الفلسطينية على تسجيل الأبناء والبنات في التعليم النظامي عند بلوغهم/هن سن الدخول إلى المدرسة.

كما لوحظت بعض الاختلافات المحدودة ما بين المحافظات المختلفة من حيث نسب الإلتحاق بالتعليم النظامي. فمثلا نسبة الشباب من الجنسين والذين تركوا أحد مراحل التعليم النظامي دون الحصول على شهادة إتمام للمرحلة التعليمية كانت أعلى إلى حد ما في بعض المحافظات خاصة محافظتي أريحا والأغوار (42%) والخليل (39%) فيما لم تتعدى هذه النسبة 26% في محافظة القدس أما باقي محافظات الضفة الغربية فقد تراوحت تلك النسب ما بين 29–34%. أما المحافظة التي سجلت أقل نسبة على صعيد قطاع غزة والوطن ككل فهي محافظة دير البلح (24%).

2.3 الحالة التعليمية للشباب

يقصد بالحالة التعليمية أعلى مؤهل علمي أتمه الفرد بنجاح. وقبل التطرق للمؤهلات العلمية التي يمتلكها الشباب الفلسطيني ذكورا وإناثا، لا بد من التوقف قليلا وتسليط الضوء على مدى انتشار الأمية بين الشباب:

معدل الأمية بين الشباب: يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني "الأمية" على أنها تعني عدم قدرة الفرد على "القراءة والكتابة معا جملة بسيطه عن حياته اليومية. هذا وقد بلغ معدل الأمية بين الشباب الفلسطيني أقل من 1% (أو بشكل أكثر تحديدا 0.6% أي حوالي 8,578 شاب/ة). ولم يلاحظ وجود فوارق ذات مغزى في معدلات الأمية بين الشباب سواء في الضفة الغربية مقارنة مع قطاع غزة، أو بين الجنسين، أو بين المحافظات المختلفة. ومما يذكر ان تقرير "النتائج النهائية للسكان–التقرير التفصيلي" (الجهاز المركزي للإحصاء، 2019) يبين أن معدل الأمية بين السكان الفلسطينيين في العمر "15 سنة فأكثر" بلغ 3% من مجمل السكان وهذا يعني أن معدل الأمية بين الشباب من الجنسين (1%) أقل من معدل الأمية لدى مجمل السكان البالغين من العمر 15 سنة فأكثر (3%) مقابل معدلات الأمية التي وصلت الى 21% في البلدان العربية الشقيقة وحوالي 14% على مستوى العالم.

هذا بالإضافة إلى وجود ما نسبته 2% من الشباب الفلسطيني أو أقل بقليل ممن يمكن وصفهم ب "الملمين". والفرد "الملم" هو شخص يستطيع القراءة والكتابة دون إنهاء أي مرحلة من المراحل التعليمية بحيث يمكنه قراءة وكتابة جمل بسيطة. وقد لوحظ وجود فوارق محدودة فيما يتعلق بنسب الشباب "الملمين" تبعا للجنس لصالح الإناث. فقد لوحظ وجود فارق مقداره حوالي 2% بين نسبة الشبان "الملمين" (2.5%) مقارنة مع نسبة الشابات "الملمات" (0.7%) في فلسطين.

التعليم المدرسي: 7% من الشباب في فلسطين أنهوا مرحلة الدراسة الإبتدائية بنجاح، 41% أنهوا مرحلة الدراسة الإعدادية، و30% أنهوا المرحلة الثانوية بنجاح. هذا ولم يلاحظ وجود فوارق ذات مغزى بين الضفة الغربية وقطاع غزة على صعيد التعليم المدرسي. أما بخصوص الفوارق بين الجنسين فقد وجد أن نسبة الشابات اللواتي أنهين مرحلة التعليم الثانوي هي أعلى من نسبة الشبان (34% مقابل 26% على التوالي).

التعليم الجامعي: 5% من الشباب أنهوا مرحلة "الدبلوم المتوسط"، و14% أنهوا مرحلة البكالوريوس، وحوالي 1% أنهوا مراحل "الدبلوم العالي"، والماجستير، والدكتوراة. أي أن حوالي 20% من الشباب يحملون على الأقل شهادة جامعية متوسطة (من معهد أو كلية). هذا وقد لوحظ أن نسبة الشباب الذين يحملون درجة الدبلوم المتوسط، أي الذين أنهوا سنتين دراستين في كلية أو معهد بعد حصولهم على شهادة الثانوية العامة أو "التوجيهي"، هي أعلى قليلا في قطاع غزة بالمقارنة مع نظيرتها في الضفة الغربية (7% في قطاع غزة، 4% في الضفة الغربية). هذا ولم يلاحظ وجود فروق ذات مغزى بين الضفة الغربية وقطاع غزة فيما يتعلق بنسب الشباب من حملة شهادة الماجستير.

أما فيما يتعلق بالفروق على أساس الجنس، فلم يلاحظ وجود فارق ما بين نسب الشابات من حملة "الدبلوم المتوسط" مقارنة بالشباب. أما على صعيد البكالوريوس فقد وجد أن نسب الشابات من حملة هذه الشهادة أو اللواتي أنهين هذه المرحلة التعليمية الجامعية هي أعلى من نسب الشبان (18% للإناث مقابل 11% للذكور). وهذا ينطبق على الفوارق ما بين المحافظات المختلفة. ففي الوقت الذي لم يلاحظ فيه وجود فروق ذات مغزى بين المحافظات فيما يتعلق بنسب الشباب من حملة "الدبلوم المتوسط"، فقد لوحظ بعض الاختلافات فيما يتعلق بنسب الشباب الذين أنهوا مرحلة البكالوريوس. ففي حين لم تتعدَّ نسبة الشباب الذين أنهوا مرحلة البكالوريوس في محافظة أريحا والأغوار 10% وفي محافظتي الخليل والقدس 12% وصلت تلك النسبة في محافظة طوباس والأغوار الشمالية 19%، وفي محافظة سلفيت 18%. فيما تراوحت تلك النسبة في باقي المحافظات ما بين 15%-17%. أما بالنسبة الى الاختلافات بين محافظات قطاع غزة على هذا الصعيد فقد كانت محدودة ولا تتجاوز 3 درجات مئوية (16% في دير البلح مقابل 13% في محافظتي غزة وشمال غزة).

ومما يذكر، أن هذه النسبة القليلة من حملة شهادات الدراسات العليا من الشباب تعود إلى حقيقة أن نسبة عالية من الأفراد تنهي دراساتها العليا لا سيما الدكتوراة بعد أن تتجاوز سن الشباب (بعد أن تبلغ 29 سنة). هذا إضافة الى ملاحظة أن هذه الإحصائيات لا تشمل الشباب الذين ما زالوا يدرسون الماجستير أو الدكتوراة أي الذين لم ينهوا المرحلة التعليمية المشار لها. وبما أن النسب الثلاث قليلة (أعشار في المئة) فمن الصعب إجراء مقارنات بإستخدام النسب المئوية ولهذا ومن أجل إعطاء فكرة ولو محدودة عن توزيع هؤلاء الشبان جغرافيا أو حسب الجنس فأننا نجري بعض المقارنات بإستخدام الأرقام المطلقة. لقد بلغ عدد الشباب الذين حصلوا على شهادة الدكتوراة 303 شباب/ة منهم 240 في الضفة الغربية و63 شاب/ة في قطاع غزة. أما الشباب من الجنسين والذين حصلوا على شهادة الماجستير فقد بلغ عددهم 5,556 (3,929 في الضفة الغربية، و1,627 في قطاع غزة). أما حملة شهادة الدبلوم العالي (بكالوريوس فأعلى) فقد بلغ عددهم 1,319 شاب/ة (867 في الضفة الغربية، و 452 في قطاع غزة).

أما عند المقارنة مع نتائج تعداد عام 2007، فنجد بأن نسبة الشباب الذين يحملون شهادة البكالوريوس قد ارتفعت من 8% في عام 2007 إلى 14% في عام 2017. هذا وقد إنخفضت نسبة الأميين بين الشباب بحوالي نصف درجة مئوية (من 1% في عام 2007 الى 0.6% في عام 2017) كما إنخفضت نسبة "الملمين" من 3% الى 2% على التوالي. كما لوحظ ارتفاع طفيف في نسبة الشباب الذين يحملون درجة "الدبلوم المتوسط" من 3% في تعداد عام 2007 الى 5% في التعداد

الأخير. وأخيرا، فقد تبين أن نسبة الشابات اللواتي حصلن على شهادة البكالوريوس قد إزدادت في تعداد 2017 حيث وصلت الى 18% بينما لم تتجاوز تلك النسبة 9% وفقا لتعداد 2007 أي زيادة بنسبة الضعف. وقد إرتفعت نسبة الشباب الذين حصلوا على شهادة البكالوريوس أيضا ولكن بنسبة أقل من الشابات. فقد كانت في عام 2007 7% ثم أرتفعت وفقا للتعداد الأخير لتصل إلى 11%.

3.3 مكان الحصول على أعلى مؤهل علمي

الغالبية العظمى من الشباب في فلسطين حصلوا على مؤهلهم العلمي الأعلى داخل الوطن من خلال الإلتحاق بمؤسسات تعليمية محلية (حوالي 99%) فيما حصل حوالي 1% فقط على تلك المؤهلات من مؤسسات تعليمية عربية وأجنبية خارج الوطن. ولعل إنخفاض نسبة الشباب الذين حصلوا على مؤهلهم العلمي الأعلى خارج الوطن يعود أيضا وإلى حد ما إلى الملاحظة التي ذكرت سابقا من أن نسبة عالية من الأفراد تنهي دراساتها "العليا" وتعود إلى الوطن بعد أن تكون قد تخطت سن الشباب (أي بعد أن تبلغ 29 سنة). هذا ولم تلاحظ فروق ذات مغزى ما بين الجنسين على هذا الصعيد. ومما يذكر، أنه وفقا لتعداد عام 2007 فأن 97% من الشباب في فلسطين كانوا قد حصلوا على مؤهلهم العلمي الأعلى داخل الوطن من خلال الالتحاق بمؤسسات تعليمية محلية. وقد ازدادت تلك النسبة، وفقا لتعداد 2017 الى 99%.[5]

4.3 التأهيل المهني والتقني

لاحظنا من خلال الدراسة ان نسب التحاق الشباب الفلسطيني في التعليم الغالبية الساحقة (96%) من الشباب والشابات (15–29 سنة) في فلسطين لم يحصلوا على أي نوع من أنواع التدريب أو التأهيل المهني التقني.

شكل (6): نسبة الشباب الذين لم يحصلوا على تدريب مهني وتقني حسب المنطقة، 2017

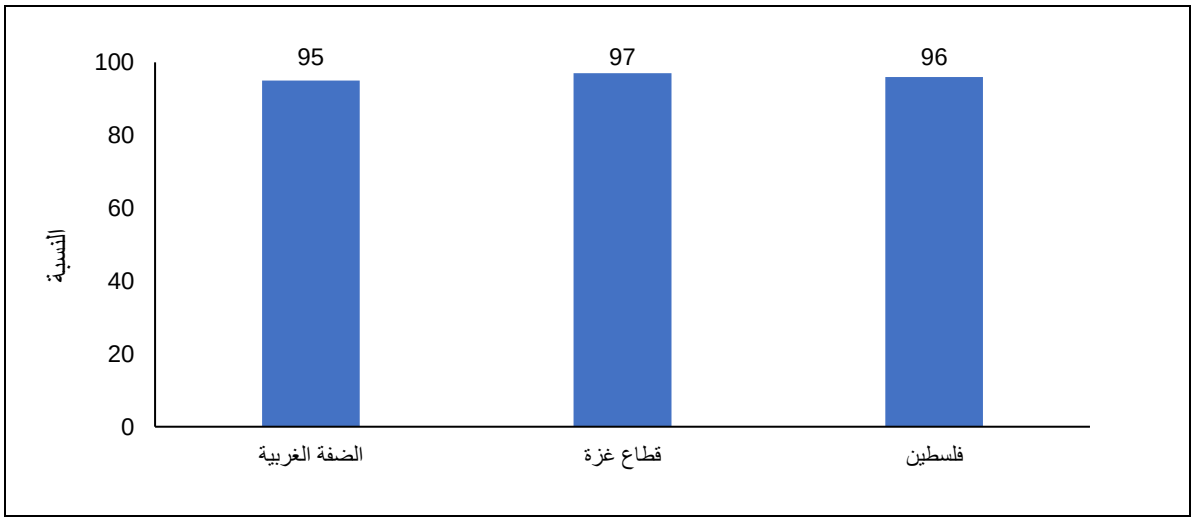

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017.

أما الأقلية المحدودة والتي تمثل 4% من الشباب والشابات (15 –29 سنة) والتي حصلت على مثل هذا التدريب فتتوزع على النحو الآتي: 5% فقط (أي واحد من كل مئتي شاب وشابة) حصلوا على تدريب مهني قصير في موقع العمل، 0.8% حصلوا على تدريب مهني أقل من ستة أشهر، 1.3% حصلوا على تدريب مهني إستغرق ما بين 6 الى اقل من 12 شهر،

[5] البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.

0.7% على تدريب مهني لمدة 1–2 سنة دون ان يكون لديهم خبرة مسبقة، والذين حصلوا على تدريب مهني لنفس المدة (1–2 سنة) لكن مع وجود خبرة مسبقة لديهم فلم تتجاوز نسبتهم 0.8%. أما نسبة الذين إلتحقوا بمدرسة صناعية مهنية فهي أقل من ذلك 0.2% (0.1% ممن التحقوا بمدرسة صناعية–مهنية دون ان يكون لديهم خبرة مسبقة، و0.1% هي فقط نسبة من التحقوا بمدرسة صناعية وكان لديهم خبرة مسبقة). هذا ولم يلاحظ فروق ذات مغزى عند مقارنة الضفة الغربية وقطاع غزة في هذا المجال: 95% و97% من شباب الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي لم يتلقوا أي نوع من أنواع التدريب أو التأهيل المهني التقني.

شكل (7): نسبة الشباب الذين تلقوا تدريب مهني حسب نوع التدريب، 2017

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017.

وعند المقارنة مع تعداد 2007، نجد أن 94% من الشباب والشابات في فلسطين لم يحصلوا على أي نوع من أنواع التدريب أو التأهيل المهني التقني وفقا لتعداد عام 2007. وقد ارتفعت هذه النسبة (بدلا من أن تنخفض كما يوصي الخبراء والمختصين) الى 96% وفقا لتعداد عام 2017. أي أن نسبة الشباب الحاصلين على تدريب مهني وتقني قد أصبحت أقل 2% في 2017 عما كانت عليه في عام 2007.

أما فيما يتعلق بالنوع الإجتماعي، فقد لوحظ أن نسبة الذكور الذين حصلوا على تدريب أو تأهيل مهني تقني هي أعلى ب 4% من نسبة الإناث حيث بلغت نسبة الشابات الإناث اللواتي لم يحصلن على أي نوع من أنواع التدريب أو التأهيل المهني التقني تقريبا 98% مقارنة مع 94% من الذكور). وهذا ينطبق على نسبة الإناث اللواتي التحقن بمدرسة صناعية حيث تزداد نسبة الذكور الذين التحقوا بمدرسة صناعية مهنية قليلا عن نسبة الإناث: 0.3% مقابل صفر في المئة (أو بالأعداد المطلقة 1,776 هو عدد الذكور الملتحقين بمثل هذه المدارس مقابل 207 من الإناث فقط). هذا ولم يلاحظ فروق ذات مغزى بين المحافظات المختلفة في هذا المضمار. إن تدني نسبة الشباب الذين حصلوا على تأهيل مهني وتقني يعكس إشكالية معروفة لدى المختصين في الواقع الفلسطيني وهو "تفضيل مجتمعي" للدراسة الأكاديمية مع التقليل من شأن التخصصات المهنية والتقنية. ومن أجل إعطاء صورة متكاملة الى أقصى حد ممكن عن واقع الشباب الفلسطيني والتعليم، فقد تمت إضافة مجموعة من المحاور والمؤشرات الخاصة بالتعليم من مصادر أخرى للجهاز مثل "كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، 2018، ومسح الشباب، 2015.

إختيار الجامعة والتخصص: وفقا ل "مسح الشباب"، فإن 88% من الشباب قد إختاروا "جامعتهم" أو "كليتهم" التي يدرسون فيها، فيما بلغت نسبة من قامت "عائلاتهم بالتقرير عنهم واختيار المؤسسة التعليمية الجامعية لهم" 6%، أما النسبة المتبقية، فقد لعب "المعدل" الدور الحاسم في تقرير اختيار الجامعة أو الكلية (مسح الشباب، 24:2016).

الطموح الأكاديمي (الرغبة في الإلتحاق بالدراسات العليا): 35% من الشباب يرغبون في التسجيل في برامج الدراسات العليا للحصول على شهادة الماجستير أو الدكتوراة، 28% في الضفة الغربية، مقابل 46% في قطاع غزة، أما من ناحية الفروق ما بين الجنسين فقد بلغت نسبة الشبان الذين يرغبون في التسجيل في برامج للدراسات العليا 39% فيما لم تتجاوز تلك النسبة عند الشابات 32%. وقد يعود هذا الفارق البالغ 7% الى للضغوط التي تتعرض لها الشابة من أجل الزواج بدلا من التوجه للتعليم العالي أو بسبب عدم رغبة الأهل أو الزوج في أن تكمل الفتاة تعليمها بعد حصولها على شهادة البكالوريوس (مسح الشباب، 24:2016).

مستوى الرضى اتجاه التعليم عند الشباب: غالبية كبيرة من الشباب (84%) عبرت عن "رضاهم عن تجربتهم مع التعليم"، هذا وقد كانت نسبة الشابات اللواتي عبرن عن شعورهن بالرضى أعلى من نسبة الشبان (88% مقابل 80% على التوالي). أما بخصوص أسباب عدم الرضى عن تلك التجربة فقد أشارت النسبة الأعلى منهم (37%) أن ذلك يعود الى "الصعوبة في الدراسة"، و18% أشاروا إلى عدم توفر الوظائف في مرحلة ما بعد التخرج كسبب لعدم رضاهم. (مسح الشباب، 24:2016).

الفصل الرابع

الشباب والعمل[6]

مرحلة الانتقال من الجامعة أو المعهد إلى سوق العمل، هي بلا شك واحدة من أصعب المراحل "الإنتقالية" التي يمر بها الشباب من الجنسين في حياته في فلسطين. إذ يكفي أنها بالنسبة للغالبية من هؤلاء الشباب تمثل مرحلة الإنتقال من "الإعتماد على العائلة"، إلى مرحلة "الإعتماد على الذات" والسعي إلى تأسيس أسرة مستقلة. حيث وكما يشير هذا الفصل فإن معدلات البطالة بين الشباب الفلسطيني قد وصلت إلى مستويات عالية ومقلقة جدا، وبدلا من أن تكون رحلة الشاب/ة وخاصة "الخريج" في "البحث عن عمل" رحلة مليئة بالإثارة والنجاح والتفائل والآمال الكبيرة، لا سيما بعد "التضحيات الكبيرة" التي يكون الخريج/ة وعائلته/ها قد تكبدوها خلال مرحلة التعليم والتدريب، تنتهي تلك الرحلة بحوالي 4 من كل 10 شباب، و6 من كل 10 خريجين في فلسطين، و8 من كل 10 نساء في قطاع غزة إلى الإنضمام لجيش البطالة والعاطلين عن العمل مع كل ما يعنيه ذلك من آثار سلبية إقتصادية وإجتماعية ونفسية يعاني منها الشاب/ة وأسرته/ها. فأهمية العمل بالنسبة للشباب لا تكمن فقط في أهميته الإقتصادية كمصدر للدخل وتغطية الإحتياجات المعيشية، بل وتكمن أيضا في أهميته الإجتماعية والنفسية والمعنوية كأحد مميزات أو مكونات "الهوية الفردية والشخصية"، ومدخلا أساسيا للتعرف على الآخرين والتفاعل معهم والإندماج في المجتمع، وتحقيق الذات، وتنمية المهارات الإجتماعية والمهنية الخ. هذا ناهيك عن أهمية العمل من ناحية "البنية الزمنية" حيث يمضي الناس عادة ما يقارب ثلث وقتهم في العمل (8 من 24 ساعة يوميا). أما من الناحية السياسية فان توفير فرص العمل الكافية والمناسبة (وفقا للتخصص مثلا) وخاصة للشباب تعتبر من أهم التحديات السياسية والإقتصادية التي تواجه السلطة السياسية لا سيما في السياق العربي والفلسطيني، وهذا ما أظهرته وبقوة الأحداث التي اجتاحت وتجتاح العالم العربي خلال الأعوام 2011–2019 والتي لعب الشباب بوجه عام، والشباب العاطل عن العمل بوجه خاص دورا رئيسيا فيها.

يعرض هذا الفصل تحليلاً للمؤشرات والإحصائيات ذات العلاقة "بالشباب والعمل" والتي كشف عنها التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت في عام 2017 وتشمل المشاركة في القوى العاملة، والبطالة، والدوام الجزئي، والإستعداد "للعمل الإضافي"، وتوزيع الشباب الفلسطيني في أماكن العمل (داخل التجمع الذي يسكن به، أو داخل المحافظة، أو في المستعمرات الإسرائيلية) وكذلك توزيعهم على القطاعات الاقتصادية المختلفة (حكومي، خاص، أجنبي...الخ)، مع تسليط الضوء على الظروف التي يعمل في ظلها الشباب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة مثل مدى توفر "عقد عمل مكتوب"، ومدى مساهمة صاحب/ة العمل الفلسطيني/ة في تمويل مخصصات التقاعد ونهاية الخدمة والإجازات السنوية والمرضية، وإجازة الأمومة للنساء. هذا إضافة إلى "الحالة العملية الرئيسية" للشاب/ة (صاحب عمل، يعمل بأجر بإنتظام، أو يعمل لدى الأسرة بدون أجر)

1.4 الشباب والعلاقة بقوة العمل

وفي سياق متصل لقد تبين أن حوالي 1% من الشبان والشابات يعملون عادة ما بين 1–14 ساعة في الأسبوع، و3% يعملون عادة من 15–34 ساعة في الأسبوع، و21% يعملون بدوام كلي، وأولئك الشبان الذين لا يعملون ويريدون العمل

[6] البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

ولا يجدونه وقد أمضوا على الأقل 4 أسابيع بحثا عنه وتبلغ نسبتهم 18% تقريبا (3% ممن سبق لهم العمل، و15% ممن لم يسبق لهم العمل)، و35% هم الطلبة وهم أفراد لا يعملون ولا يريدون العمل بسبب التفرغ للدراسة أو التدريب. أما الذين لا يعملون بسبب التفرغ للأعمال المنزلية وغالبيتهن من النساء فقد بلغت نسبتهم 21%. أما أولئك الذين لا يعملون إما بسبب العجز أو الإعاقة أو بسبب وجود إيراد له من مصدر معين مثل العقارات أو مصادر أخرى فقد بلغت نسبتهم 2%.

2.4 المشاركة في القوى العاملة

بلغت نسبة مشاركة الأفراد (15 سنة فأكثر) في القوى العاملة للعام 2017 في فلسطين حوالي 45%. هذا وقد وجد فارقا كبيرا بين الجنسين في هذا المجال. في حين وصلت نسبة مشاركة الذكور 15 سنة فأكثر في القوى العاملة 73.9% لم تتعد تلك النسبة بين الاناث 16.1% وهي من أقل النسب على المستوى العالمي بل والعربي.

هذا وتشير دراسه أعدها فريق من "المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات–"مسارات" عن مدى مشاركة المرأة الفلسطينة في القوى العاملة مقارنة مع بلدان العالم الأخرى إلى أنه "على الرغم من الجهود المبذولة، سواء كانت رسمية أو مجتمعية" إلا أن نتيجة هذه الجهود لم تنعكس على أرض الواقع" بخصوص مشاركة المرأة الفلسطينية في القوى العاملة، "إذ لا تزال النسبة متدنية جدًا، حيث بلغت 19% في العام 2014، وهي نسبة تكاد تكون الأدنى بين دول الإقليم والعالم، حيث يبلغ متوسط مشاركة المرأة العربية 28%، بينما يبلغ متوسط المشاركة العالمية 69%. وتظهر هذه النسبة على الرغم من النسبة العالية للمرأة المتعلمة في فلسطين[7]".

أما بخصوص مشاركة الشباب في القوى العاملة: فقد ارتفعت نسبة المشاركة في القوى العاملة بين الشباب (15–29 سنة) في فلسطين حوالي 7% في عام 2017، فقد بلغت 41% (63% بين الذكور و19% بين الاناث) مقارنة مع 34% عام 2007 (55% بين الذكور و12% بين الإناث) وعلى مستوى المنطقة ارتفعت نسبة المشاركة بين الأفراد في الفئة (15–29 سنة) في الضفة الغربية من 36% عام 2007 إلى 41% عام 2017، وارتفعت في قطاع غزة من 31% إلى 42% خلال نفس الفترة.

3.4 البطالة بين الشباب

يشير تقرير "النتائج النهائية للسكان–التقرير التفصيلي" (الجهاز المركزي للإحصاء، 2019: 39–40) وكذلك "ملخص النتائج النهائية للتعداد، 2017" (الجهاز المركزي، 2018: 37)، إلى أن نسبة السكان الفلسطينيين في فلسطين العاطلين عن العمل والذين يبلغون من العمر "15 سنة فأكثر" (العمر الذي يسمح به في العمل في فلسطين، وفقا لقانون العمل) قد بلغت 27.2% من مجمل السكان المشاركين في القوى العاملة لنفس الفئة العمرية. هذا ولم تتعد نسبة الذكور العاطلين عن العمل 24.4% فيما بلغت النسبة عند الإناث " 15 سنة فأكثر" 40.1% من مجمل االإناث النشيطات اقتصاديا. أما من ناحية النشاط الإقتصادي، فيشير التقرير إلى أن الفلسطينيين "المشاركين في القوى العاملة" يشكلون ما نسبته 45% من السكان أو حوالي مليون ومئتين ألف (73.9% منهم من الذكور، و 16.1% فقط من الإناث).

[7] https://www.masarat.ps/article/1827/%d9%85%d8%b4%d8%a7%d8%b1%d9%83%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b1%d8%a3%d8%a9-%d9%81%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d9%82%d9%88%d9%89-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%a7%d9%85%d9%84%d8%a9
مركز مسارات " مشاركة المرأة في القوى العاملة"، إعداد: أشرف بدر، حمدي "علي حسين"، ريما شبيطة، عائدة الحجار

هذا وتشير بيانات التعداد التي تم تحليلها في سياق العمل على هذه الدراسة إلى أن معدل البطالة بين الشباب في فلسطين قد وصل إلى 41.6% (أي بزيادة تصل 15% لدى الشباب، عن المعدل الاجمالي للبطالة وهو 27.2%).[8] وهي أيضا عالية بين الشباب الفلسطيني عند مقارنتها بالبلدان الأخرى (فمثلا بلغ "المعدل العربي" 31% متوسط معدلات البطالة بين الشباب في البلدان العربية في عام 2016).

ويوجد فارق كبير جدا بين معدل البطالة بين الشباب في قطاع غزة (67.3%) ومثيلها في الضفة الغربية (22.3%) يصل إلى 45%. ويعود السبب الأساسي في هذا الفارق إلى حالة الحصار التي يفرضها الإحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة منذ عام 2007. ومن ناحية أخرى، فقد لوحظ وجود فارق كبير في معدلي البطالة بين الشبان والشابات في فلسطين لصالح الشبان. ففي حين ان معدل البطالة بين الشبان 37.1% وصل المعدل بين الشابات 61.9%، أي بفارق مقداره حوالي 25%.

كما وجد أيضا أن معدل البطالة بين الإناث في قطاع غزة قد وصل الى مستويات قياسية حيث وصل إلى 83.5% في حين لم تتعدَّ تلك النسبة 39.9% بين الإناث في الضفة الغربية، أي بفارق يصل الى 44%. كما أن الفارق ما بين معدل البطالة بين الشبان الذكور في قطاع غزة (62.9%) مقارنة مع مثيلها في الضفة الغربية (19.1%) هو أيضا 44%.

وأخيرا، لا بد من الإشارة إلى أنه عند مقارنة معدلات البطالة التي كشف عنها تعداد 2017، مع نتائج تعداد 2007 نجد أن هنالك ارتفاعا في معدلات البطالة لدى مختلف فئات الشباب في فلسطين:

1. يوجد ارتفاع ملحوظ في معدل البطالة بين الشباب في فلسطين عموما فمن 32% وفقا لتعداد عام 2007 إلى 42% وفقا للتعداد الأخير في عام 2017، أي ارتفاع بمقدار 10% خلال العقد الأخير.

2. هنالك أيضا إرتفاع ملحوظ في معدل البطالة بين الشباب (ذكورا وإناثا) في قطاع غزة عند المقارنة بين التعدادين. ففي حين لم يتعد المعدل 46% وفقا لتعداد عام 2007، وصل إلى 67% في تعداد 2017، أي بزيادة تصل إلى 21% ومما شك فيه أن الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ العام الذي أجري فيه ذلك التعداد (2007) حتى الآن هو السبب الأساسي وراء هذه الزيادة الكبيرة في معدل البطالة بين الشباب في قطاع غزة.

وفي ذات السياق، وكما يوضح شكل (8)، فقد لوحظ وجود تفاوت بين معدلات البطالة لدى الشباب بين المحافظات المختلفة تصل الى 11%. ففي الضفة الغربية إحتلت محافظة طولكرم المرتبة الأولى من حيث إرتفاع معدل البطالة بين الشباب (26%)، يليها محافظة الخليل (25%)، وقلقيلية (24%)، ثم محافظات سلفيت وبيت لحم والقدس (23% لكل منهما) ثم جنين وطوباس والأغوار الشمالية (22% لكل منهما)، ونابلس (21%). أما في محافظة أريحا والأغوار فقد بلغ 18% في حين لم يتعد 15% في محافظة رام الله والبيرة.

[8] البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الإحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد إحتلاله للضفة الغربية عام 1967

شكل (8): معدل البطالة بين الشباب الفلسطيني حسب محافظات الضفة الغربية، 2017

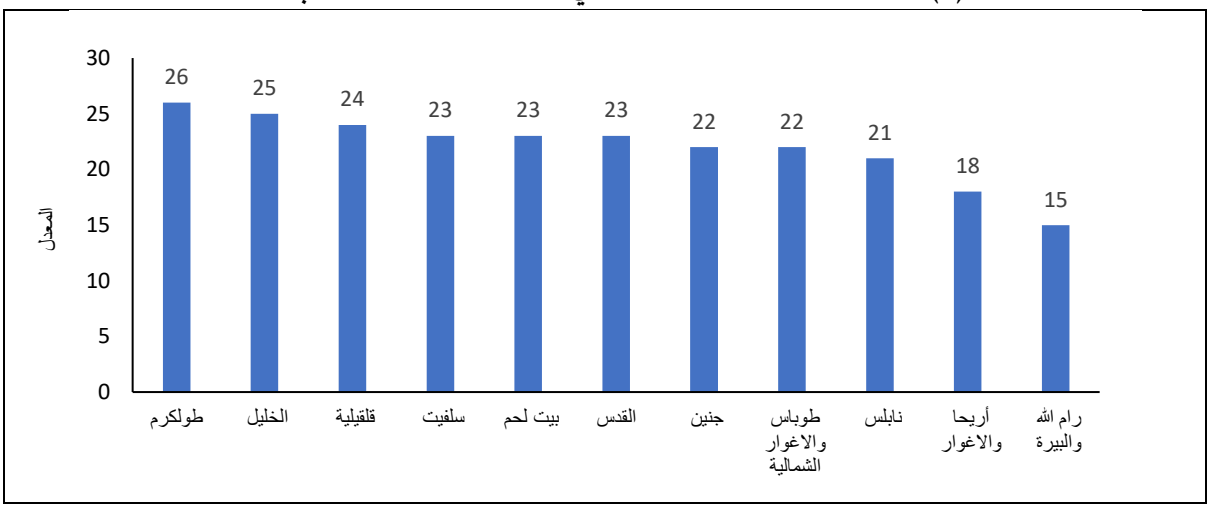

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017.

أما في محافظات قطاع غزة فقد كان التفاوت بين المحافظات على هذا الصعيد أعلى، حيث وصل الى 20%. فقد إحتلت محافظة رفح المرتبة الأولى من حيث إرتفاع معدلات البطالة بين الشباب في قطاع غزة وعلى صعيد الوطن (80%)، يليها في المرتبة الثانية محافظتي دير البلح وخانيونس (73% لكل منهما)، ثم محافظة شمال غزة (62%) ومحافظة غزة (60%).

شكل (9): معدل البطالة بين الشباب حسب محافظات قطاع غزة، 2017

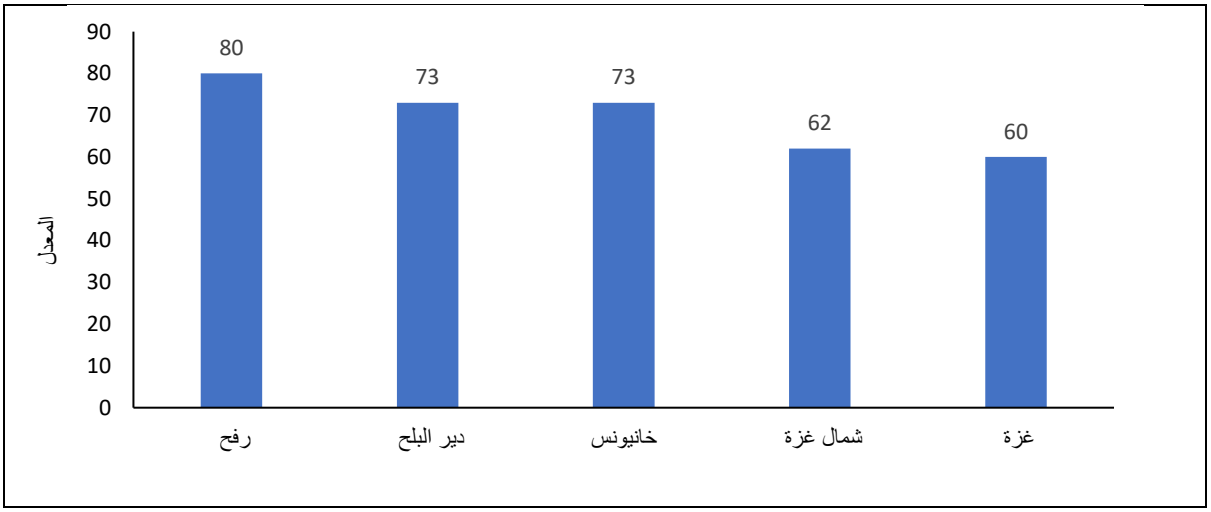

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017.

ومن الجدير ذكره أنه ووفقا ل "ملخص النتائج النهائية للتعداد، 2017" (الجهاز المركزي، 2018: 37) فإنه وعلى مستوى السكان ككل "15 سنة فأكثر"، فقد كان أعلى معدل بطالة في محافظة "رفح" إذ بلغ 58%، في حين كان أقل معدل في محافظة رام الله (9%).

وقد لوحظ أيضا تفاوت في معدلات البطالة بين الشابات في المحافظات المختلفة وخاصة في الضفة الغربية. ففي حين وصل معدل البطالة بين الشابات في محافظة طوباس والأغوار الشمالية 52% لم يتعد المعدل 26% في محافظة رام الله والبيرة، أي بفارق 26%. أما المحافظة التي احتلت المرتبة الثانية من حيث ارتفاع معدل البطالة بين الشابات في الضفة

الغربية فهي محافظة طولكرم (49%)، يليها محافظة سلفيت (48%)، ثم الخليل (46%)، ونابلس (40%)، وقلقيلية (39%)، وبيت لحم (38%)، وأريحا والأغوار (31%)، ثم القدس (29%).

أما في قطاع غزة وبشكل يماثل تقريبا ترتيب إرتفاع معدلات البطالة بين الشباب من الجنسين، فقد إحتلت محافظة رفح المرتبة الأولى من حيث إرتفاع معدل البطالة بين الشابات (89%)، يليها محافظة خانيونس (87%)، ثم دير البلح (86%)، وشمال غزة (81%)، ثم غزة (78%). وكما يلاحظ، في حين وصل التفاوت في معدل البطالة بين الشابات في الضفة الغربية 26 % (الفارق بين محافظتي طوباس والأغوار الشمالية، ورام الله والبيرة) فإن الفارق بين محافظات قطاع غزة على هذا الصعيد لم يتعد11% (رفح 89% مقابل غزة 78%).

4.4 البطالة بين الخريجين الشباب

لقد سلط البيان الصحفي الذي أصدره "الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني" بمناسبة اليوم العالمي للشباب (2018/08/12) الضوء على مشكلة كبيرة يعاني منها الشباب وبالذات المتعلمين و"الخريجين" منهم، فقد بلغ معدل البطالة بين الخريجين (15–29 سنة) من حملة الدبلوم المتوسط فأعلى 56% خلال العام 2017 (38% للذكور و72% للإناث) مقارنة مع 42% في العام 2007 (32% للذكور و53% بين الإناث). كما سجل الخريجون من تخصص علوم تربوية وإعداد معلمين في العام 2017 أعلى معدل بطالة إذ بلغ 70% (48% للذكور و76% للاناث)، بينما سجل الخريجون من تخصص القانون أدنى معدل بطالة إذ بلغ 26% (26% للذكور و26% للإناث)[9].

5.4 الإستعداد للعمل "ساعات إضافية"

هو أحد المؤشرات على صعوبة الظروف الإقتصادية بسبب معدلات الفقر والبطالة المرتفعة وخاصة في قطاع غزة، فقد لوحظ أن غالبية الشبان والشابات في فلسطين (62%) لديهم الرغبة والإستعداد للعمل ساعات إضافية فيما لو أتيح لهم ذلك. وقد لوحظ فارق ذات مغزى بين الشباب في قطاع غزة ونظرائهم في الضفة الغربية بهذا الصدد. فقد وصلت نسبة الشباب من سكان قطاع غزة الذين عبروا عن رغبتهم وإستعدادهم للعمل ساعات إضافية فيما لو أتيح لهم ذلك الى 81% بينما لم تتعد تلك النسبة 50% في الضفة الغربية أي بفارق 31%، ويعكس هذا الى حد كبير مدى إرتفاع معدلات البطالة والفقر في قطاع غزة والذي أشرنا إليه سابقا.

وقد تبين أن نسبة الشبان الذين لديهم الرغبة والإستعداد للعمل ساعات إضافية فيما لو أتيح لهم ذلك هي أعلى من نسبة الشابات بحوالي 16% (64%، 48% على التوالي). وقد لوحظت بعض الفوارق المحدودة ما بين المحافظات فمثلا (وربما مؤشر على التوفر النسبي لفرص العمل في المحافظة)، فإن 39% فقط من الشباب في الخليل لديهم الرغبة والإستعداد للعمل ساعات إضافية فيما لو أتيح لهم ذلك، و48% في كل من محافظة رام الله والبيرة ومحافظة بيت لحم ومحافظة القدس، فيما وصلت تلك النسبة في محافظة طولكرم الى 66%، محافظة قلقيلية 62%، وفي محافظة نابلس 58% أما في باقي محافظات

[9] الاحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً يستعرض فيه أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني، بمناسبة اليوم العالمي للشباب، 12/08/201 http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3214

تمت أخر زيارة بتاريخ 2019/11/5.

الضفة الغربية فقد تراوحت ما بين 54–57%. أما الفروق ما بين محافظات قطاع غزة فلم تصل في حدها الأقصى لأكثر من 6% (غزة 78%، مقابل خانيونس 84%).

6.4 النشاط الاقتصادي

كما يشير شكل (10)، فإن عمل الإناث الشابات يتركز في قطاع "الخدمات"، بالمقابل يعتبر قطاع "التجارة" و"المطاعم" و"الفنادق" الأكثر إستيعاباً لعمالة الشباب الذكور. بلغت نسبة الشباب العاملين والمتعطلين الذين سبق لهم العمل في قطاع الخدمات 25% في العام 2017 (18% للذكور و78% للإناث) مقابل 23% يعملون في قطاع التجارة والمطاعم (25% للذكور و11% للاناث)، و25% في قطاع الانشاءات (28% للذكور و1% للإناث)، 15% من الشباب العاملين او المتعطلين الذين سبق لهم العمل يعملون في الصناعات التحويلية والتعدين واستغلال المحاجر (16% من الذكور و6% بين الإناث)، كما بلغت نسبة العاملين في قطاع الزراعة والحراجة وصيد الاسماك 6% (6% للذكور، و1% للاناث)، في حين بلغت نسبة العاملين في قطاع النقل والتخزين والمعلومات والاتصالات 6% (7% للذكور و3% للاناث)."

شكل (10): التوزيع النسبي للشباب العاملين والمتعطلين الذين سبق لهم العمل حسب النشاط الاقتصادي والجنس، 2017

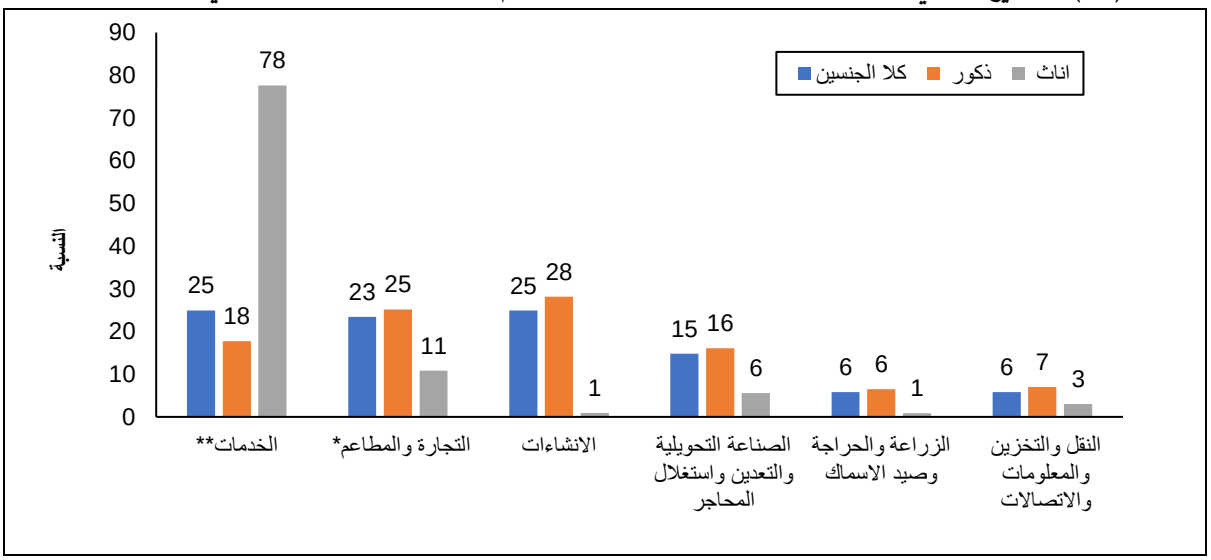

* **التجارة والمطاعم** تشمل كل من انشطة تجارة الجملة والمفرد (التجزئة) وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية وانشطة خدمات الاقامة والطعام.

** **الخدمات تشمل** انشطة إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء، وامدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها، والانشطة المالية وأنشطة التأمين الأنشطة العقارية، والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية، وأنشطة الخدمات الادارية والخدمات المساندة، والإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الالزامي، والتعليم، وانشطة صحة الانسان والعمل الاجتماعي، والفنون والترفيه والتسلية، وانشطة الخدمات الأخرى، وأنشطة الأسر المعيشية التي تستخدم افراداً وأنشطة الاسر المعيشية في انتاج سلع وخدمات غير محددة لاستخدامها الخاص، وأنشطة المنظمات والهيئات التي تتجاوز الحدود الإقليمية (غير الخاضعة للولاية الوطنية).

7.4 قطاع العمل

يتوزع الشباب الفلسطيني العاملون او المتعطلون الذين سبق لهم العمل على قطاعات عمل مختلفة (قطاع عام، قطاع خاص، قطاع أهلي....الخ). وقد تبين أن النسبة الأعلى من الشباب الفلسطيني العاملين او المتعطلين والذين سبق لهم العمل (51%) يعملون في "قطاع خاص وطني داخل المنشآت"، وهي عبارة عن منشآت ربحية ومملوكة بنسبة 51% أو أكثر من رأسمالها لفرد أو لمجموعة من الأفراد أو مؤسسات مقيمة في فلسطين. أما النسبة الثانية من حيث الحجم (21%) فهي أولئك الشبان والشابات الذين يعملون في قطاع "خاص وطني خارج المنشآت" والمقصود بذلك إذا عمل الشخص لحسابه ولم يعمل لدى منشأة ثابتة (مثل البائع المتجول، أو سائق تاكسي الأجرة الذي يملك التاكسي، أو صاحب مزرعة يعمل في

مزرعته، أو عامل بناء دون أن يتبع منشاة أو شركة مقاولات بشكل دائم). أي أن غالبية كبيرة من الشباب تصل الى 72% يعملون في القطاع الخاص الوطني سواء داخل المنشآت أو خارجها. أما الفئة الثالثة من الشباب من حيث الحجم (17%) فتعمل في القطاع الخاص الأجنبي سواء كان داخل المنشأت (9%) أو خارجها (8%). وهذا يشمل الأفراد الذين يعملون أو سبق لهم العمل في منشأة ربحية مملوكة بنسبة 51% أو أكثر لأفراد أو مؤسسات غير مقيمين في فلسطين ويشمل ذلك العاملين في إسرائيل أو دول عربية والعاملين في فروع الشركات الأجنبية في فلسطين...الخ. أما القطاع الرابع الذي يتجه إليه الشباب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة للعمل فهو "القطاع الحكومي" أو العمل لدى "حكومة وطنية" وقد بلغت نسبتهم 8%. أما النسبة المئوية المتبقية فتشمل أولئك الشباب الذين يعملون مع "وكالة الغوث"، سلطة محلية، أو في هيئة أو جمعية خيرية (1% لكل منهم) و0.1% نسبة الجمعية تعاونية فيما لم تتعد نسبة من عملوا أو يعملون لدى حكومة أجنبية أو هيئة دولية 0.3% من الشباب.

ومن الجدير ذكره، أنه عند مقارنة هذه النسب مع مثيلاتها في تعداد عام 2007، نجد أن نسبة الشباب العاملين أو المتعطلين الذين سبق لهم العمل في القطاع الخاص الوطني سواء داخل المنشآت أو خارجها ارتفعت بحوالي 17% بين العامين حيث بلغت 72% للعام 2017 و55% للعام 2007. وعند مقارنة نسبة الشباب الذين كانوا يعلمون لدى "حكومة وطنية" في عام 2007 مع عام 2017 نجد أن تلك النسبة قد تقلصت من 24% وفقا لتعداد عام 2007 الى 8% فقط وفقا لتعداد عام 2017. وبالمقابل وجد أن نسبة الشباب الذين يعملون في القطاع الخاص الأجنبي سواء كان داخل المنشآت أو خارجها هي أعلى الآن مما كانت عليه في عام 2007: من حوالي 13% في عام 2007 إلى 17% في عام 2017 (لاحظ أن هذا الإرتفاع، وهو إرتفاع محدود على أية حال، قد حصل قبل القرار الذي إتخذه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بوقف المساعدات الأمريكية للشعب الفلسطيني والحكومة الفلسطينية في عام 2018 والذي من المتوقع أنه قد ترك تأثير سلبي على حجم هذا القطاع وحجم أو نسبة الشباب الفلسطيني الذي يعمل به).

هذا وقد لوحظ وجود بعض الاختلافات ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة في بعض المؤشرات على هذا الصعيد. فمثلا بلغت نسبة الشباب في قطاع غزة العاملين او المتعطلين الذين سبق لهم العمل في "قطاع خاص وطني داخل وخارج المنشأت" 81% مقابل 69% في الضفة الغربية. وكذلك الحال بالنسبة لتوظيف شباب قطاع غزة في المؤسسات الحكومية 11% (مقابل 7% في الضفة الغربية) وفي "الوكالة" (4% في قطاع غزة مقابل 0.1% في الضفة الغربية). وبلغ نسبة العاملين او المتعطلين الذين سبق لهم العمل في قطاع خاص أجنبي سواء داخل أو خارج المنشأت" بما في ذلك العمل داخل إسرائيل ومؤسسات وشركات دولية في الضفة الغربية 23% (مقابل 2% فقط من شباب قطاع غزة ذكورا وإناث). ولم يلاحظ فروق ذات مغزى بين الضفة الغربية وقطاع غزة فيما يتعلق بالقطاعات الأخرى وبالتحديد: العمل لدى حكومات أو هيئات أجنبية، العمل في جمعيات خيرية، العمل في جمعيات تعاونية، جميعها لا تشغل أكثر من 1% فقط من الشباب في فلسطين. أما السلطات المحلية فتشغل) حوالي 1% من الشباب في المنطقتين.

أما بالنسبة للفروق بين الشباب على أساس الجنس، فقد لوحظ أن نسبة الإناث اللواتي يعملن أو سبق أن عملن في قطاع "خاص وطني وأجنبي خارج المنشآت" هي أقل بكثير من نظرائهن الذكور (5% للإناث مقابل 31% للذكور) مما يعكس تفضيلا شائعا لدى الكثير من النساء في فلسطين للعمل داخل المنشآت سواء كانت تابعة للقطاع الخاص الوطني أو الأجنبي. كما لوحظ أيضا أن نسبة الشابات اللواتي عملن أو يعملن لدى "حكومة وطنية" في فلسطين هي أعلى من الذكور (20% للإناث مقابل 7% للذكور)، وهو أيضا ربما يعكس تقبلا إجتماعيا لعمل المرأة في مؤسسات ووظائف حكومية على أن تعمل

خارج تلك المؤسسات أو في أعمال أخرى غير الوظائف. وهذا ينطبق على نسبة الإناث العاملات في قطاع هيئة أو جمعية خيرية (2.3% للإناث مقابل 0.3% للذكور). ولا يوجد فوارق ذات مغزى في نسب الذكور العاملين او المتعطلين الذين سبق لهم العمل مقابل الإناث في القطاعات الأخرى مثل الحكومات الأجنبية (0.3% اناث مقابل 0.2% ذكور)، وقطاع السلطة المحلية التي تعتبر نسب الشباب الذي تعمل بها منخفضة جدا لدى الجنسين (0.7% اناث، 0.6% ذكور).

8.4 مكان العمل

يتوزع الشبان والشابات الفلسطينيون العاملون او المتعطلون الذين سبق لهم العمل على أماكن عمل مختلفة فمنهم من يعمل داخل البيت أو في نفس المحافظة، ومنهم من يعمل خارج المحافظة أو خارج الوطن، وفئة أخرى تعمل داخل اسرائيل وكذلك في المستعمرات المقامة على أراضي الضفة الغربية. وقد وجد أن 2% فقط من الشبان والشابات يعملون من داخل البيت، ويعمل 98% خارج البيت. نسبة كبيرة من الشبان والشابات 41% يعملون ضمن نفس المحافظة التي يسكنون فيها، 30% يعلمون ضمن نفس التجمع الذي يسكنون فيه، و11% يعملون في محافظة أخرى، وحوالي 1% يعلمون خارج الوطن، فيما تعمل النسبة المتبقية من الشباب (15%) لدى صاحب عمل إسرائيلي سواء في داخل إسرائيل (12%)، أو في المستعمرات الإسرائيلية المقامة على أراضي الضفة الغربية (3%).

شكل (11): التوزيع النسبي للشباب الفلسطيني العاملين والمتعطلين الذين سبق لهم العمل حسب مكان العمل، 2017

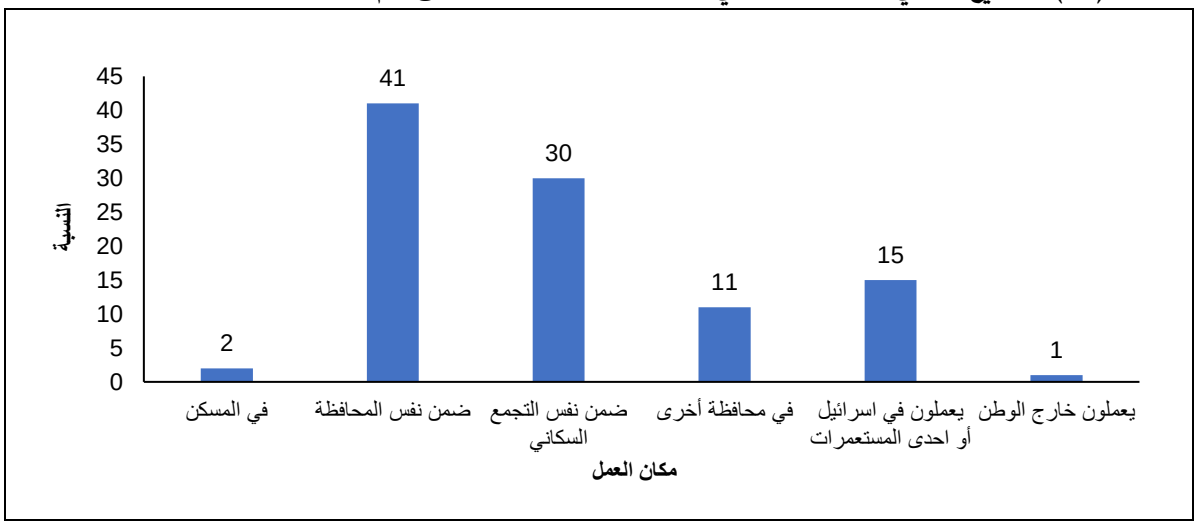

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017.

هذا ويوجد إرتفاع مقداره 4% في نسبة الشباب الذين يعلمون داخل اسرائيل وفي المستعمرات عند المقارنة بين نتائج تعداد عام 2007 (11%)، وتعداد عام 2017 (15%). فقد ازدادت نسبة العمال الشباب الذين يعملون داخل اسرائيل (من 9% في عام 2007، الى 12% في عام 2017) وفي المستعمرات (من 2% الى 3% على التوالي).

وكذلك الحال فيما يتعلق بنسبة من "يعملون من البيت" من الشباب من الجنسين فقد إرتفعت من 1% في تعداد عام 2007 الى 2% في تعداد عام 2017. كما إنخفضت قليلا أيضا نسبة من يعملون ضمن نفس التجمع من 34% عام 2007 الى 30% عام 2017، وذات الشيء ينطبق على نسبة الشباب الذين يعملون ضمن نفس المحافظة التي يسكنون فيها فقد ارتفعت هي الأخرى ولكن بمقدار أكبر (من 37% عام 2007 الى 41% عام 2017). ومما يذكر بأن "ازدياد نسب الناس الذين يعملون من البيت" هي نزعة عالمية متزايدة في عصر الإنترنت، أما ازدياد نسبة من يعملون ضمن نفس التجمع

أو نفس المحافظة فتعبر عن تفضيل الشباب التوفير في التكاليف (مثلا تكاليف المعيشة والمواصلات...الخ). أما نسبة من يعملون منهم خارج الوطن فلم تتغير عند المقارنة بين التعدادين بل بقيت كما هي (1%).

شكل (12): نسبة الشباب الفلسطيني العاملين والمتعطلين الذين سبق لهم العمل داخل اسرائيل او في المستعمرات الاسرائيلية، 2007، 2017

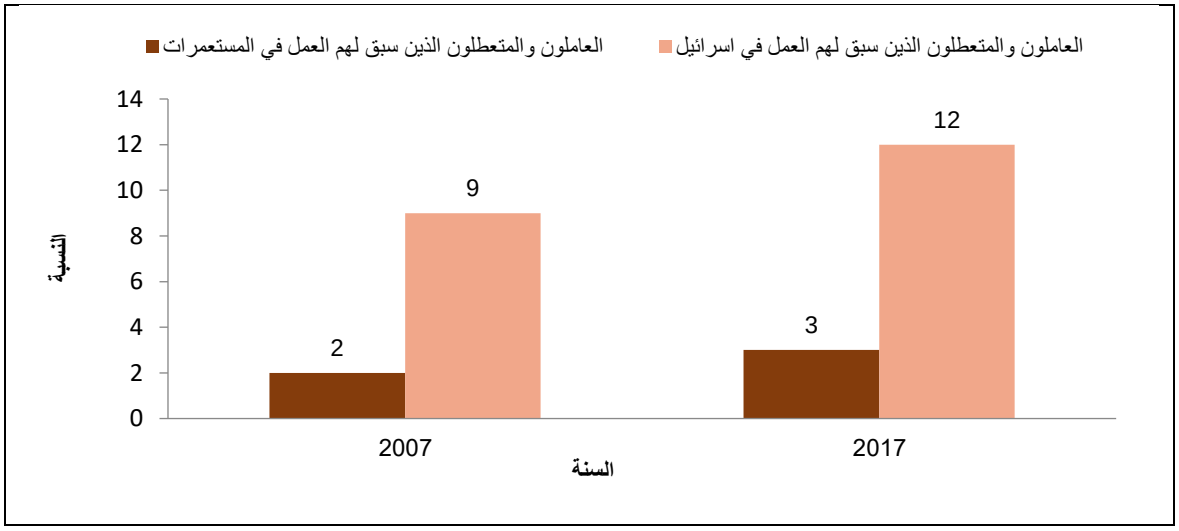

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشات 2007،2017.

هذا وقد تبين أن هنالك بعض الإختلافات ما بين قطاع غزة والضفة الغربية بخصوص أماكن عمل الشباب وفي المقدمة تلك المتعلقة بالعمل لدى أصحاب عمل اسرائيليين. ففي حين بلغت نسبة شباب الضفة الغربية الذين يعملون لدى أصحاب عمل إسرائيليين 20% (16% داخل إسرائيل، و4% داخل المستعمرات الإسرائيلية)، أي شاب/ة واحد من كل 5 شباب، مقابل لا شئ في قطاع غزة. ويعود هذا الاختلاف أولا بسبب الحصار المفروض على قطاع غزة، وثانيا عدم وجود مستعمرات إسرائيلية على أراضي قطاع غزة منذ إنسحاب القوات الإسرائيلية منه في عام 2005. كما ولوحظت بعض الفوارق ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة فيما يتعلق بالعمل ضمن نفس المحافظة وفي نفس التجمع السكاني. فقد أظهر شباب قطاع غزة ميلا أكثر نحو العمل في نفس التجمع السكاني (40% مقابل 27% من شباب الضفة الغربية) وفي نفس المحافظة (46% في قطاع غزة مقابل 40% في الضفة الغربية).

أما عند المقارنة ما بين المحافظات في كل من المنطقتين فقد لوحظ بعض الفوارق فيما يتعلق بأماكن عمل الشباب وذلك على النحو التالي:

1. العمل داخل إسرائيل:

المحافظة الأولى في الضفة الغربية التي سجلت أعلى نسبة للشباب الذين يعلمون أو المتعطلون الذين سبق لهم العمل داخل إسرائيل كانت محافظة جنين (25%)، يليها مباشرة محافظة الخليل 24% (أي تقريبا شاب من كل أربعة شباب في كلا المحافظتين)، ثم محافظة طولكرم 19% (تقريبا شاب من بين كل خمسة شباب)، قلقيلية (16%)، طوباس والأغوار الشمالية (13%)، وبيت لحم (11%). أما في باقي محافظات الضفة الغربية فلم تتعدى تلك النسبة 10%. أما المحافظة التي سجل الشباب فيها أدنى نسبة للعمل داخل إسرائيل فهي محافظة أريحا والأغوار حيث لم تتعدى تلك النسبة 4% (أي بفارق يصل إلى 21 % عن أعلى محافظة وهي جنين).

2. العمل داخل "المستعمرات الإسرائيلية":

في الوقت الذي كانت فيه نسبة الشباب الذين يعملون أو المتعطلون الذين سبق لهم العمل داخل اسرائيل من محافظة سلفيت منخفضة نسبيا فقد سجلت هذه المحافظة أعلى نسبة للشباب الذين يعملون داخل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية (23%) والسبب الرئيسي ربما يعود الى كثافة المستعمرات في محافظة سلفيت وكذلك وجود بعض المناطق الصناعية مثل "بركان" في تلك المحافظة. وهذا ينطبق بطريقة أو بأخرى على محافظة أريحا والأغوار، ففي الوقت الذي سجلت فيها هذه المحافظة أدنى نسبة للعمل في اسرائيل من بين محافظات الضفة الغربية البالغ عددها 11 محافظة، فإنها في نفس الوقت، إحتلت المركز الثاني (15%) بعد سلفيت من حيث إرتفاع نسبة الشباب الذين يعملون في المستعمرات. هذا وقد جاءت محافظة قلقيلية في المرتبة الثالثة (11%)، تليها محافظة بيت لحم في المرتبة الرابعة (9%). أما في باقي المحافظات فلم تتعدَّ تلك النسبة 6% في كل منها.

3. العمل في نفس المحافظة او نفس التجمع:

لقد بلغت نسبة الشباب الذين يعملون او المتعطلون الذين سبق لهم العمل في نفس المحافظة 63% في محافظة رام الله والبيرة، الأمر الذي يعكس حقيقة كون محافظة رام الله والبيرة تمثل المركز الأول للمؤسسات السياسية وإلى حد ما الإقتصادية، تليها محافظة أريحا والأغوار (51%)، محافظة وبيت لحم (46%). أما في قطاع غزة فقد إحتلت محافظة رفح المرتبة الأولى على هذا الصعيد (57%)، تليها محافظة خانيونس (49%)، ومحافظة غزة (45%). أما بخصوص نسبة الشباب الذين يعملون في نفس التجمع الذي يسكنون فيه فقد بلغت النسبة الأعلى في محافظة قلقيلية (34%)، تليها محافظة الخليل (32%)، ثم محافظتي طولكرم وسلفيت (28% لكل منهما). فيما احتلت محافظة غزة المرتبة الأولى في قطاع غزة (48%)، تليها محافظة خانيونس (38%).

وأخيرا، فقد لوحظت بعض الإختلافات على أساس الجنس:

1. نسبة الشابات اللواتي يعملن لدى أصحاب عمل إسرائيليين (0.8%) سواء داخل اسرائيل (0.6%) أو داخل المستعمرات (0.2%) هي أقل بشكل كبير من نسبة الشبان 16.6% (13.3% داخل اسرائيل و3.3% يعملون في المستعمرات الإسرائيلية المقامة على أرض الضفة الغربية)، أي بفارق مقداره تقريبا 16%.
2. نسبة الشابات اللواتي يعملن في "نفس المحافظة" التي يقمن بها (54%) هي أعلى من نسبة الذكور (39%)، أي بفارق مقداره 15 %.
3. على غير المتوقع، فإن نسبة الشابات اللواتي يعملن من البيت تكاد تكون نفس نسبة الشبان الذين يعلمون في البيت حوالي 2% أي أن العمل في البيت ليس شائعا لدى الشباب الفلسطيني ذكورا وإناثا (2 من كل 100 شاب/ة فقط يعملون من البيت).

9.4 الحالة العملية الرئيسية

(صاحب عمل، عامل منتظم بأجر، أو عضو أسرة غير مدفوع الأجر...الخ) ليس مفاجئا أن نجد أن نسبة "أصحاب العمل" ما بين الشبان والشابات الذين كانوا أو مازالوا يعملون في فلسطين منخفضة (5%) وذلك لأننا نتحدث عن فئة من السكان هي في بدايات حياتها العملية (15–29 سنة) وبالتالي ليس سهلا عليها أن تمتلك منشأة تقوم بتشغيل الآخرين (على الأقل مستخدم أو عامل واحد) أو تمتلك جزءا منها ويشمل هذا الشباب الذين يعملون في المقاولات ويقومون بتشغيل مستخدم أو عامل واحد على الأقل بأجر. أما نسبة من "يعملون لحسابهم" من الشباب ولا يشغلون أي مستخدم بأجر في منشآتهم التي

يمتلكونها أو يمتلكون جزءا منها بما في ذلك الأشخاص الذين يعملون لحسابهم خارج المنشآت فقد بلغت 14%. أما الغالبية الكبيرة من الشبان والشابات (77%) فإنهم يعملون بأجر بشكل منتظم (49%) أو بأجر بشكل غير منتظم كالعمال بصورة عارضة أو العاملون على أساس يومي (بالمياومة) أو أسبوعي بلا أي إرتباط رسمي (28%). أما الفئة المتبقية (4%) فتمثل أولئك الشباب الذين يعلمون لحساب عائلاتهم غير مدفوعي الاجر (أي لا يتقاضون نظيرا وليس لهم نصيب محدد في الأرباح).

ومما يذكر أنه عند المقارنة بين تعدادي عام 2007 و2017، فاننا نلاحظ ارتفاعا محدودا في نسبة "أصحاب العمل" ما بين الشبان والشابات العاملين او المتعطلين الذين سبق لهم العمل في فلسطين (من 4% في عام 2007 الى 5% في عام 2017)، وكذلك ارتفاعا في نسبة من "يعملون لحسابهم" من الشباب، من 9% في عام 2007 الى 14% في عام 2017. وبالمقابل هنالك انخفاض مقداره 7% في نسبة الشباب الذين يعملون سواء بشكل منتظم بأجر أو بشكل غير منتظم بأجر (من 84% في 2007 الى 77% في 2017) والتي تمثل الشريحة الأكبر من الشباب العاملين أوالمتعطلين الذين سبق لهم العمل. وبالمقابل إرتفعت بمقدار (1%) نسبة الشباب الذين يعلمون لحساب عائلاتهم غير مدفوعي الاجر من 3% في عام 2007 الى 4% في عام 2017.

وقد لوحظت بعض الفوارق ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة وخاصة على صعيد نسبة الشباب (ذكورا وإناثا) الذين يعلمون كعاملين "بعمل منتظم بأجر" وذلك لصالح الضفة الغربية. ففي حين وصلت تلك النسبة بين شباب الضفة الغربية 54% لم تتعد بين شباب قطاع غزة 35% أي بفارق 19%. وبالمقابل تنخفض نسبة الشباب في الضفة الغربية الذين يعملون في "عمل غير منتظم بأجر" إلى 24% في حين وصلت تلك النسبة بين شباب قطاع غزة الى 39%. كما لوحظ أن نسبة الشباب الذين يعملون لحسابهم في قطاع غزة هي أعلى قليلا من نظيراتها في الضفة الغربية (18% مقابل 13% على التوالي)، أي بفارق 5% لصالح شباب قطاع غزة. أما فيما يتعلق بالمحافظات. فقد لوحظت الفوارق التالية:

- يوجد بعض الفوارق المحدودة ما بين المحافظات المختلفة من حيث نسب الشباب الذين "يعملون لحسابهم" ففي حين بلغت تلك النسبة أعلى مستوياتها في محافظتي الخليل (16%) ومحافظة جنين (15%)، لم تتعد تلك النسبة 10% في محافظات طوباس والأغوار الشمالية، وقلقيلية، ورام الله والبيرة والقدس لكل منهما. أما في باقي المحافظات فقد تراوحت ما بين 12–14%. أما الفوارق بين محافظات قطاع غزة فقد كانت محدودة على هذا الصعيد ولا تتجاوز 3% (حيث بلغت في محافظة رفح 21% ومحافظة خانيونس 19% في حين بلغت في باقي المحافظات 18% لكل منهما).

- كما لوحظت بعض الفوارق بين المحافظات فيما يتعلق بالعمل المأجور المنتظم، ففي حين بلغت نسبة الشباب الذين يعلمون بعمل مأجور منتظم في محافظة رام الله والبيرة 67% وفي محافظة القدس 65% لم تتعدَّ تلك النسبة في محافظة "طوباس والأغوار الشمالية" 36% أي بفارق يصل الى 31 درجة مئوية عن محافظة رام الله والبيرة. وقد تراوحت النسبة في محافظات طولكرم، وسلفيت، ونابلس، وقلقيلية، وأريحا والأغوار ما بين 55– 59%. أما في محافظات جنين وبيت لحم والخليل فقد تراوحت تلك النسبة ما بين 45–50%. أما في قطاع غزة فقد سجلت محافظة دير البلح أعلى نسبة للشباب الذين يعلمون بعمل مأجور منتظم (38%)، يليها محافظة غزة (36%)، محافظة شمال غزة (35%)، محافظة رفح (32%)، وأخيرا محافظة خانيونس (28%).

- أما فيما يتعلق بنسبة الشباب الذين يعملون لدى الأسرة غير مدفوعي الاجر، فرغم أن الفوارق بين المحافظات كانت محدودة إلى أن محافظة "طوباس والأغوار الشمالية" قد سجلت أعلى نسبة في الضفة الغربية (10%)، تليها محافظة أريحا والأغوار (6%) في حين لم تتعد باقي محافظات الضفة الغربية نسبة 5%. أما المحافظات التي سجلت أدنى نسبة من الشباب الذين يعلمون بعمل غير مدفوع لصالح العائلة في الضفة الغربية فهي بيت لحم والقدس (3% لكل منهما) في حين سجلت محافظة خانيونس النسبة الأقل في قطاع غزة (4%) ورفح النسبة الأعلى (6%).

كما لوحظت فروق في "الحالة العملية الرئيسية" على أساس النوع الإجتماعي، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- نسبة الشابات اللواتي يعملن كمستخدمات في "عمل منتظم بأجر" هي أعلى من نسبة الشبان بحوالي 33% (78%، و45% على التوالي) ويعكس هذا الفرق ميلا واضحا لدى الإناث للعمل في أعمال ووظائف منتظمة وتميل للثبات أو الإستقرار.
- وبالمقابل لوحظ بأن نسبة الشبان الذين يعملون كمستخدمين لكن في "عمل غير منتظم بأجر" هي أعلى من نسبة الإناث بحوالي 16% (30%، و14% على التوالي) كما تبين أيضا أن نسبة الشبان الذين هم أصحاب عمل (5%) أو يعملون لحسابهم (16%) هى أعلى من نسب الاناث (2% و5% على التوالي)، أي بفارق مقداره (3%، و11% على التوالي).

10.4 توفر عقد العمل

لقد تبين أن حوالي 58% من الشباب والشابات تقريبا الذين يعملون او المتعطلون الذين سبق لهم العمل أي أكثر من النصف لا يعملون وفقا ل"عقد عمل مكتوب" مع صاحب العمل، وأن 17% لديهم "عقد عمل شفوي" مع أصحاب أعمالهم. أما الربع المتبقي حوالي (26%) فيمثل أولئك الذين لديهم عقد عمل مكتوب (12.1% لديهم عقد عمل مكتوب لفترة محددة، و13.4% لديهم عقد عمل مكتوب لكن لفترة غير محددة).

شكل (13)؛ التوزيع النسبي للشباب الفلسطيني العاملين أو المتعطلين الذين سبق لهم العمل المستخدمين بأجر في فلسطين حسب نوع عقد العمل، 2017

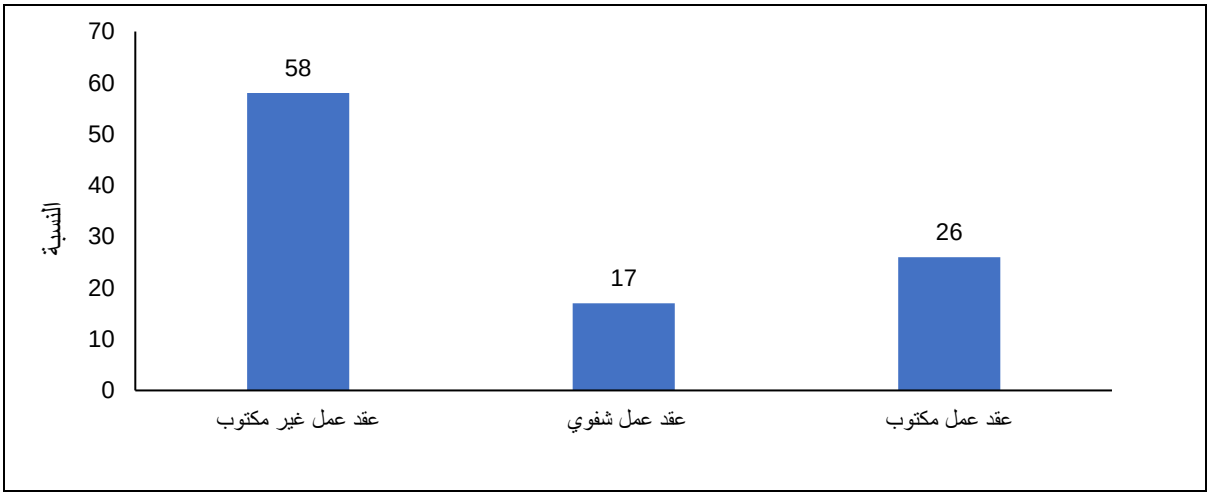

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017.

وقد لوحظ أن نسبة الشباب والشابات الذي يعملون وفقا لعقد عمل مكتوب في قطاع غزة هي أعلى من الضفة الغربية بحوالي 10%. ففي الوقت الذي صرح فيه حوالي ثلث الشباب والشابات من قطاع غزة (33%) بأن لديهم عقد عمل مكتوب سواء لفترة محددة أو غير محددة، لم تتجاوز تلك النسبة 23% من نظرائهم في الضفة الغربية أي حوالي الربع فقط.

كما لوحظ أيضا، وجود فروق جوهرية وكبيرة جدا فيما يتعلق بتوفر عقد عمل مكتوب عند مقارنة الشابات الاناث مع الشباب الذكور في فلسطين يصل الى 39%، ففي حين بلغت نسبة الإناث اللواتي ذكرن بأنه يوجد عقد عمل مكتوب مع صاحب العمل سواء لفترة محددة أو غير محددة 59% لم تتجاوز تلك النسبة لدى الذكور 20%. يبدو أن هذا الفارق يعود لوجود ميل أو تفضيل "مجتمعي"، ذات طابع ذكوري، أن تعمل المرأة في وظائف عامة أو رسمية و واضحة بينما تميل الثقافة المجتمعية عموما إلى تقبل عمل الرجل مهما كان، فهذا لا يضيره بشيء. يضاف لذلك أن الوظيفة العمومية أو "الرسمية" تقترن عادة بتوفير مجموعة من "الحقوق"، أو "المزايا" مثل الحق في الحصول على "إجازة أمومة"...الخ.

وأخيرا، لا بد من الإشارة إلى وجود بعض الإختلافات فيما يتعلق بتوفر/عدم توفر عقد عمل بين المحافظات المختلفة. فمثلا يلاحظ أن نسبة الشبان ممن لديهم عقد عمل مكتوب سواء لفترة محددة أو غير محددة في محافظة رام الله والبيرة تصل الى حوالي 36% وهي الأعلى بين محافظات الضفة الغربية في حين لم تتجاوز تلك النسبة في محافظة الخليل 16% التي كانت الأدنى بين محافظات الضفة الغربية، أي بفارق يصل الى 20%. وهذا ينطبق عند إجراء المقارنة بين محافظات قطاع غزة. ففي حين وصلت نسبة الشبان الذين يعلمون وفقا لعقد عمل مكتوب سواء لفترة محددة أو غير محددة في محافظة رفح 42%، وهي الأعلى على هذا الصعيد في قطاع غزة، لم تتعد تلك النسبة في محافظة غزة 30%، وهي الأدنى في قطاع غزة، أي بفارق يصل إلى 12%.

11.4 مساهمة صاحب العمل في تمويل مخصصات للتقاعد ونهاية الخدمة

لم تتجاوز نسبة الشباب والشابات العاملين حاليا أو الذين عملوا في السابق الذين صرحوا بأن صاحب العمل الذين يعملون لديه (أو كانوا يعملون لديه) يساهم في تمويل مخصصات للتقاعد ونهاية الخدمة الخمس تقريبا (22%)، في حين صرح 78% أن صاحب العمل لا يساهم في تمويل مثل هذه المخصصات. وقد لوحظ فارقا محدودا لصالح الشبان العاملين في الضفة الغربية على هذا الصعيد، مقارنة بقطاع غزة، تبلغ 7%. ففي حين بلغت نسبة من قالوا أن صاحب العمل يساهم في تمويل هذه المخصصات في الضفة الغربية 23% لم تتعد تلك النسبة 17% في قطاع غزة.

ومن الجدير ذكره، ولأسباب تم توضيحها أن نسبة الإناث اللواتي ذكرن بأن صاحب العمل الذي يعملن لديه يساهم في تمويل مخصصات للتقاعد ونهاية الخدمة كانت أعلى من نسبة الذكور بحوالي 19%: 38% مقابل 19% هي فقط نسبة الذكور الذين صرحوا بأن صاحب العمل الذين يعلمون لديه يساهم في تمويل مخصصات للتقاعد ونهاية الخدمة.

وقد لوحظ بعض الفوارق عند المقارنة بين المحافظات المختلفة ففي حين لم تتعد نسبة الشبان الذين قالوا بأن صاحب العمل الذي يعملون لديه يساهم في تمويل مخصصات للتقاعد ونهاية الخدمة في محافظتي الخليل وجنين 20% وصلت تلك النسبة في محافظة رام الله والبيرة الى 34%. وفي حين لم تتجاوز تلك النسبة في محافظتي شمال غزة وغزة 16% وصلت تلك النسبة في محافظة رفح 25%. أيضا، وقد يعود ذلك إلى حقيقة أن هذه المحافظة تحتضن الوزارات والمؤسسات الحكومية العامة، والتي لا توظف وخاصة بشكل دائم إلا بعقود رسمية مكتوبة، والتي عادة ما تضمن توفير بعض الحقوق للعاملين، يضاف لذلك ربما مستوى متقدم أكثر من العمل المؤسساتي سواء لدى القطاع الخاص أو القطاع غير الحكومي في هذه المحافظة (وهذا يشمل حتى قطاع العمل مع المؤسسات الدولية التي تعتمد أيضا سياسة العقود المكتوبة) فيما تميل محافظات أخرى للجوء الى الطرق "التقليدية " وسياسة "لا حاجة لعقود عمل" مكتوبة.

12.4 مساهمة صاحب العمل في الإجازات السنوية والمرضية

أكثر من ثلاثة أرباع الشبان في فلسطين (77%) أفادوا بأن صاحب العمل الذين يعملون لديه حاليا (أو كانوا يعملون لديه في السابق) لا يقوم أو لم يقم بمنحهم إجازات سنوية مدفوعة أو تعويض بدل اجازة. فقط 23% (أي تقريبا واحد/ة من كل أربعة) قالوا بأن صاحب العمل قام بمنحهم مثل هذه الإجازات.

شكل (14): التوزيع النسبي للشباب الفلسطينيين العاملين أو المتعطلين الذين سبق لهم العمل المستخدمين بأجر حسب الحصول على إجازات سنوية، 2017

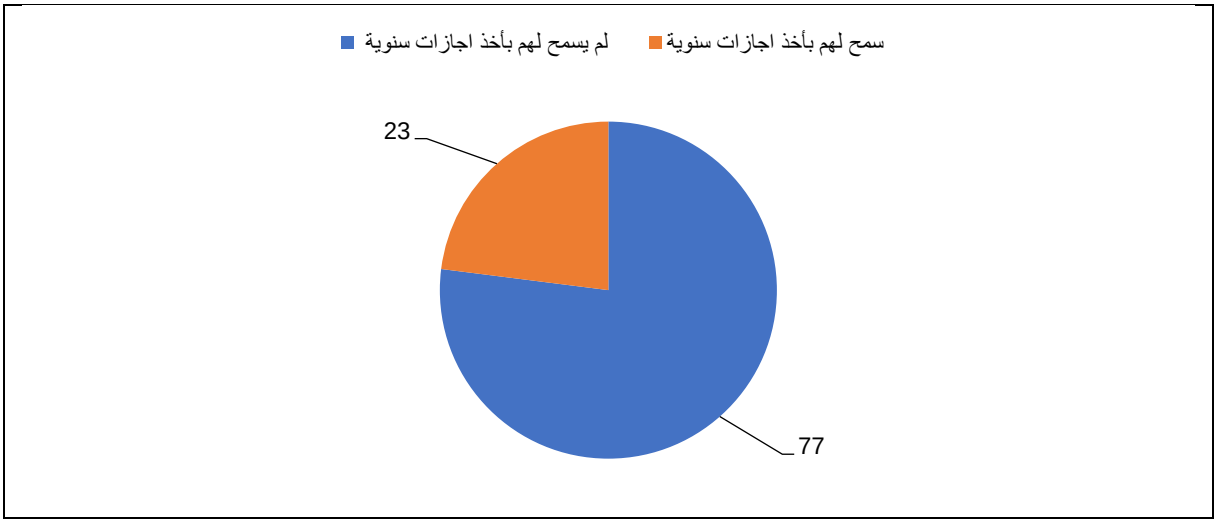

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017.

هذا وقد لوحظ فارقا محدودا لصالح الضفة الغربية على هذا الصعيد بلغ 5 درجات مئوية. ففي حين قال 24% من الشباب في الضفة الغربية أن صاحب العمل الذين عملوا لديه قام بمنحهم إجازات سنوية مدفوعة أو تعويض بدل اجازة لم تتعد تلك النسبة 19% في قطاع غزة.

وهذا ايضا ينطبق على منح الاجازات مدفوعة الأجر في حال المرض أو الإصابة، فقد أفادت غالبية كبيرة من الشباب (76%) بأنهم لم أو لا يحصلون على مثل هذه الاجازات المدفوعة. فقط 24% منهم قالوا بأنهم يحصلون على مثل هذه الاجازات. وقد لوحظ نفس الفارق ما بين قطاع غزة والضفة الغربية على هذا الصعيد، ففي حين بلغت نسبة الشباب المستخدمين بأجر من الضفة الغربية الذين قالوا بأن أصحاب العمل يمنحونهم إجازات مرضية او إصابة مدفوعة الأجر 25% لم تتجاوز تلك النسبة في قطاع غزة 21%.

شكل (15): التوزيع النسبي للشباب الفلسطينيين العاملين أو المتعطلين الذين سبق لهم العمل المستخدمين بأجر حسب الحصول على إجازات مرضية، 2017

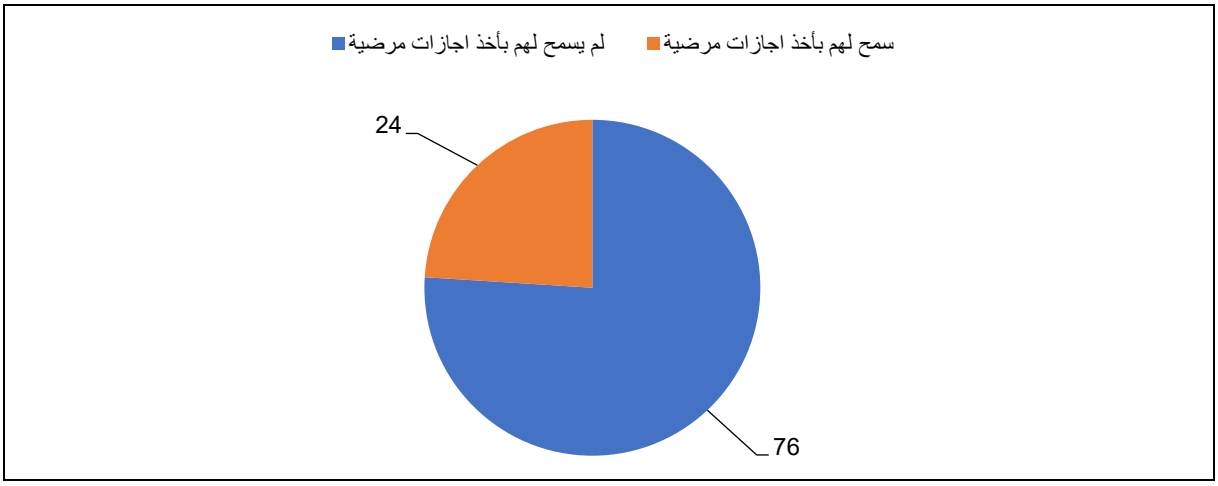

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017.

كما بلغت نسبة الإناث اللواتي ذكرن بأن أرباب عملهن يقومون بمنحهن إجازات سنوية مدفوعة أو "تعويض بدل اجازة" كانت أعلى من نسبة الذكور (44% مقابل 19% على التوالي)، أي بفارق يصل إلى 25%. وهذا ينطبق على موضوع منح الإجازات مدفوعة الأجر في حال المرض أو الإصابة. ففي حين بلغت نسبة الاناث اللواتي ذكرن بأنهن يحصلن على اجازة مدفوعة الأجر في حال المرض أو الإصابة 47% لم تتجاوز تلك النسبة بين الذكور 20% فقط، أي بفارق كبير يصل الى 27%.

أما على صعيد المحافظات، فمرة أخرى سجلت محافظة رام الله والبيرة أعلى نسبة من الشباب الذين قالوا بأن صاحب العمل الذين يعملون لديه يمنحهم إجازات سنوية مدفوعة أو تعويض بدل اجازة (38%) في حين سجل نظرائهم في محافظتي الخليل وجنين أدنى نسبة تصل الى (حوالي 19% لكليهما). وهذا ينطبق على محافظة رفح حيث أشار 27% من الشباب فيها إلى أن صاحب العمل الذين يعملون لديه يمنحهم إجازات سنوية مدفوعة أو تعويض بدل إجازة في حين لم تتجاوز تلك النسبة 16-19% في محافظات غزة وخانيونس وشمال غزة. وهذا ينطبق على منح الإجازات مدفوعة الأجر في حال المرض أو الإصابة حيث وصلت نسبة من يحصلون على مثل هذه الاجازة 39% في محافظة رام الله والبيرة في حين لم تتعد تلك النسبة 19% و21% في محافظتي الخليل وجنين على التوالي.

13.4 اجازة امومة للشابات

كما يوضح الشكل البياني التالي، فإن 57% من الشابات العاملات في فلسطين أفدن بأنهن حرمن من الحصول على إجازة أمومة مدفوعة الأجر. فقط 43% منهن حصلن على مثل هذه الإجازة.

شكل (16): التوزيع النسبي للشابات الفلسطينيات العاملات أو المتعطلات اللواتي سبق لهن العمل المستخدمات بأجر حسب الحصول على إجازة أمومة، 2017

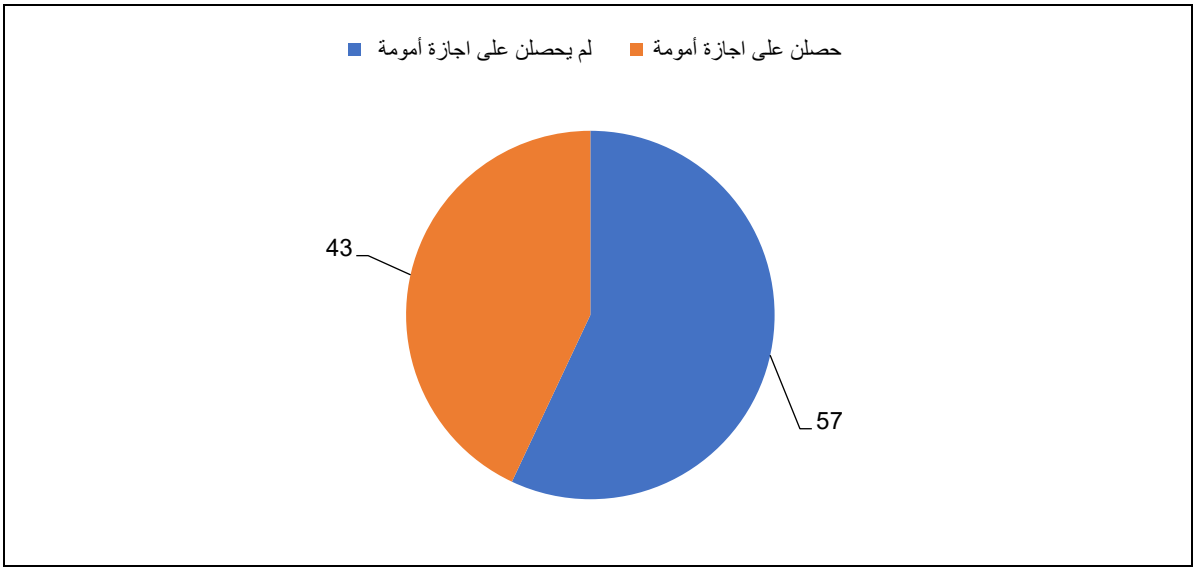

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017.

أما الفارق ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة على هذا الصعيد فهو كبير نسبيا ويصل إلى 17%. حيث بلغت نسبة النساء من الضفة الغربية اللواتي ذكرن أن صاحب العمل الذي يعملن لديه يمنحهن إجازة ولادة أو أمومة مدفوعة الأجر 47% في حين بلغت 31% في قطاع غزة.

شكل (17): نسبة الشابات الفلسطينيات العاملات أو المتعطلات اللواتي سبق لهن العمل المستخدمات بأجر اللواتي حصلن على إجازة أمومة حسب المنطقة، 2017

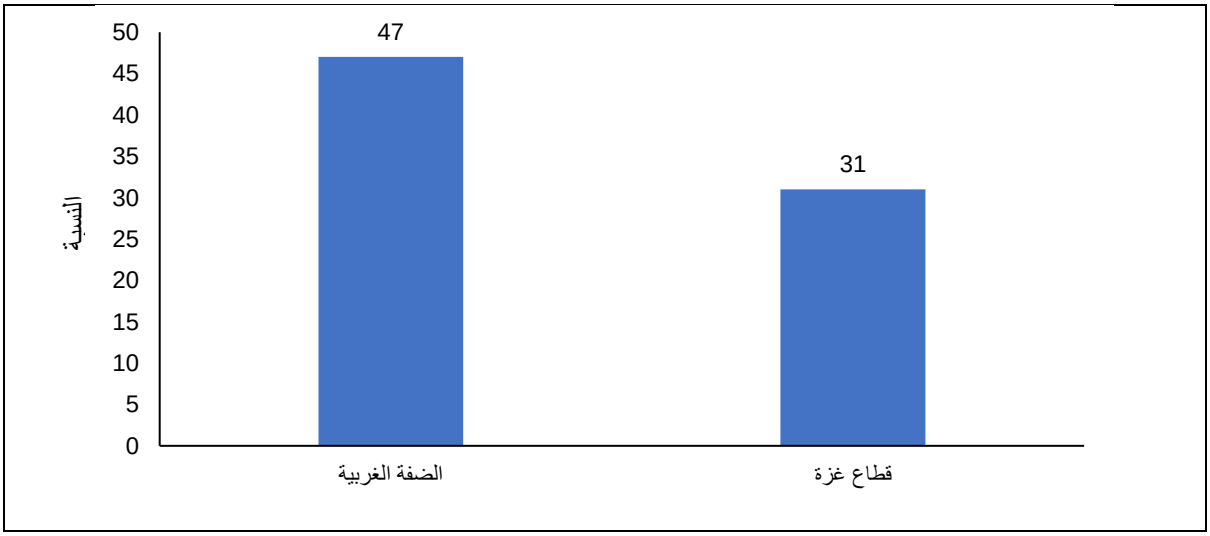

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017.

وقد لوحظ أيضا تفاوت كبير بين المحافظات المختلفة. ففي حين وصلت نسبة الإناث اللواتي قلن أن صاحب العمل يوفر لهن إجازة أمومة مدفوعة في محافظتي رام الله والبيرة، وبيت لحم 60% و56% على التوالي، لم تتجاوز تلك النسبة في

محافظتي جنين وقلقيلية 38% وفي محافظة الخليل 41%. وبينما وصلت تلك النسبة 40% في محافظة رفح، لم تتجاوز 26% و32% في محافظتي "شمال غزة" و"غزة" على التوالي.

قبل أن نختتم هذا الفصل والذي خصصناه لجانب آخر هام وحيوي من حياة شبابنا وشاباتنا ألا وهو "العمل"، لا بد من الإشارة لبعض ما توصل إليه" مسح الشباب" الذي نفذه "الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني" ونشره في عام 2016 (صفحات 22 و 23) فإن معدل "فترة البطالة" (أي معدل الفترة التي يمضيها الشاب/ة بدون عمل رغم بحثه عنه وإستعداده له...الخ) بالنسبة للشباب وصل الى 26 شهرا في فلسطين (وقد كانت الفترة أعلى قليلا لدى الإناث منه لدى الذكور: 24 مقابل 29 شهرا. وأعلى في قطاع غزة مقارنة في الضفة الغربية (27 شهرا مقابل 24 شهرا على التوالي). كما تبين أن 21% من الشباب قد حاولوا تأسيس أعمالهم الخاصة (15% في الضفة الغربية و31% في قطاع غزة). هذا وقد لوحظ فارق بين الجنسين في هذا المجال. ففي حين وصلت نسبة الشبان الذين "حاولوا تأسيس أعمالهم الخاصة" إلى 30% بلغت تلك النسبة 12% عند الإناث.

14.4 الشابات خارج القوى العاملة

وأخيرا وهذا ليس مستغربا، فقد تمت ملاحظة بعض الفروق الهامة عند المقارنة ما بين الذكور والإناث فيما يتعلق بالرغبة بـ "القيام بالأعمال المنزلية" بدلا من التوجه إلى سوق العمل. مثل أن نسبة الشابات اللواتي لا يعملن ولا يرغبن في العمل بسبب الحاجة للقيام بالأعمال المنزلية كإعداد الطعام والتنظيف ورعاية الأطفال وعداها بلغت 44%، مقابل تقريبا "لا أحد" لدى الشبان، مما يشير إلى أن تقسيم العمل "التقليدي" ما بين الرجل ("كسب الخبز من خلال العمل خارج المنزل من أجل إعالة الأسرة) والمرأة (يتركز عملها في داخل المنزل في "رعاية شؤون البيت والأطفال والزوج") ما زال موجودا وبقوة في المجتمع الفلسطيني لا سيما إن نسبة مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل كما رأينا هي من النسب الأقل عالميا وإلى حد كبير عربيا. وفي ذات السياق فقد لوحظ أن نسبة الشبان الذين يعملون "بدوام عمل كامل" أو بدوام عمل كامل مع ساعات عمل إضافية" (46 ساعة عمل في الأسبوع أو أكثر) كانت أعلى بكثير من الإناث (19%، 2%)، وهذا مؤشر أخر من مؤشرات ضعف مشاركة المرأة عموما والمرأة الشابة خصوصا في سوق العمل. وقد لوحظت بعض الفروق المحدودة في المحافظات في بعض المؤشرات التي ذكرت أعلاه، فمثلا بلغت نسبة الشابات اللواتي لا يعملن ولا يرغبن في العمل بسبب الحاجة للقيام بالأعمال المنزلية في محافظة الخليل بنسبة 53%، بينما لم تتجاوز تلك النسبة 44% في محافظتي جنين والقدس. وقد تراوحت في باقي محافظات الضفة الغربية ما بين 36 – 48%. أما في قطاع غزة فقد كانت النسبة الأكبر للشابات اللواتي لا يعمل ولا يرغبن في العمل بسبب الحاجة للقيام بالأعمال المنزلية في محافظة غزة (49%) أما النسبة الأقل فقد كانت في محافظة دير البلح 32%. أما باقي محافظات قطاع غزة فقد تراوحت هذه النسب فيها ما بين 39 – 45%.

الفصل الخامس

الشباب والصحة[10]

يقدم هذا الفصل صورة عن المحاور التي غطتها "بيانات تعداد عام 2017 والمتعلقة بموضوع "الصحة والشباب"، مثل نسب الشباب الذين يعانون من إعاقات في البصر والسمع والحركة وإستخدام الأيدي والتذكر والتركيز والتواصل، وكذلك "أسباب" تلك الإعاقات، إضافة إلى "الأمراض المزمنة" ومدى إنتشارها بين الشباب، وبالمقابل نسب الشبان والشابات الذين يتمتعون "بتأمين صحي"، مع تبيان لأنواع أو مصادر "التأمينات الصحية" التي تغطي الشباب الفلسطيني ("حكومي"، "وكالة"، "خاص"...الخ). ومن أجل تقديم صورة أكثر شمولية عن الواقع الصحي للشباب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد تم إضافة وتحليل محاور أخرى ذات علاقة غطتها مسوحات ودراسات أخرى خاصة تلك التي نفذها الجهاز مثل "التدخين بين الشباب"، و "ممارسة الرياضة اليومية"[11]. أما في القسم الأخير، فقد تم تسليط الضوء على بعض ما جاء في "الخطة الوطنية الإستراتيجية لقطاع الشباب الفلسطيني 2017–2022". ليتم بناء على كل ما سبق تقديم بعض التوصيات السياساتية المحددة للنهوض بالأوضاع الصحية للشباب الفلسطيني.

1.5 الشباب والإعاقة

يشير "ملخص النتائج النهائية للتعداد، 2017" (الجهاز المركزي، (1) 2018: 34) إلى أن نسبة الأفراد ذوي الإعاقة في فلسطين تبلغ 2.1% وأن عددهم قد بلغ أكثر بقليل من 90 ألفا. أما بالنسبة لأنواع الإعاقة الأكثر انتشارا بين مجمل السكان، فيوضح التقرير الى أن الإعاقة في "الحركة واستخدام الأيدي" هي الأكثر انتشارا (1.1% من مجمل السكان الفلسطينيين)، تليها إعاقة البصر (0.7%)، ثم إعاقات السمع (0.5%)، فالتواصل (0.4%)، وأخيرا إعاقات التذكر والتركيز (0.4% أيضا). بينما تظهر نتائج التعداد ان نسبة الاعاقة بين الشباب الفلسطيني 1.2% في فلسطين (1.0% في الضفة الغربية، و1.7% في قطاع غزة).

أما فيما يخص نسب الإعاقة بين الشباب الفلسطينيين فان الإعاقة في "الحركة واستخدام الأيدي" هي أيضا تحتل المرتبة الأولى من حيث أنواع الإعاقة بين الشباب (0.6%) حيث كانت نسبتها بين الشباب أقل من مجمل السكان (0.6% مقابل 1.1% على التوالي)، كما أن إنتشار إعاقة "البصر" بين الشباب أقل من إنتشارها بين مجمل السكان (0.3% مقابل 0.7%)، اعاقة التواصل بين الشباب اعلى من اعاقة البصر عند الشباب وهي مساوية لإعاقة التذكر والتركيز بنسب ضئيلة في أنواع الإعاقة الأخرى: إعاقة "السمع" (0.2% بين الشباب مقابل 0.5% من مجمل السكان)، "فالتواصل" (0.4% بين الشباب، مقابل 0.4% من مجمل السكان)، وأخيرا إعاقات "التذكر والتركيز" (0.3% بين الشباب، مقابل 0.4% من مجمل السكان).

[10] البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.

[11] Palestine Central Bureau of Statistics, 2016. "Palestinian Youth Survey, 2015: Main Findings." Ramallah-Palestine.

2.5 مدى أو معدلات إنتشار الإعاقة بأشكالها المختلفة بين الشباب

تشير نتائج التعداد حول إنتشار الإعاقات حسب المنطقة بأنه لا يوجد فروق ذات مغزى بين الضفة الغربية وقطاع غزة. حيث أظهرت نتائج التعداد أن ما نسبته 1.0% من الأفراد الفلسطينيين الشباب في الضفة الغربية ذو إعاقة، بينما بلغت نسبة الإعاقة بين الشباب في قطاع غزة 1.7%. وكذلك بين المحافظات المختلفة من ناحية معدلات إنتشار االإعاقات بأنواعها المختلفة. ولكن لوحظ بعض الإختلافات ما بين المنطقتين وكذلك بين المحافظات المختلفة من حيث أسباب الإعاقة. وبعد المقارنة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة من حيث أسباب الإعاقة فقد لوحظت الفوارق المحدودة التالية:

- تبين أن حوالي 4% من الإعاقة في "البصر" بين الشباب في قطاع غزة، تعود أسباب ظهورها الى إجراءات قام بها الاحتلال الإسرائيلي من قمع واطلاق نار على الشباب الفلسطيني. ولم تتجاوز تلك النسبة في الضفة الغربية 2% تقريبا. كما وجد أيضا أن 0.3% من الشباب من ذوي الإعاقة في قطاع غزة قد أصبحوا من ذوي الإعاقة بسبب الحرب (المقصود بالاساس ضحايا العدوان الاسرائيلي الأربع التي شنتها قوات الإحتلال الإسرائيلية على قطاع غزة خلال الفترة ما بين 2008–2014، إضافة إلى الإستهداف الدائم للمواطنين والمواطنات على حدود قطاع غزة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي) فيما لم يذكر العداوان الإسرائيلي كسبب للإعاقة من قبل الشباب في الضفة الغربية. وهذا ينطبق على كل من الإعاقة في "السمع" حيث بلغت نسبة الإعاقة السمعية الناتجة عن إجراءات قام بها الإحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة 6% فيما لم تتجاوز تلك النسبة 2% في الضفة الغربية، والإعاقة في "الحركة وإستخدام الأيدي" (16% قطاع غزة مقابل 8% في الضفة الغربية، أي بفارق يصل الى 8%)، والإعاقة في "التذكر والتركيز" (3%، 2% على التوالي).

- كما لوحظ وجود فارق مقداره 4% ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة فيما يتعلق بالحوادث من نوع أخر –غير حوادث السير. ففي الوقت الذي تشابهت فيه تقريبا نسبة الشباب في قطاع غزة الذين كانت "حوادث السير" السبب في إعاقتهم البصرية مع نظيرتها في الضفة الغربية (1.2% في الضفة الغربية مقابل 1.8% في غزة)، كذلك نسبة الشباب الذين كانت "حوادث أخرى غير حوادث السير" (مثل السقوط من فوق المباني، الحريق، الغرق، حوادث إطلاق نار وما إلى ذلك. مع التأكيد، وفقا للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، على أن أي سبب من هذه الأسباب يعتبر "إصابة عمل" إذا حصل "خلال العمل") قد أدت إلى إصابتهم بإعاقة في البصر في قطاع غزة هي أعلى من الضفة الغربية بحوالي 4% (10% في قطاع غزة مقابل 6% في الضفة الغربية) ولعل ظروف الاكتظاظ السكاني بل الإنفجار السكاني وكذلك معدلات الفقر العالية قد يزيد من إحتمالات حصول الحوادث مثل الحرائق وغيرها. وهذا ينطبق على الإعاقة في السمع حيث بلغت نسبة الإعاقة في السمع الناتجة عن "حوادث أخرى غير حوادث السير" في قطاع غزة 6% فيما لم تتجاوز 3% في الضفة الغربية، والإعاقة في الحركة وإستخدام الأيدي (13% في قطاع غزة تعزى إعاقتهم إلى حوادث أخرى غير حوادث السير فيما لم تتعدى تلك النسبة في الضفة الغربية 8%)، و كذلك الإعاقة في التذكر والتركيز (5% و 3% على التوالي) فيما لم يلاحظ أية فروق على هذا الصعيد بين الضفة الغربية وقطاع غزة فيما يتعلق بالإعاقة في التواصل.

وقد كانت الإختلافات في أسباب الإعاقة أكثر وضوحا عند مقارنة بعض المحافظات ببعضها البعض فمثلا:

- في الوقت الذي تجاوزت فيه نسبة الشباب الذين تسببت "العوامل الخلقية والوراثية" في إحداث إعاقة في البصر لديهم 40% في أربع محافظات هي جنين (40%)، وبيت لحم (43%)، والخليل (46%)، وطوباس والأغوار الشمالية

(47%) لم تتجاوز تلك النسبة في بعض المحافظات نسبة 30% مثل محافظتي أريحا والأغوار (22%)، وطولكرم (29%). فيما تراوحت تلك النسبة ما بين 30-40% في باقي محافظات فلسطين.

- وهذا ينطبق على أسباب الإعاقة في السمع، ففي حين تجاوزت نسبة الشباب الذين تسببت "العوامل الخلقية والوراثية" في إحداث إعاقة في السمع لديهم في محافظتي سلفيت، وطوباس والأغوار الشمالية (57%) لكل منهما، ومحافظة رفح (51%) لم تتجاوز تلك النسبة في بعض المحافظات نسبة 30% مثل محافظتي أريحا والأغوار (27%)، والقدس (31%) فيما تراوحت تلك النسبة في باقي المحافظات من بين 32-49%.

- كما وجد أن تأثير "الظروف المتعلقة بالولادة والحمل" كان أكبر في بعض المحافظات مثل محافظات جنين والخليل (15%)، وطوباس والأغوار الشمالية ودير البلح (12%)، ورفح وبيت لحم (11%) فيما لم لا تتجاوز نسبة الشباب الذين أدت "الظروف المتعلقة بالولادة والحمل" الى إصابتهم بإعاقة في السمع في محافظة سلفيت 5% أي بفارق مقداره 10% عند مقارنتها بمحافظة جنين. أما في باقي المحافظات فقد تراوحت تلك النسبة ما بين 8-10%.

- فيما يتعلق بالإعاقة في الحركة وإستخدام الأيدي، فقد لوحظ أن نسبة الشباب الذين تسبب "المرض" في إحداث اعاقة في الحركة واستخدام الأيدي لديهم كانت أعلى في بعض المحافظات مثل قلقيلية (29%)، وشمال غزة وجنين وطولكرم وأريحا والأغوار (24%)، غزة وخانيونس ودير البلح (23%)، ولم تتجاوز تلك النسبة 14% في محافظة طوباس والأغوار الشمالية فيما تراوحت في باقي المحافظات ما بين 18-22%.

- وفي سياق متصل لوحظ أن نسبة الشباب الذين تسبب "إصابة العمل" في إحداث اعاقة في "الحركة واستخدام الأيدي" لديهم كانت أعلى في بعض المحافظات مثل سلفيت (11%) وطولكرم (9%) لم تتجاوز تلك النسبة في بعض المحافظات الأخرى 4% كمحافظات القدس وشمال غزة ودير البلح. أما باقي المحافظات فتراوحت تلك النسبة ما بين 5-8%.

- أما بخصوص "الإعاقة في التذكر والتركيز" فقد لوحظ أيضا بعض الاختلافات فيما يتعلق بأسباب هذه الإعاقة ما بين المحافظات المختلفة. ففي حين وصلت نسبة الشباب الذين تسببت "العوامل الخلقية والوراثية" في إحداث اعاقة في التذكر والتركيز في بعض المحافظات الى 50% وأكثر مثل طوباس والأغوار الشمالية 55%، وكذلك محافظة سلفيت (51%)، فان تلك النسبة لم تتعدَّ 30% في محافظات أريحا والأغوار (29%) والقدس 30%. أما في محافظتي بيت لحم والخليل فقد بلغت 47% و44% على التوالي في حين تراوحت المحافظات الأخرى ما بين 31-40%.

- وقد لوحظ إختلاف أيضا فيما يتعلق بأسباب "الإعاقة في التواصل" وبالذات فيما يتعلق ب "المرض" كمسبب لهذه الإعاقة. فقد تبين أن المرض كان سببا للإعاقة في التواصل لدى حوالي ثلث الشباب من ذوي الإعاقة في التواصل في محافظتي سلفيت وقلقيلية (33% و32% على التوالي)، فيما كان المرض سببا للإعاقة في التواصل لدى حوالي ربع الشباب في محافظات غزة ودير البلح وخانيونس والخليل وطولكرم. أما في محافظات رفح وشمال غزة وبيت لحم والقدس ورام الله فقد انخفضت تلك النسبة الى الخمس (حوالي 20%) في حين لم تتجاوز نسبة الـ 15% في محافظتي أريحا والأغوار (11%) وطوباس والأغوار الشمالية 14%.

وأخيرًا، فيما يتعلق بالفوارق على مستوى "الجنس" (ذكر وأنثى) فقد تبين ما يلي:

- من حيث مدى إنتشار الإعاقة ما بين الشباب الذكور والإناث فقد لوحظ أن نسبة الإعاقة لدى الذكور هي أعلى بمقدار بسيط يتراوح ما بين نصف درجة الى درجة ونصف مئوية لصالح الذكور.

- أما فيما يتعلق بأسباب الاعاقة فقد لوحظ أن "العوامل الخلقية والوراثية" وكذلك "الظروف المتعلقة بالولادة والحمل" و "المرض" تميل أكثر قليلا لأن تكون مسببة للاعاقات المختلفة لدى الاناث أكثر من الذكور فيما تبين أن أسباب مثل اصابة العمل، الحوادث وفي مقدمتها حوادث السير، وكذلك إجرءات الإحتلال الإسرائيلي لها تأثير أكبر قليلا في التسبب في الاعاقات المختلفة لدى الشباب الذكور أكثر من الإناث. ولعل الارتفاع النسبي في نسبة الذكور الذين يشاركون في سوق العمل، وكذلك الذين يقودون المركبات، والذين ينخرطون في مواجهات مباشرة مع قوات الإحتلال مقارنة بالإناث هو ما يفسر هذه الاختلافات المحدودة.

ومن الجدير ذكره، أن الأشخاص ذوي الإعاقة لا سيما الشباب منهم يعانون أكثر من غيرهم من الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية أكثر من غيرهم مثل التعليم الأقل والنواتج الصحية الأسوء وقلة فرص العمل وإرتفاع معدلات الفقر. من هنا يجب إعطاء إهتمام خاص لتنمية هؤلاء الشباب وإدماجهم في مختلف مناحي الحياة بما في ذلك في عملية التنمية المستدامة. إذ أن الإهتمام العالمي بربط الأشخاص ذوي الإعاقة لا سيما الشباب منهم مع خطط التنمية المستدامة قد إزداد في العقد الأخير. فخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، تنص صراحة على أنه لا يجوز أن تكون الإعاقة سببا أو مبررا لعدم القدرة على الإستفادة من برامج التنمية أو التمتع بحقوق الإنسان. وتتضمن أهداف التنمية المستدامة سبع غايات، تتناول بشكل صريح الأشخاص ذوي الإعاقة، وست غايات أخرى عن الأشخاص الذين يعانون من الضعف والمعاناة، ومن هؤلاء الأشخاص المصابون بإعاقات. وتشدد الخطة على أهمية تعزيز التدابير التي من شأنها أن توفر تكافؤ فرص الوصول إلى الأماكن العامة، والمرافق، والتكنولوجيا، والأنظمة، والخدمات لذوي الإعاقة في المناطق الحضرية والريفية.[12]

3.5 الأمراض المزمنة لدى الشباب

المرض المزمن، وفقا لتعريف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الذي إعتمده تعداد عام 2017، هو "المرض الذي يصاحب الفرد بصورة قد تكون لفترة طويلة أو مستمرة ولا يمكن الشفاء منه، ويكون مشخص من قبل طبيب مختص ويتناول له علاج بشكل مستمر مثل أمراض ضغط الدم، والسكري، وقرحة المعدة، وأمراض القلب والسرطان والكلى والكبد والمفاصل والثلاسيميا والربو والآلام المزمنة في الظهر وأمراض الغدد وغيرها." [13] وقد تبين أن 2% (أو شابين في كل مئة) يعانون من مرض مزمن واحد على الأقل. هذا وقد لوحظ فارق بسيط عند مقارنة نسبة الشباب الذين يعانون من أمراض مزمنة في قطاع غزة مع نظرائهم في الضفة الغربية يبلغ 0.6%. ففي حين بلغت نسبة الشبان والشابات الذين يعانون من أمراض مزمنة في الضفة الغربية 1.6% بلغت تلك النسبة 2.2% في قطاع غزة. ولعل ظروف الحصار والذي يترك آثارا مباشرة على القطاع الصحي في قطاع غزة وعلى طبيعة التغذية واالإرتفاع الكبير في معدلات البطالة في قطاع غزة مقارنة في الضفة الغربية والتلوث وغيرها قد يفسر هذا الفرق المحدود.

[12] https://www.albankaldawli.org/ar/topic/disability
2019/12/25

[13] **الجهاز ألمركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019**. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017: "النتائج النهائية للسكان– التقرير التفصيلي–فلسطين." رام الله – فلسطين. صفحة 29.

أما بخصوص مستويات انتشار الأمراض المزمنة بين الشباب في المحافظات المختلفة فقد ظهرت بعض الفوارق المحدودة جدا بين بعض المحافظات. فقد وجد أن المحافظة التي سجلت أعلى مستوى لانتشار الأمراض المزمنة هي طولكرم (2.1%) تليها القدس (2.0%)، تليها محافظة قلقيلية (1.9%)، ثم نابلس (1.6%). أما المحافظتين اللتين سجلتا النسبة الأقل فهي محافظة رام الله والبيرة ومحافظة طوباس والأغوار الشمالية (1.3% لكل منهما). أما في محافظات قطاع غزة فقد سجلت محافظة "شمال غزة" النسبة الأعلى (2.7%)، ومحافظة رفح النسبة الأدنى (1.8%).

وكما المحافظات، فإن الفروق على أساس الجنس بين الشباب فيما يتعلق بانتشار الأمراض المزمنة ليست ذات مغزى بل هي فروق محدودة ولصالح الإناث. ففي حين وجد أن 2.2% من الذكور الشبان لديهم أمراض مزمنة لم تتعدى تلك النسبة 1.4% بين الإناث أي بفارق أقل من 1% بينهما.

4.5 الشباب والتأمين الصحي

لقد تبين أن نسبة الأفراد المؤمنين صحيا من مجمل سكان فلسطين في عام 2017 هي 79%، كما أن نسبة الأفراد المؤمنين صحيا في قطاع غزة أعلى بكثير من الضفة الغربية (96% في قطاع غزة مقابل 67% في الضفة الغربية).

شكل (18): نسبة الشباب الفلسطيني المؤمنين صحيًا حسب المنطقة، 2017

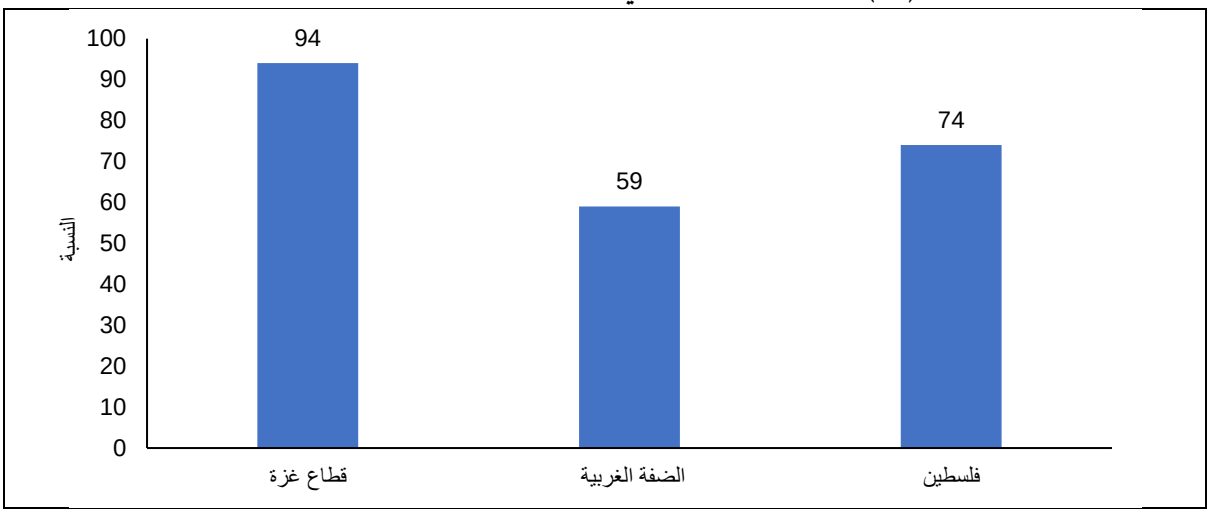

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017.

وقد بين تعداد عام 2017، أن حوالي ثلاثة أرباع الشباب في فلسطين (74%) يتمتعون على الأقل بواحد من التأمينات الصحية (تأمين حكومي، تأمين صحي من قبل وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" حيث أن كل فرد لاجيء مسجل ولديه بطاقة تسجيل (مؤن) يحق له تلقي الخدمات العلاجية في مراكز وكالة الغوث مجانا)، تأمين صحي "خاص" وهو التأمين الذي تشرف عليه وتديره شركات التأمين الخاصة، حيث تقوم هذه الشركات بإصدار تأمين صحي لموظفي المؤسسات والشركات والأفراد مقابل رسوم متفق عليها، ويغطي هذا التأمين خدمات علاجية محددة مراكز صحية، مستشفيات، أطباء، صيدليات، ومختبرات، وتأمين "إسرائيلي" وهو التأمين الخاص بحملة هوية القدس وهو التأمين الذي تشرف عليه وتديره وزارة الصحة الإسرائيلية من خلال الشركات الخاصة التي تقدم الخدمات العلاجية، ويشمل ذلك "الضمان الإجتماعي الإسرائيلي"، وكذلك "تأمين آخر"). 26% أو حوالي ربع الشباب فقط في فلسطين لا يتمتعون بتأمين صحي، بل إن 27% من هؤلاء

الشباب يتمتعون بتغطية من قبل نوعين من التأمين الصحي في ذات الوقت (26.7% حكومي و"وكالة الغوث"، بالإضافة الى 0.2% "حكومي" و"خاص").

على أية حال، فقد لوحظت بعض الفروق الجوهرية عند مقارنة نسبة الشباب الذين لا يشملهم التأمين الصحي في قطاع غزة (6% فقط) مع نسبة الشباب والشابات الذين لا يشملهم/هن التأمين الصحي في الضفة الغربية (41%). أي بعبارة أخرى 94% من الشبان والشابات في قطاع غزة يتمتعون على الأقل بنوع واحد من أنواع التأمين الصحي مقابل 59% فقط في الضفة الغربية أي بفارق يصل الى 35 % لصالح قطاع غزة. ويبدو أن هذا الفارق الكبير يعود الى أن نسبة اللاجئين بين سكان قطاع غزة والتي تصل الى حوالي الثلثين هي أعلى بكثير من نسبتهم في الضفة الغربية (حوالي 40% فقط) وبالتالي نسبة الشباب والسكان الذين يغطيهم تأمين وكالة غوث اللاجئين أعلى ومعه يرتفع مجمل معدلات التأمين الصحي في قطاع غزة. ومما يؤكد ذلك أن نسبة من يتمتعون بالتأمين الصحي الذي تقدمه الوكالة في قطاع غزة هي أعلى من الضفة الغربية (19% في قطاع غزة مقابل 15% في الضفة الغربية)، والأهم من ذلك أن حوالي 51% من قطاع غزة يحصلون على تأمين صحي "حكومي ووكالة في نفس الوقت"، مقابل 9% في الضفة الغربية فقط يحصلون على هذين النوعين من التأمين في ذات الوقت. أو بعبارة أوضح 70% من الشبان والشابات في قطاع غزة يتمتعون بتأمين صحي مقدم من الوكالة مقابل 24% فقط من الشباب في الضفة الغربية. أما نسبة الشبان والشابات الذين لديهم تأمين "خاص" فقط فقد بلغت حوالي 3% في الضفة الغربية مقابل أقل من 1% في قطاع غزة، هذا ولم تتعدى نسبة من لديهم تأمينين في آن واحد "حكومي" و"خاص" في الضفة الغربية عن 0.3% مقابل لا شئ في قطاع غزة، وكذلك الحال بالنسبة للشبان والشابات الذين لديهم تأمينين صحيين في آن واحد "خاص" و"الوكالة" حيث لم تتعدى 0.6% في المنطقتين (0.5% في قطاع غزة، و0.7% في الضفة الغربية).

أما فيما يتعلق في توزيع نسب الجنس فقد لوحظ أن نسبة الشابات اللواتي لديهن تأمين صحي (72%) هي أقل بقليل من نسبة الذكور (77% فقط). وبما أن المشاركة في سوق العمل تزيد من فرص الحصول على تأمين صحي لأن الكثير من الجهات المشغلة (بكسر الغين) توفر تأمينا صحيا للعاملين والعاملات الشباب لديها وبما أن مشاركة الشابات في سوق العمل في فلسطين هي ضعيفة، فانه يبدو أن هذا الفارق في نسبة الحاصلين على التأمين الصحي بين الجنسين هي إحدى انعكاسات تلك الهوة الكبيرة على هذا الصعيد.

أما عند المقارنة ما بين محافظات الضفة الغربية (حيث تتركز النسبة الأعظم من الشباب غير المؤمنين صحياً)، فأننا نجد بعض الفوارق الكبيرة بين نسب الشباب الذين لا يشلمهم التأمين الصحي. ففي حين سجلت الخليل أعلى نسبة للشباب والشابات الذين ليس لديهم أي تأمين صحي (49% أي تقريبا شاب من كل اثنين أو شابة من كل إثنتين)، تليها سلفيت (48%)، نابلس (46%)، بيت لحم (41%)، طوباس والأغوار الشمالية (40%)، رام الله والبيرة (38%)، جنين (35%)، طولكرم (33%)، قلقيلية (28%)، والقدس (24%). أما المحافظة التي سجلت أقل نسبة من الشباب الذين ليس لديهم تأمين صحي فهي محافظة أريحا والأغوار وبالتالي الوضع فيها على هذا الصعيد هو الأفضل في الضفة الغربية حيث 14% من شبانها وشاباتها ليس لديهم تامين صحي.

شكل (19): نسب الشباب غير المؤمنين صحياً في الضفة الغربية حسب المحافظة، 2017

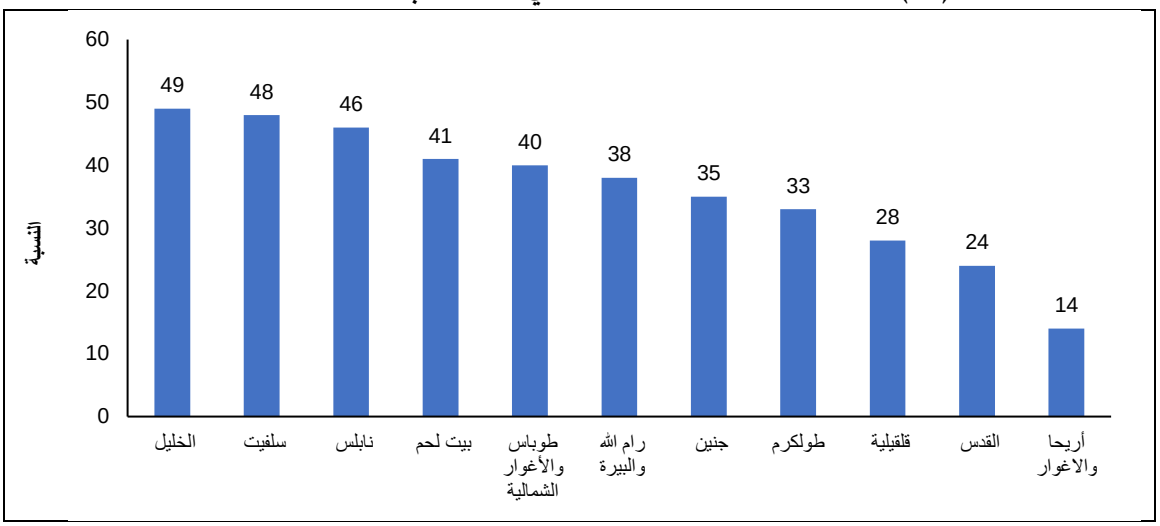

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017.

أما في قطاع غزة فالتفاوت كان محدودا. ففي حين بلغ مدى التفاوت بين محافظات الضفة الغربية 35% (الفرق بين محافظتي أريحا والاغوار والخليل: 14% و49% على التوالي)، فإن الفروق بين محافظات قطاع غزة محدودة ولا تتعدى 7%. إذ وصلت نسبة الذين ليس لديهم تأمين صحي بين الشبان والشابات في محافظة رفح 1% فقط (أي أن 99% من شباب المحافظة يشملهم التأمين الصحي مما يجعلها المحافظة التي تحتل المرتبة الأولى في فلسطين تليها محافظة دير البلح (2%)، أما محافظتي "شمال غزة" و"خانيونس" فقد احتلتا المرتبة الثالثة على مستوى الوطن (6% لكل منها). وأخيرا، بلغت تلك النسبة في محافظة "غزة" 8%. بالإجمال فأن العامل الأكثر أهمية والذي يفسر التفاوت بين نسب الشبان والشابات المؤمنين صحيا هو "نسبة اللجوء" في المحافظة: فكلما زادت نسبة عدد اللاجئين واللاجئات في المحافظة كلما زادت نسبة التأمين الصحي.

ولعل إرتفاع نسبة اللاجئين في المحافظة، وإرتفاع نسبة الشبان والشابات المنخرطين في سوق العمل، ومدى الحصول على الحقوق والإمتيازات النقابية للعمال والموظفين في المحافظة والذي يعتمد بدوره على قوة الحركة النقابية وعراقتها فيها وطبيعة صاحب العمل (حكومي، خاص، وكالة....الخ) كذلك وجود "تأمين إسرائيلي" وبالتحديد لسكان القدس (مما قد يفسر لماذا احتلت القدس المرتبة الثانية من حيث ارتفاع نسبة الشبان والشابات المؤمنين صحيا)، كلها عوامل تفسر التباين من حيث معدلات انتشار معدلات التأمين الصحي بين الشبان والشابات في الضفة الغربية.

5.5 مؤشرات أخرى حول صحة الشباب

قبل إغلاق النقاش حول الشباب والصحة، لا بد من تسليط الضوء على بعض المؤشرات الصحية الأخرى التي غطاها مسح الشباب الذي نفذه "الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني"(2016: 24-25)[14] :

المشكلتين الصحيتين الأهم التي يواجهها الشباب، من وجهة نظرهم كما عبر عنها "مسح الشباب"، هي مشاكل صحية لها علاقة بالقيم بسلوك "غير ملائم" مثل الأمراض الناتجة عن السلوكيات غير السليمة كالادمان او التدخين (50% من أفراد العينة)، و"المشاكل النفسية" (27% من أفراد العينة).

[14] تقرير نتائج مسح الشباب، 2016: 24-25

1. التدخين بين الشباب[15]

كما يوضح الرسم البياني رقم (21)، فإن حوالي ربع الشباب في فلسطين (24%) يدخنون. ومن الواضح أن هنالك إقبال على التدخين من قبل الشباب في الضفة الغربية أكثر من نظرائهم في قطاع غزة (حوالي 30% من الشباب في الضفة الغربية يدخنون مقابل 14% فقط في قطاع غزة يمارسون هذه العادة غير الصحية)، أي بفارق يصل الى 16%.

شكل (21): المدخنين الشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2015

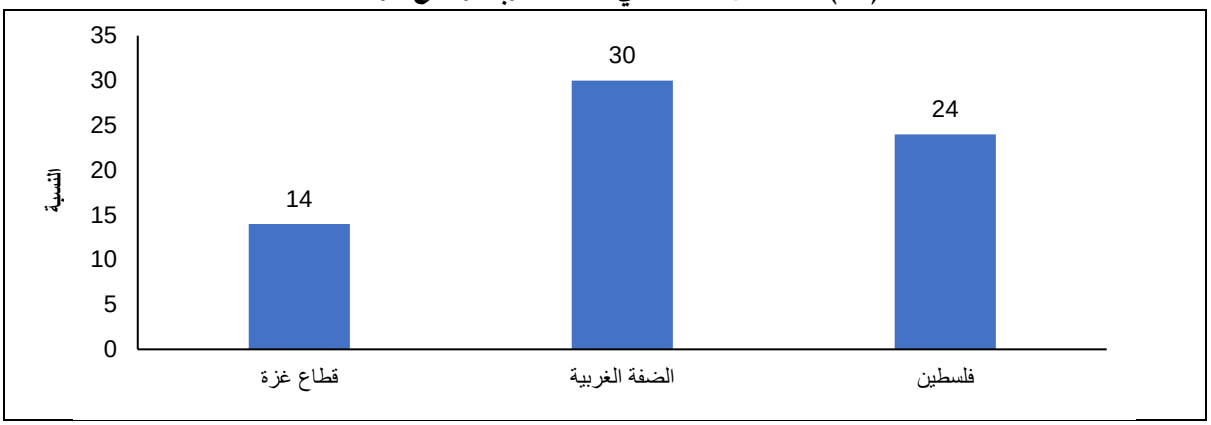

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. مسح الشباب الفلسطيني، 2015: النتائج الرئيسية.

أما من ناحية الفروق بين الجنسين فقد كان التباين أكبر بكثير. ففي حين بلغت نسبة المدخنين بين الشبان في فلسطين 41% (أي 4 شبان من كل عشرة)، فان نسبة التدخين بين الشابات لم تتجاوز 5%.

2. ممارسة الرياضة اليومية

25% أي ربع أفراد عينة الشباب قالوا بأنهم يمارسون التمارين الرياضية "يوميًا ولمدة نصف ساعة على الأقل". مرة أخرى الفارق كان لصالح الشباب في قطاع غزة (20% فقط أو خمس شباب الضفة الغربية يمارسون الرياضة يوميا مقابل 33% أو ثلث الشباب في قطاع غزة). وليس مفاجئا في هذا المجال أنه تمت ملاحظة فروق كبيرة بين الجنسين أيضا. ففي حين لم تتجاوز نسبة الشابات اللواتي يمارسن الرياضة اليومية 17% بلغت تلك النسبة بين الشبان (32%)، أي الضعف تقريبا.

[15] التدخين حسب تعريف منظمة الصحة العالمية يشمل (السجائر المصنعه، السجائر الملفوفة يدوياً، بايب مليئة بالتبغ، السيجار شيروت او انواع مشابهه، النرجيلة)

الفصل السادس

مؤشرات أخرى هامة ذات علاقة بواقع الشباب في فلسطين (الفقر، اللجوء، الهجرة، الديانة، تكنولوجيا المعلومات، المشاركة الإجتماعية والسياسية، الأولويات الوطنية من وجهة نظر الشباب)

من أجل إعطاء صورة شاملة عن واقع الشباب الفلسطيني في فلسطين إلى أقصى درجة ممكنة، وكإضافة على الفصول الأربع الأساسية السابقة (الشباب والأسرة، الشباب والتعليم، الشباب والعمل، والشباب والصحة) فقد تم تخصيص هذا الفصل لتغطية محاور أخرى لم تغطيها تلك الفصول مثل معدلات الفقر عند الشباب الفلسطيني، وكذلك الهجرة، واللجوء، ومدى توفر تكنولوجيا المعلومات لدى الشباب، وكيف يرى الشباب في الأولويات الوطنية الفلسطينية...الخ)، وقد تم عرضها وتحليلها في هذا الفصل إما بسبب عدم تغطيتها من قبل تعداد 2017، أو لأن التعداد قد غطاها بعجالة لا تستدعي تخصيص فصل كامل لها، ولأن دراسات ومسوح أخرى قد قامت بتغطيتها.

1.6 الشباب والفقر

أكثر من ربع الشباب فقراء لعام 2017: يشير بيان صحفي صادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني" بمناسبة اليوم العالمي للشباب (2018/08/12)[16]، إلى أن "نسبة الفقر بين الأفراد" (15–29 سنة) أي بين الشباب، وفقا لأنماط الإستهلاك الشهري، قد بلغت حوالي 30% مع فارق كبير ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة (بواقع 14% في الضفة الغربية و56% في قطاع غزة). في حين بلغت نسبة الفقر المدقع بين الافراد (15–29 سنة) 17% في فلسطين. (بواقع 6% في الضفة الغربية و35% في قطاع غزة).

شكل (22): معدلات الفقر والفقر المدقع بين الشباب في فلسطين حسب المنطقة، 2017

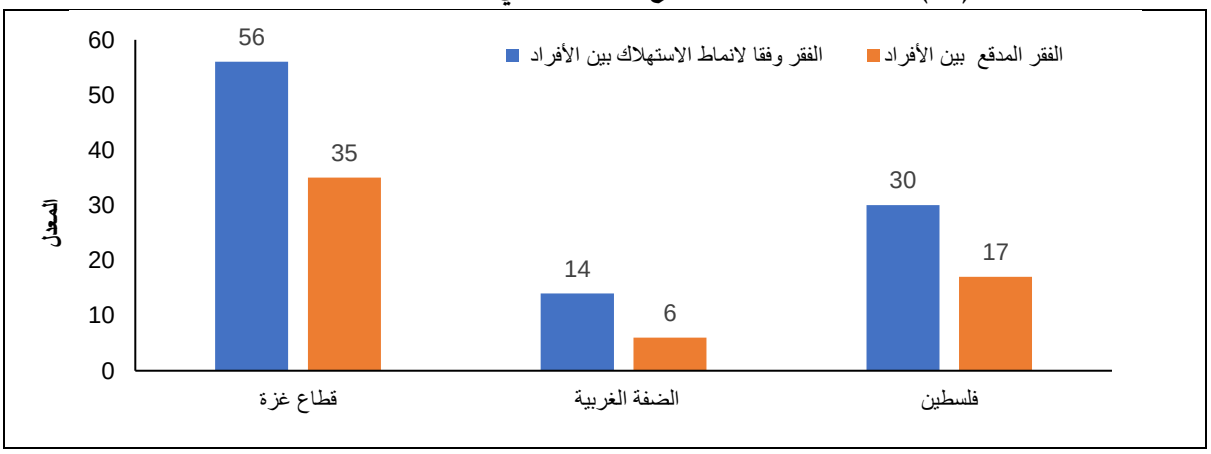

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020.

2.6 حالة "اللجوء" بين الشباب

هناك حوالي 4 لاجئين بين كل 10 شباب: تشير بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشأت لعام 2017، أن حوالي 41% من الشباب في فلسطين هم "لاجئين مسجلين"، كما أن هناك حوالي 1% من الشباب ممن هم "لاجئين غير مسجلين"،

[16] http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_12-8-2018-youth-ar.pdf

أما الـ 58% المتبقية فتمثل نسبة الشباب "غير اللاجىء". أي ان نسبة اللاجئين بين الشباب هي 42% مقابل حوالي 58% غير لاجئين.

شكل (23): التوزيع النسبي للشباب الفلسطيني حسب حالة اللجوء، 2017

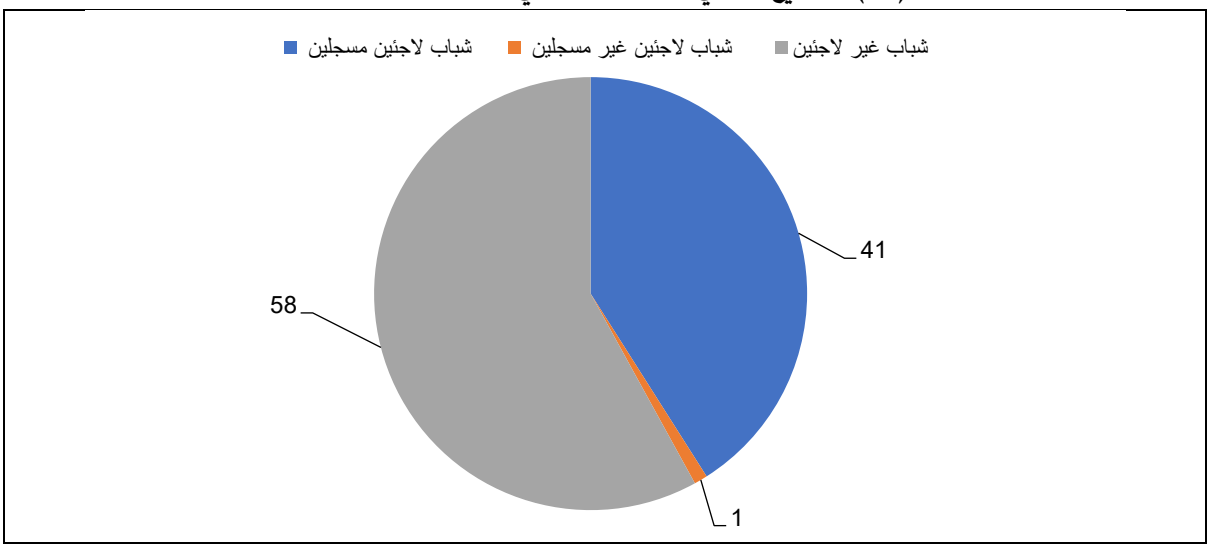

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017.

وقد لوحظ أن نسبة اللاجئين الشباب في بعض المحافظات لم تتجاوز الخُمس أو 20% مثل محافظات سلفيت (7% فقط)، الخليل (14%)، طوباس والأغوار الشمالية (15%)، فيما تراوحت نسبة اللاجئين في بعض المحافظات الأخرى ما بين الربع والثلث (نابلس 24%، بيت لحم 26%، ورام الله 29%، القدس 37%، طولكرم 33%، ومحافظة جنين 31%). وقد اقتربت النسبة من النصف في محافظتي قلقيلية (44%)، و"أريحا والأغوار" (52%). أما في قطاع غزة فقد إحتلت محافظات غزة وخانيونس الموقع الأول والثاني من حيث تدني نسبة اللاجئين بين الشباب (52%، و60% على التوالي) أما محافظة "شمال غزة" فقد وصلت نسبة اللاجئين فيها الى 72% بينما اقتربت نسبة اللاجئين في محافظتي دير البلح ورفح من 85% (دير البلح 86%، ورفح 85%).

3.6 الشباب والهجرة

حوالي ربع الشباب يرغبون بالهجرة إلى الخارج: أظهرت نتائج "مسح الشباب الفلسطيني" (2016: 22–25) أن حوالي 24% من الأفراد (15–29 سنة) في فلسطين، أو 1 من كل 4 شباب، لديهم الرغبة للهجرة للخارج ويبدو أن الأوضاع السائدة في قطاع غزة لها دور في زيادة نسبة الرغبة في الهجرة للخارج، إذ بلغت نسبة الشباب الذين يرغبون في الهجرة للخارج في قطاع غزة 37% مقابل 15% في الضفة الغربية. كما يلاحظ أن الذكور الشباب أكثر ميلاً للتفكير في الهجرة للخارج مقارنة بالإناث الشابات إذ بلغت هذه النسبة للذكور 29% مقابل 18% لدى الإناث الشابات.

أما بخصوص أسباب هجرة الشباب: فإن الأسباب التي تدفع الشباب الفلسطينيين للتفكير بالهجرة هي حسب الأهمية (1) ظروف المعيشة الصعبة 41%، (2) النقص في فرص العمل، 15%، (3) أما الفئة الثالثة وتمثل حوالي 13% للشباب الذين يرغبون بالهجرة لأسباب لها علاقة بالحصول على "التعليم والتدريب". أي أن العامل الاقتصادي، بشقيه المتداخلين: ظروف المعيشة الصعبة، والنقص في فرص العمل، يمثل السبب الرئيسي وراء رغبة غالبية من الشباب الفلسطيني تبلغ 56% في الهجرة.

شكل (24): التوزيع النسبي للشباب الفلسطيني الذين يفكرون في الهجرة خارج الوطن حسب السبب، 2015

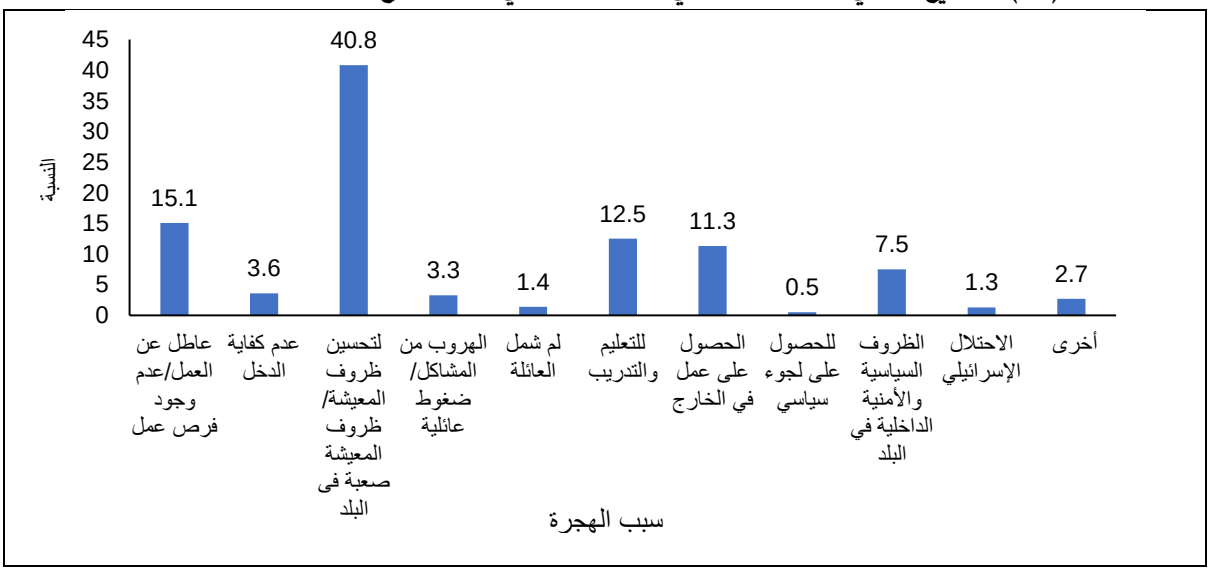

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. "مسح الشباب الفلسطيني"، 2015: النتائج الرئيسية."

الدول التي يفكر الشباب في الهجرة إليها: تحتل دول الخليج العربي (السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين....الخ) المرتبة الأولى على قائمة أفضليات الشباب الفلسطيني الراغب في الهجرة (22%)، تليها "السويد" (14%)، وقد لوحظ وجود اختلاف بين الضفة الغربية وقطاع غزة فيما يتعلق بهذه الأفضليات. ففي حين اختار الشباب في الضفة الغربية بلدان الخليج العربي على رأس قائمة الدول المفضلة للهجرة، تليها في المرتبة الثانية "الولايات المتحدة الأمريكية"، اختار الشباب في قطاع غزة "السويد" في المرتبة الأولى وبلدان "الخليج العربي" في المرتبة الثانية.

4.6 الشباب وتكنولوجيا المعلومات

نعرض فيما يلي بعض البيانات والإحصائيات المتعلقة بمدى توفر بعض الأجهزة الإلكترونية، أو الأجهزة ذات العلاقة بتكنولوجيا المعلومات لذلك الشباب نظرا لأهمية دورها وتأثيرها على حياة الشباب اليوم وإمكانياتهم. تشير نتائج التعداد العام 2017 الى ان نسبة الأسر التي أحد افرادها من الشباب ويتوفر لديها جهاز حاسوب مكتبي في فلسطين حوالي 16% (بواقع 21% في الضفة الغربية و9% في قطاع غزة) في العام 2017، ونسبة الأسر التي احد افرادها من الشباب ولديها أجهزة "لابتوب" في فلسطين هو 30% تقريبا (بواقع 35% في الضفة الغربية، و23% في قطاع غزة). أما نسبة الأسر التي احد افرادها من الشباب في فلسطين التي لديها خدمة الإنترنت في المنزل فبلغت 54%، بواقع (65% في الضفة الغربية، و39% في قطاع غزة). كما أن 91% من الأسر التي احد افرادها من الشباب ولديها لاقط فضائي من إجمالي الأسر التي لديها تلفزيون (95% في الضفة الغربية، و84% في قطاع غزة). وأخيرا، فإن 98% من الأسر التي احد افرادها من الشباب ولديها هاتف نقال واحد على الأقل (بواقع 99% في الضفة الغربية، 97% في قطاع غزة).

- إمتلاك الأسر التي أحد افرادها من الشباب لأجهزة التلفزيون LCD تشير نتائج التعداد العام 2017 الى أن نسبة الأسر التي أحد افرادها من الشباب والتي لديها تلفزيون "شاشة LCD" 61% من الأسر التي أحد افرادها من الشباب، فيما لم تتجاوز نسبة الأسر التي أحد افرادها من الشباب والتي لديها جهاز "تابلت" أو "آيباد" واحد على الأقل 17%.

- معرفة وإستعمال الإنترنت: يشير مسح الشباب الى ان حوالي 70% من الشباب في فلسطين لديهم معرفة بالإنترنت وقاموا بإستعماله، هذا إضافة الى 23% قالوا بأن "لديهم معرفة أو وعي بالأنترنت لكنهم لم يستعملوه". أما نسبة الشباب الذين ليس لديهم معرفة بالإنترنت وفي نفس الوقت لم يستعلموه فقد بلغت 7%. ومرة أخرى تتفوق الضفة الغربية في مؤشر آخر له علاقة بتكنولوجيا المعلومات وبالتحديد مدى إستعمال الشباب أو معرفتهم بالإنترنت على قطاع غزة (75% في الضفة الغربية مقابل 61% في قطاع غزة). وقد بلغت بين الشبان 75% أيضا، لكنها بين الشابات لم تتعدى نسبة 65%.

شكل (25): التوزيع النسبي للشباب الفلسطيني حسب مدى معرفة واستعمال الشباب للإنترنت، 2015

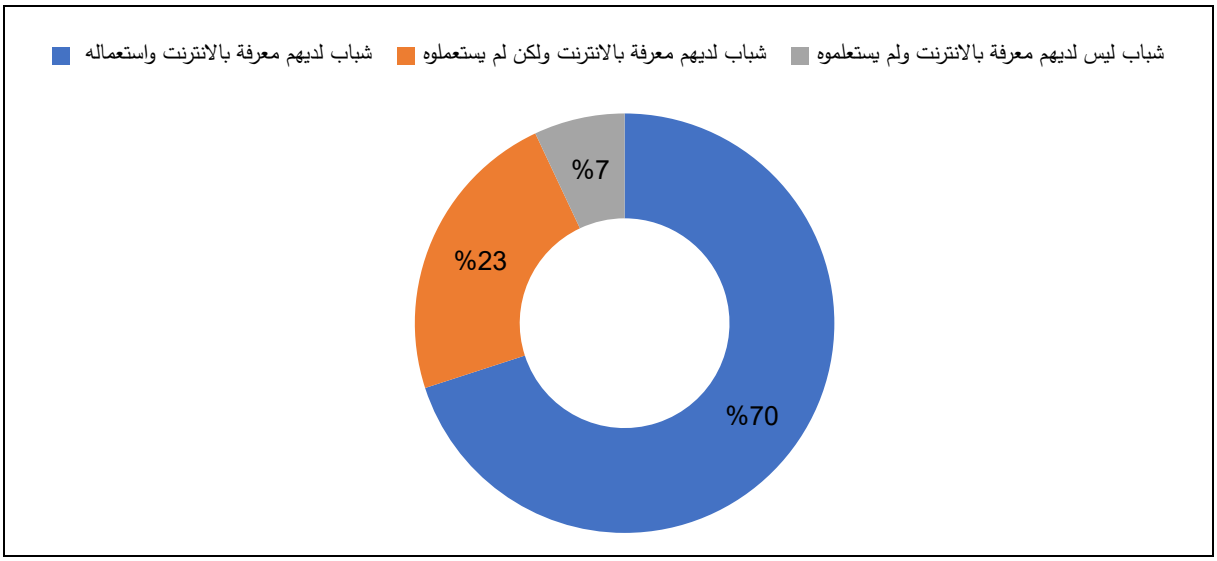

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. "مسح الشباب الفلسطيني"، 2015: النتائج الرئيسية."

- أما بخصوص "مكان" إستعمال الإنترنت، فقد بين المسح أن معظم الشباب الفلسطيني في فلسطين (83%) يستخدمون الإنترنت في البيت (85% في الضفة الغربية مقابل 80% في قطاع غزة).
- ملكية الهاتف الخلوي: يشير مسح الشباب (2016: 22–25) إلى أن غالبية كبيرة من الشباب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة تصل إلى 85%، تمتلك "هاتفا نقالا" أو "جهازا خلويا" (88% في الضفة الغربية و80% في قطاع غزة). كما لوحظ فارق ولكنه أكبر من الفارق ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك عند مقارنة نسبة الشبان الذين يمتلكون مثل هذا الجهاز مع نسبة الشابات (92% مقابل 77% على التوالي).

5.6 المشاركة الإجتماعية والسياسية للشباب وأولوياتهم الوطنية

يغطي "مسح الشباب" الذي نفذه "الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني" في عام 2015 جوانب وأشكال متنوعة من المشاركة الإجتماعية والسياسية للشباب، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- العمل التطوعي: تشير نتائج المسح إلى أن حوالي 20% فقط من الشباب قد شاركوا بأعمال تطوعية خلال السنة الأخيرة، أي بمعدل شاب/ة واحد/ة من كل 5 شباب، وقد لوحظ أن نسبة الشباب الذين شاركوا بأعمال تطوعية في قطاع غزة (22%)، كانت أعلى من الضفة الغربية (18%). كما أن نسبة الشبان الذين شاركوا بأعمال تطوعية كانت أعلى من نسبة الشابات بل وتمثل ضعفها تقريبا (26% مقابل 13% على التوالي). وقد تنوعت النشاطات التطوعية التي قام بها الشباب (مرتبة حسب أهميتها): من تقديم مساعدات غير مالية، الى المساهمة بنشاطات تنمية مجتمعية،

إلى المساهمة في نشاطات تعليمية، إلى جمع التبرعات. ومن الجدير ذكره في هذا السياق، أن "مسح الشباب" قد كشف أيضا، أن هناك ما يقارب 8% من الشباب في فلسطين ممن كانوا يبحثون عن أعمال تطوعية يقومون فيها. ومرة أخرى، يتفوق شباب قطاع غزة على نظرائهم في الضفة الغربية، كما يتفوق الشبان على الشابات، بمؤشر آخر من مؤشرات العمل التطوعي. فقد وصلت نسبة الشباب الذين يبحثون عن أعمال تطوعية يقومون فيها في قطاع غزة الى 11% مقابل 6% فقط في الضفة الغربية. كما وصلت نسبة الشبان الذين يبحثون عن أعمال تطوعية يقومون فيها الى 9% أما نسبة الشبات فبلغت 6%.

- عضوية النوادي الرياضية، وعضوية الإتحادات المدنية والثقافية و"غير الحكومية": 6.3% فقط من الشباب الفلسطيني أعضاء في نوادي أو مراكز رياضية. أما الشباب من أعضاء الإتحادات المدنية والثقافية و"غير الحكومية" فقد بلغت نسبتهم 3% فقط. هذا ويوضح التقرير الى أن نسبة الإناث العضوات في نوادي رياضية هي أقل بكثير من الذكور (2% مقابل 11% على التوالي)، وكذلك نسبتهن في عضوية الإتحادات المدنية والثقافية و"غير الحكومية" هي أقل من الرجال (2% مقابل 4% على التوالي). كما أن نسبة الشباب من سكان الضفة الغربية والأعضاء في اتحادات مدنية وثقافية و"غير حكومية"، هي أيضا أقل من نظيرتها في قطاع غزة (5.7% مقابل 7.4% على التوالي).

- عضوية الأحزاب والحركات السياسية: أما نسبة الشباب الأعضاء في أحزاب وحركات سياسية في فلسطين فقد بلغت 1.4% (0.9% في الضفة الغربية، و2.4% في قطاع غزة). ومن الجدير ذكره، أنه لو تم جمع هذه النسب الآنفة الذكر معا، لوجدنا أن كافة الشباب "المؤطرين" أو "المنظمين" سواء مدنيا أو سياسيا، بمعنى الأعضاء في أطر ومؤسسات رياضية، ومدنية، وثقافية، ومؤسسات غير حكومية، وأحزاب وحركات سياسية لا تتجاوز نسبتهم 11% من الشباب الفلسطيني في فلسطين (لاحظ أن العضوية في حزب سياسي شيء، والتعاطف مع حزب ما من بعيد أو تأييده هو شيء أخر).

- المشاركة في الإنتخابات: 40% من الشباب في المسح عبروا عن رغبتهم للمشاركة في الانتخابات العامة، 29% منهم قالوا أن هنالك "احتمال بأن يشاركوا"، 13% قالوا أنهم "لن يشاركوا"، أما النسبة المتبقية (18%) فتمثل أولئك الذي قالوا "بأنهم، وبشكل قاطع، لن يشاركوا" (16% في الضفة الغربية، و21% في قطاع غزة). هذا ويوجد فارق كبير ما بين قطاع غزة (57%) والضفة الغربية (29% فقط) من ناحية رغبة الشباب في المشاركة في الإنتخابات العامة الفلسطينية في حال إجرائها. فنسبة الشباب الراغب في المشاركة في قطاع غزة أعلى من مثيلاتها في الضفة الغربية بمقدار الضعف تقريبا). وقد يعزى هذا الحماس الكبير للانتخابات بوصفها مدخلا مهما من أجل فك الحصار عن قطاع غزة الذي كان قد مضى عليه حوالي 8 سنوات عند إجراء "مسح الشباب" في عام 2015.

- المشاركة في صنع القرار: يقدر بيان الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الصادر في السنة المنصرمة في يوم الشباب العالمي أن أقل من 1% من الشباب الفلسطيني (بواقع 0.8% في الضفة الغربية، و0.7% في قطاع غزة) يعمل في مراكز صنع القرار حيث أظهرت بيانات عام 2017 أن 0.7% من الشباب يعملون في مهنة "مشرعوا وموظفو إدارة عليا[17].

[17] . http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3214fdhk بيان الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في اليوم العالمي للشباب، 2018.

- الأولويات الوطنية من وجهة نظر الشباب: غالبية ساحقة من الشباب الفلسطيني (79%) يعتقدون أن "إنهاء الإحتلال الإسرائيلي" وبناء دولة فلسطينية يجب أن يكون الأولوية الأولى للفلسطينيين. فيما يعتقد 7% منهم بأن "تحسين الأحوال المعيشية" يجب أن يكون هو الأولوية الأولى للفلسطينيين. ولم يلاحظ أية إختلافات بين الضفة الغربية وقطاع غزة، أو بين الشبان والشابات، فيما يتعلق بمسألة الأولويات الوطنية".

الفصل السابع

استخلاصات وتوصيات

حاولت هذه الدراسة أن ترسم صورة واضحة وشاملة قدر الإمكان، عن واقع الشباب (15–29 سنة) في فلسطين بمختلف جوانب ذلك الواقع الأسري، والتعليمي، والمهني، والصحي، والمجتمعي، والسياسي وغيرها، وذلك بالإستناد لنتائج تعداد العامين 2007، 2017. نعرض فيما يلي، أهم الإستخلاصات والتوصيات، التي قادت إليها عملية تحليل بيانات ذلك التعداد، وبالذات المتعلقة بالشباب والتي تمت مناقشتها وعرضها في الفصول الخمس السابقة، نلخصها ونعرضها هنا بنفس ترتيب الفصول السابقة: الأسرة، ثم التعليم، ثم العمل، ثم الصحة، والفقر واللجوء والهجرة:

أولا: على صعيد الشباب والأسرة:

فيما يلي تلخيصا لأهم "الإستخلاصات" و"التوصيات" التي يقود إليها التحليل الذي قدمناه في الفصل الثاني حول "الشباب والأسرة" في فلسطين.

- كما لاحظنا فأن قطاع الشباب يمثل قطاعا كبيرا وحيويا في المجتمع الفلسطيني، فقد بين تعداد عام 2017 إلى أن نسبة الشباب (15–29 سنة) قد وصلت إلى 29.2% (وهو ما يمثل زيادة مقدارها 1% عن تعداد 2007، و2.3% عن تعداد 1997)، أي أقل قليلا من حوالي ثلث ذلك المجتمع. وتفرض هذه النسبة العالية والمتزايدة تحديات تنموية واقتصادية واجتماعية وسياسية تتمثل في ضرروة العمل الحثيث والمتواصل وعلى كافة المستويات من أجل تغطية احتياجات هؤلاء الشباب في المجالات المختلفة التعليمية والصحية والمهنية والنهوض بأوضاع هذا القطاع الهام، الزاخر بالطاقات والإمكانيات بحيث يلعب هذا القطاع دورا رئيسيا في عملية تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في فلسطين لا أن يكون عبئا عليها.

- تؤكد بيانات تعداد عام 2017 وتشير بوضوح إلى إستمرار قوة ومتانة العلاقة التي تجمع ما بين الشاب/ة الفلسطيني/ة وعائلته، والمؤشرات على ذلك كثيرة فمثلا النسبة العظمى (99.9%) من الشباب تعيش في أسر خاصة، كما أن 72% من الأسر الخاصة الفلسطينية لديها على الأقل شاب/ة واحد/ة، مع إزدياد في نسبة الأسر الخاصة التي يقودها شباب إلى 14%. ومعدلات الطلاق في فلسطين ما زالت متدينة مقارنة بالمجتمعات الأخرى مما يعني إنتماء غالبية من الشباب لأسر "غير مفككة". إن كل هذه المؤشرات تبين مدى تأثر الأسر الفلسطينية بالتغيرات والتطورات التي تحصل في حياة أبناهم وبناتهم الشباب مثل ارتفاع معدلات البطالة لدى الخريجين أو ارتفاع تكاليف "التعليم الجامعي" كما يؤكد أيضا مدى أهمية الدور التربوي المحوري الذي تلعبه الأسرة في حياة الشاب/ة.

- الى جانب استمرار قوة ومتانة الدور الذي تلعبة الأسرة في حياة الأفراد بما فيهم الشباب في المجتمع الفلسطيني فقد كشف تعداد عام 2017 عن حصول بعض التغيرات على صعيد الأسرة، وهي كما تشير تجارب البلدان الأخرى تغيرات "طبيعية، تفرضها ظروف الحياة المعاصرة"، وهي في المحصلة تطورات تخدم محاولات المرأة والشابة الفلسطينية لتعزيز مكانتها ودورها الإقتصادي والإجتماعي والسياسي في المجتمع الفلسطيني بدلا من الإقتصار على الدور التقليدي المتمثل في رعاية شؤون البيت والأطفال والزوج، وتتمثل هذه التغيرات بحدوث مزيد من الإنخفاض في حجم الأسرة الفلسطينية (فبعد أن كانت تتكون الأسرة من 6 أفراد في تسعينيات القرن الماضي أصبحت الأن تتكون من 5 أفراد تقريبا)، وإرتبط

مع ذلك أيضا حصول تراجع في معدلات الإنجاب لدى الشابات. ومن ناحية أخرى، فعند المقارنة بين نتائج تعداد 1997 و 2017، لوحظ وجود تراجع في نسبة الأسر الممتدة، وهي أسر يساهم وجودها في تعزيز الثقافة "التقليدية" ووكذلك الثقافة "الأبوية–الذكورية" أكثر من الأسر النووية. كما حصل تراجع ملحوظ في نسبة "الزواج المبكر" بين الفتيات (من حوالى 31% وفقا للتعداد العام الأول في عام 1997، إلى حوالي 18% وفقا للتعداد الثاني في عام 2007، ثم إلى حوالي 11% فقط في التعداد الأخير الذي نفذ في عام 2017).

- **توصيات:**

✓ يجب على صانعي القرار وواضعي الخطط التنموية في فلسطين ليس فقط مراعاة الإحتياجات الحالية للشباب بوصفهم يمثلون ما يقارب ثلث المجتمع الفلسطيني، بل يجب أيضا الأخذ بعين الإعتبار الإزدياد في نسبة الشباب في المجتمع الفلسطيني وخاصة الزيادة الكبيرة في أعدادهم المطلقة (إذ يكفي أن نذكر أن عدد الشباب الفلسطيني وفقا لتعداد 1997، أي قبل حوالي 22 عاما لم يكن يتجاوز 700 ألف نسمة تقريبا لكن هذا الرقم قفز بمقدار الضعف تقريبا وفقا لتعداد عام 2017 حيث وصل الى 1.37 مليون نسمة) عند وضع الخطط التنموية المستقبلية لا سيما تلك المتعلقة بالشباب. ان ما ذكر حول العلاقة ما بين الشاب/ة والأسرة يعني أن عمليات التخطيط وصنع القرار يجب أيضا أن تأخذ بعين الإعتبار تأثير تلك القرارات والخطط ليس فقط على الشباب أنفسهم بل وعلى أسرهم أيضا.

✓ إن التطورات التي حصلت على صعيد العائلة والتي كشف عنها التعداد الأخير (الإنخفاض في سن زواج الشابات، والإنخفاض في حجم الأسرة وفي نسبة الأسر الممتدة...الخ) هي تغيرات إجتماعية تشجع وتخدم نضال المرأة الفلسطينية من أجل زيادة مشاركتها في سوق العمل والقوى العاملة. إن هذه التغيرات والتي يمكن إعتبارها "إيجابية" من وجهة نظر نسوية يجب أن تتكامل وتتضافر مع توجهات حكومية جادة وحملات مجتمعية على مختلف الأصعدة من أجل الإستفادة من تلك التغيرات، وكذلك من الإنجازات التي حققتها المرأة الفلسطينية على صعيد التعليم، من أجل زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل الى أقصى حد ممكن. إن توفير خدمات "الإرشاد المهني" للشابات، وكذلك شن حملات توعية لتحسين نظرة الأسرة لعمل المرأة، وتبني سياسات "تمييز إيجابي" من خلال إعطاء المرأة وخاصة "الشابة الخريجة" نوع من الأفضلية أو الأولوية في عمليات التوظيف سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص أو القطاع الأهلي هي خطوات قد تسهم في نقل فلسطين من موقعها الحالي المتأخر جدا على صعيد مشاركة المرأة في سوق العمل إلى موقع أكثر تقدما يليق بما قدمته المرأة الفلسطينية وما زالت من تضحيات عظيمة في كل مراحل النضال الوطني الفلسطيني. كما يجب العمل سواء على المستوى التشريعي أو التنفيذي من أجل وضع حد لمظاهر التمييز الواضحة والعديدة التي ما زالت تعاني منها الشابات الفلسطينيات في سوق العمل وخاصة في القطاع الخاص مثل "التمييز في الأجر"، و"التمييز في التوظيف" ما بين الذكور والإناث، إضافة الى مشكلة "السقف الزجاجي" والمتمثلة في وضع معيقات وعراقيل غير مرئية لمنع المرأة من التقدم في السلم الإداري للمؤسسة أو الشركة.

✓ هنالك حاجة لإجراء دراسات "كيفية" أو "نوعية" حول طبيعة العلاقات التي تربط الشاب/ة بأسرته/ها: هل هي "أبوية"، "عمودية"، "أفقية"، "ديمقراطية"، أو خليط من هذا وذاك وذلك من أجل الخروج بتوصيات تساهم في تحسين مثل هذه العلاقات لا سيما في ظل الدور المحوري والتربوي الهام الذي تلعبه الأسرة في حياة الشاب/ة

على مختلف الأصعدة وفي ظل إتساع الفجوة "الجيلية" التي تفصل ما بين "جيل الشباب" و"جيل الآباء والأمهات".

ثانيا: على صعيد الشباب والتعليم:

- كما سبق ورأينا في التحليل السابق، فإن أرقام تعداد عام 2017، تروي "قصة جميلة" عن الواقع التعليمي في فلسطين وبالتحديد من الناحية الكمية (فنسبة الشباب الذين لم يلتحقوا بقطاع التعليم النظامي لم تتجاوز 1%، وكذلك الحال فيما يتعلق بمعدل الأمية بين الشباب أقل من 1% والمجتمع الفلسطيني عموما "15 سنة فأكثر" (3% فقط) مقابل معدلات الأمية وصلت الى 21% في البلدان العربية الشقيقة وحوالي 14% على مستوى العالم). كما أن تلك الأرقام تقود الى إستنتاج هام هو أن فلسطين قد نجحت بتحقيق "المساواة في النوع الاجتماعي" في مجال حيوي هام هو التعليم "المساواة بين الرجل والمرأة في مجال التعليم"، بل أن نسب الإناث في المدارس والجامعات الفلسطينية تزيد قليلا عن نسب نظرائهن الذكور. أما "القصة غير الجميلة" فهي تلك التي ترسمها البيانات القادمة من سوق العمل الفلسطيني (نسبة بطالة بين الشباب تصل إلى 42%، ونسبة بطالة بين "الخريجين/الخريجات حملة الدبلوم المتوسط فأعلى" وصلت إلى 56%). والتي تؤكد أن هنالك خللا يعاني منه القطاع التعليمي يتمثل في "عدم وجود موائمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل". وبذات الوقت نقرأ عن أصحاب العمل الفلسطينيين الذين يتذمرون من نقص الشباب "المؤهل" لدخول سوق العمل بسبب ضعف الجانب العملي والمهاراتي التطبيقي مقابل التركيز على "المعرفة النظرية المجردة" و"التلقين" و"حفظ المعلومات" (بدلا مثلا من "إتقان المهارات") التي هي مشكلة "مزمنة" يعاني منها نظام التعليم الفلسطيني. ومن الجدير ذكره في هذا السياق أيضا إلى أن نظام "إمتحانات الثانوية العامة" أو "التوجيهي" القائم في فلسطين، بتركيزه الكبير على فحص مدى "حفظ" الطالب/ة للمعلومات، يعزز من هذا النظام "التلقيني" الذي بدوره يزيد من الفجوة ما بين الطالب وسوق العمل سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. بإختصار، بينما تقدم الأرقام والإحصائيات صورة "مشرقة"على الأقل من الناحية الكمية عن واقع التعليم في فلسطين بشكل عام وبين الشباب بشكل خاص وفي المقدمة الشابات، إلا أن التحديات الكثيرة التي تواجه الشباب بعد إنتقاله من الجامعة أو المعهد الى سوق العمل تشير إلى أن هنالك أسئلة كثيرة حول "نوعية أو جودة التعليم" في فلسطين يجب أن يعاد طرحها مثل: إلى أي مدى يهتم ذلك النظام بتصميم وطرح برامج أكاديمية تنطلق من حاجة سوق العمل؟ وإلى أي مدى يهتم ذلك النظام التعليمي بتنمية مهارات الطلبة وخاصة تلك المهارات التي يحتاجها السوق؟ إلى أي مدى ينمي نظام التعليم الفلسطيني التفكير النقدي والتحليلي والإبداعي لدى الطالب/ة وفي نفس السياق، فإن هنالك حاجة ماسة لبدء تصميم برامج "للتوجيه أو الإرشاد المهني" التربوي في المدارس والجامعات لتقديم نصائح وإرشادات للطلبة حول إختياراتهم المهنية المستقبلية أو الحالية.

- بالإنسجام مع ما ذكر أعلاه وتأكيدا له، فإن نسب الشباب الفلسطيني الذين لم يحصلوا على أي نوع من التدريب أو التأهيل المهني والتقني ما زالت عالية جدا (وصلت إلى 96% وفقا لتعداد عام 2017)، أي أن الغالبية الساحقة من الشباب ما زالت تتجه نحو التعليم "الأكاديمي" و"النظري" رغم ارتفاع معدلات البطالة في قطاع غزة وبشكل كبير. وبما أن هذه المشكلة المعروفة لدى المختصين بشؤون المجتمع الفلسطيني تستمد جذورها من "ثقافة مجتمعية" تميل لتقدير الشهادات الأكاديمية والألقاب المتصلة بها مثل "طبيب"، ومحامي"، و"أستاذ"، و"قاضي" ....الخ وفي ذات الوقت "إحتقار العمل اليدوي" وتبني نظرة "دونية" إلى التخصصات والمجالات "المهنية" و"الصناعية" أو العملية، فإنه لا بد من تنظيم "حملات توعية مجتمعية" سواء عبر وسائل الأعلام وفي المدارس والجامعات والتجمعات السكانية، تحث الطلبة والأهل للتسجيل في البرامج والتخصصات المهنية والتقنية ولتكن حملات كهذه مدعمة بالأرقام والحقائق. كما يجب التفكير في

أساليب وطرق تجعل مثل هذه البرامج المهنية والصناعية والعملية أكثر جذبا للشباب والطلبة (مثل توفير حوافز مالية، أو توفير "ضمانات بالتوظيف" بعد التخرج). ويمكن لهذه الحملات الوطنية أن تشترك فيها "الوزارات" ذات العلاقة مثل وزارات التربية والتعليم والعمل والمجلس الأعلى للشباب والرياضة، والمؤسسات والإتحادات الشبابية أو المهتمة بقطاع الشباب.

- كما رأينا، فإن غالبية عظمى من الشباب في فلسطين تصل إلى حوالي 99% حصلوا على مؤهلهم العلمي الأعلى داخل الوطن من خلال الإلتحاق بمؤسسات تعليمية محلية. ولعل هذه النسبة العالية مؤشر على قوة "جاذبية" الجامعات المحلية، وكذلك إزدياد عدد تلك الجامعات، كما إزداد تنوعها الجغرافي حيث أصبح هنالك "جامعات" أو "فروع جامعات" في معظم أن لم يكن جميع المحافظات في فلسطين، وكذلك تنوع وتطور البرامج الأكاديمية التي تطرحها. كما أن" الظروف الإقتصادية الصعبة" السائدة في فلسطين، ربما لعبت دورا هي الأخرى من خلال تقليص عدد الأسر الفلسطينية القادرة على تمويل دراسة أبنائها أو بناتها"خارج الوطن". كما أن بعد "النوع الإجتماعي" قد يكون له تأثير أيضا، فالإناث تشكل غالبية في الجامعات الفلسطينية اليوم، وهنالك "تفضيل مجتمعي" بأن تدرس الفتاة "داخل الوطن" لأسباب لها علاقة بالأعراف والقيم الإجتماعية الذكورية السائدة، مما يساهم أيضا في تعزيز هذه النزعة القوية للدراسة في الجامعات المحلية.

- كما رأينا، أراء الشباب إزاء التعليم تميل لأن تكون "إيجابية"، وبنفس الوقت تتمتع غالبية منهم بحق "إختيار التخصص والجامعة، كما أن نسبة عالية لديها طموح أو رغبة في الإلتحاق بالدراسات العليا: غالبية كبيرة من الشباب الفلسطيني تصل إلى 84% قد "عبرت عن رضاها عن "تجربتها مع التعليم" الفلسطيني. أما الأقلية التي عبرت عن عدم رضاها فتوزعت بين أولئك الذين يعود عدم رضاهم الى "الصعوبة في الدراسة" (37%)، و"عدم توفر الوظائف في مرحلة ما بعد التخرج" (18%). كما أن 88% من الشباب الفلسطيني قد أكدوا على أنهم قد "اختاروا" جامعتهم أو كليتهم أما نسبة من قامت عائلاتهم بالتقرير عنهم فلم تتجاوز 6%. وفوق ذلك، فأن ثلث الشباب الفلسطيني (35%) لديه رغبة أو طموح للإلتحاق ب"الدراسات العليا" للحصول على شهادة "الماجستير" أو "الدكتوراة". صحيح أن هذه النسبة العالية هي مؤشر إيجابي لصالح قطاع التعليم في فلسطين، لكن قد يكون أحد أسباب إرتفاعها هو الإرتفاع الكبير في معدلات البطالة بين الشباب. فمن ناحية الدراسات العليا يفترض أنها، نظريا على الأقل، تحسن من دخل الفرد، ومن فرص حصوله على عمل أو تحسين ظروف عمله الحالية، ومن ناحية أخرى، فإنها "تؤخر" من "المعركة" التي على الشاب أو الشابة خوضها في سوق العمل من خلال اعطاءه مزيدا من الوقت لتحسين استعدادته وفرصه للفوز في معركة العمل هذه. على كل وبغض النظر عن الدوافع، فإن وجود مثل هذا الإستعداد أو الحماس من قبل حوالي ثلث الشباب في فلسطين لإكمال دراستهم العليا يتطلب من الجامعات الفلسطينية توفير مجموعة متنوعة من البرامج الأكاديمية "للدراسات العليا" فيها، مع العمل على تطوير البرامج القائمة وزيادة الدعم المقدم لها لكي تستجيب" للطلب"المحلي وتزيد من قدرتها التنافسية مع الجامعات العربية والأجنبية.

- **توصيات:**
  - ✓ هنالك ضرورة ملحة لإحداث تغييرات جذرية في نظام التعليم الفلسطيني من أجل تحقيق الموائمة ما بين "مخرجات النظام التعليمي" و "حاجات سوق العمل" في فلسطين. إن تحقيق ذلك يتطلب جهودا هائلة ومدروسة وطويلة الأمد كما يتطلب تغييرات في الأولويات والموازنات (مثل زيادة النفقات المخصصة لقطاع التعليم في الموازنة العامة) وإدخال تغييرات جوهرية في المنهاج التعليمي الفلسطيني (مثل زيادة الإهتمام بالتعليم التطبيقي والمهني على حساب التعليم النظري والأكاديمي) ، كما يتطلب ذلك أيضا القيام بحملات "توعية مجتمعية"

بهدف تحسين النظرة المجتعية للتخصصات "المهنية" و"العملية"، وكذلك تطوير نظام فعال "للإرشاد المهني" في المدارس والجامعات. إن إحداث تغييرات هائلة من هذا النوع يتطلب تضافر جهود مختلف الوزارات المعنية وفي المقدمة وزارات التعليم والعمل والتخطيط والتنمية الإجتماعية وكذلك مؤسسات القطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني وخاصة تلك العاملة في مجال التنمية والتعليم.

- ✓ أما بخصوص "حملات التوعية المجتمعية"، ولتكن حملات مدعمة بالأرقام والحقائق من سوق العمل، فيمكن تنظيمها عبر وسائل الإعلام وفي المدارس والجامعات والتجمعات السكانية، من أجل حث وتشجيع الطلبة والأهل للتسجيل في البرامج والتخصصات المهنية والتقنية والتطبيقية. كما يجب التفكير في أساليب وطرق تجعل مثل هذه البرامج المهنية والصناعية والعملية أكثر جذبا للشباب والطلبة (مثل توفير حوافز مالية، أو توفير "ضمانات بالتوظيف" بعد التخرج...الخ). ويمكن لهذه الحملات الوطنية أن تشترك فيها الوزارات الحكومية ذات العلاقة مثل وزارات التربية والتعليم والعمل والمجلس الأعلى للشباب والرياضة، والمؤسسات والإتحادات الشبابية والمهتمة بقطاع الشباب. وفي ذات السياق، يجب العمل على تطوير المؤسسات والمعاهد والمدارس المهنية والصناعية كما ونوعا سواء من حيث شمولية وحداثة البرامج والتخصصات التي تعتمدها، أو من ناحية إنتشارها الجغرافي، أو من حيث أساليب التدريب...الخ.

- ✓ هنالك حاجة لإجراء دراسات تركز على فحص "نوعية"، أو مدى "جودة التعليم" في فلسطين: إلى أي مدى يقوم النظام التعليمي بتعزيز عمليات الحفظ والتلقين لدى التلاميذ والتلميذات؟ إلى أي مدى يسعى النظام التعليمي المدرسي في فلسطين إلى تنمية "التفكير النقدي" لدى الطلبة؟ إلى أي مدى يعتمد ذلك النظام على الأدوات والطرق "النظرية" مقارنة بإستخدام الطرق والمناهج "العملية" و "التطبيقية"...الخ. كما أن هناك حاجة لإجراء مزيد من الدراسات حول التخصصات المهنية والأكاديمية التي يحتاجها سوق العمل الفلسطيني.

- ✓ إن حقيقة أن غالبية عظمى من الشباب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة تصل إلى 99% حصلوا على مؤهلهم العلمي الأعلى داخل الوطن من خلال الإلتحاق بمؤسسات تعليمية محلية تفرض على الجامعات والمعاهد في فلسطين العمل على أن تطور ذاتها وبرامجها وبإستمرار كما ونوعا وفي المقدمة تشجيع "البحث العلمي"، الرافعة الأولى لتطور التعليم الجامعي. كما أن وجود إستعداد أو رغبة من قبل حوالي ثلث الشباب في فلسطين لإكمال دراستهم العليا يتطلب من الجامعات الفلسطينية العمل على تطوير برامج "الدراسات العليا" القائمة ، وخاصة في جوانب "النوعية" و"الجودة" العلمية، وزيادة الدعم المقدم لها لكي تستجيب" للطلب"المحلي المتزايد، وتعزز من قدرتها التنافسية مع الجامعات العربية والأجنبية. فالدراسة في الجامعات الفلسطينية هي بلا شك أمر ايجابي ويعزز التنمية المحلية ويخلق فرص العمل في المناطق التي أقيمت بها مثل هذه الجامعات وذلك بدوره يعزز من قوة تلك الجامعات وتقدمها. ولا بد في هذا السياق من الإشارة إلى ما قامت به السلطة الوطنية الفلسطينية ووزارتها المختصة في التعليم والتنمية منذ عام 1994 من تطبيق وتشجيع لسياسة "جامعة فلسطينية واحدة على الأقل، في كل محافظة" هو عمل يستحق التقدير ويخدم عملية التنمية المحلية وخاصة في "المحافظات الصغيرة" أو "البعيدة عن المركز" مثل جنين وطولكرم وسلفيت...الخ كما أن هناك دورا لعبه القطاع الخاص بهذا الخصوص من خلال البدء بإقامة "جامعات خاصة". كما أن الإنتشار الجغرافي للجامعات يشجع الإقبال على التعليم الجامعي (بسبب القرب الجغرافي) لا سيما في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة

التي يعانيها قطاع متزايد من المواطنين الفلسطينيين في السنوات الأخيرة، وكما ويخفف من معاناة الطلبة في ظل ما تشهده الشوارع الفلسطينية الفاصلة بين المدن والمحافظات من حواجز، وعراقيل، و"جدار فصل عنصري"، وإستفزازات متزايدة، كما ونوعا، يقوم بها "المستوطنين" في الضفة الغربية، بالإضافة إلى "الحصار" الذي يفرضه الإحتلال الإسرائيلي على محافظات قطاع غزة...الخ.

ثالثا: على صعيد الشباب والعمل:

- يشير تقرير صادر عن "صندوق الغذاء العالمي" التابع للأمم المتحدة، و"وزارة الخارجية النرويجية" خاص ب "الشباب في فلسطين" في تشرين أول عام 2017، إلى أن أهم التحديات التي تواجه عملية "التمكين الإقتصادي" للشباب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة هي: الإرتفاع الكبير في معدلات البطالة، ضعف "جودة التعليم"، والمعايير الجندريه التي تؤدي إلى"الفصل في العمل" أو تقسيم العمل على أساس الجنس (ذكور وإناث)[18]. إن التحليل الذي تم تقديمه حول "الشباب والتعليم"، و"الشباب والعمل، كلاهما يؤكدان صحة هذا الاستخلاص فأهم التحديات التي تواجه الشباب الفلسطيني في قطاعي "التعليم" والعمل": هو البطالة وخاصة بين شباب قطاع غزة والشابات سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة. التحدي الأن الذي يواجه قطاع التعليم في فلسطين ليس تحديا "كميا" بل تحديا "نوعيا" له علاقة بنوعية وجودة وتنوع برامج التعليم ومدى ملائمتها لإحتياجات السوق المحلية والعالمية...الخ. وخاصة بعد كل تلك الإنجازات "الكمية" الرائعة لقطاع التعليم الفلسطيني "فجذور" المشاكل والتحديات الهائلة التي يواجهها شبابنا وشاباتنا في سوق العمل أو "قطاع العمل" تنبع بدرجة كبيرة، من "قطاع التعليم" الفلسطيني وما يقدمه من "مخرجات".

- هذا طبعا إضافة للتحديات الهائلة التي يفرضها وجود الإحتلال الإسرائيلي على كل مجالات العمل وقطاعات الإقتصاد الفلسطيني (بما في ذلك الآثار الإقتصادية المدمرة للحصار الإسرائيلي على قطاع غزة والمستمر منذ عام 2007) والتي تؤثر بدورها وبشكل مباشر وغير مباشر على معدلات البطالة في فلسطين وعلى مختلف القطاعات الإقتصادية المختلفة. إن أية خطط وسياسات فعالة يتم تصميمها لا يمكن لها أن تتجاهل الواقع الموضوعي والعقبات الكثيرة التي يضعها الإحتلال الاسرائيلي وتحول دون تطور قطاعي التعليم والعمل في فلسطين. فأقل ما يقال عن الإقتصاد الفلسطيني هو أنه "إقتصاد تحت الإحتلال". إن الإرتفاع الكبير و "المتزايد" في معدلات البطالة والفقر بين الشباب الفلسطيني يشكل مؤشرات على الحالة الصعبة التي وصل إليها الإقتصاد الفلسطيني وتؤكد الحاجة الى اعادة فتح "اتفاقيات باريس" الإقتصادية والتي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل والتي بدون إحداث تغييرات جوهرية فيها لصالح الطرف الفلسطيني فإن أية جهود فلسطينية ذاتية "لإصلاح" أو "تنمية" قطاع الإقتصاد أو العمل تبقى نتائجها محدودة إلى حد كبير بسبب القيود الكثيرة التي يفرضها الإحتلال الإسرائيلي وتلك الإتفاقيات على الإقتصاد والشباب الفلسطينيين.

- إذا، يمكننا الإستخلاص أن التحدي الأكبر الذي يواجه الشباب الفلسطيني بشكل عام والشابات الفلسطينيات على نحو خاص وفي المقدمة شباب وشابات قطاع غزة هي "البطالة" والتي وصلت بين الشباب (15-29 سنة) 42% (بعد أن كانت وفقا لتعداد 2007 32%)، أما بين الشابات في قطاع غزة، فوصلت وفقا لتعداد عام 2017 الى مستويات قياسية

[18] UNFPA, and Norwegian Ministry of Foreign Affairs. 2017 (October). "Youth in Palestine: Policy and Program Recommendations, to Address Demographic Risks and Opportunities." https://palestine.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/Youth%20in%20Palestine%20-%20Oct%202017_0.pdf. 29 September 2019.

عالميا 84%. وهذا ويقود التحليل السابق، إلى مزيد من الاستخلاصات الهامة ذات العلاقة بموضوع "البطالة بين الشباب".

- رغم أن سن بلوغ مرحلة الشباب وفقا للتعريف الفلسطيني ومعظم التعريفات العالمية هو 15 سنة، هو نفس السن الذي يسمح به القانون الفلسطيني للفرد بالعمل، 15 سنة أيضا، أي أن كافة الأفراد في سن الشباب (15–29 سنة) لديهم "الحق في العمل"، إلى أن مشكلة "البطالة" تنتشر بين فئة الشباب أكثر من إنتشارها بين فئات المجتمع الأخرى، وبين فئة الشباب المتعلمين أكثر من غير المتعلمين. صحيح أن مشكلة "البطالة" في فلسطين هي مشكلة "عامة" أي لا تنتشر فقط بين الشباب بل أيضا لدى الفئات السكانية أو العمرية الأخرى، فكما رأينا فقد بلغ معدل البطالة بين مجمل السكان في فلسطين والذين يبلغون 15" سنة فأكثر" 27% (أي يعاني أكثر من ربع السكان من البطالة: تقريبا فرد واحد/ة من كل أربعة فلسطينيين/فلسطينيات). ولكنه، على أية حال، أعلى لدى الشباب وبشكل ملحوظ يصل إلى 15%، عن باقي السكان (42% مقابل 27% على التوالي). فليس شاب/ة من كل أربعة يعاني من البطالة بل شاب/ة من كل 3 يعاني منها (أو بشكل أدق 4 شباب/شابات من كل 10) وهي نسبة عالية جدا وخاصة عند مقارنتها بالبلدان الأخرى كما سبق وأوضحنا.

- صحيح أيضا أن البطالة تنتشر بشكل عالي نسبيا بين الشباب، على اختلاف" أنواعهم"، إلى أن الإحصائيات تبين أن هنالك فروق كبيرة في مستويات أو معدلات البطالة بين "أنواع" مختلفة من الشباب، تبعا "للنوع الإجتماعي" والمنطقة (الضفة الغربية مقابل قطاع غزة)، والمحافظة وبناء عليه، فأن برامج "تأهيل" و "تشغيل الشباب في سوق العمل يجب أن تأخذ بعين الإعتبار إعطاء أولوية لهذه الفئات "المهمشة" أو الفئات "الأكثر تهميشا بين الشباب" (تمت الإشارة لمعدل البطالة بين أفراد هذه الفئة أو تلك من الشباب بين قوسين، فهذه المعدلات "تبرر" أو تعكس مدى الحاجة للتدخل من قبل المؤسسات المعنية والمهتمة المختلفة):
  - ✓ الشابات في قطاع غزة أولا ثم الشابات في الضفة الغربية ثانيا (نسبة بطالة 84% في قطاع غزة مقابل 40% في الضفة الغربية)
  - ✓ الشباب من كلا الجنسين في قطاع غزة (معدل بطالة الشباب في قطاع غزة 67% مقابل 22% في الضفة الغربية).
  - ✓ بلغ معدل البطالة بين الشباب الخريجين من كلا الجنسين في الضفة الغربية وقطاع غزة (56% بين الخريجين في فلسطين مقابل معدل عام للبطالة بين الشباب هو 42%، أي أن نسبة إنتشار البطالة بين "الخريجين"، وغالبيتهم الساحقة عادة من الشباب" هي أعلى من معدل البطالة بين "مجمل الشباب"، أي بلغة رقمية، بينما يعاني من البطالة تقريبا 6 من كل 10 من "الخريجين "، فان 4 من كل 10 من الشباب بشكل عام يعانون من البطالة). هذا يجعل الشاب/ة الخريج/ة معرض للبطالة أكثر من الشاب/ة غير الخريج/ة.
  - ✓ أما على مستوى المحافظات، فهنالك محافظات في الضفة الغربية ترتفع فيها معدلات البطالة بين الشباب أكثر من غيرها (مثل محافظات طولكرم والخليل وقلقيلية التي وصل فيها معدل البطالة الى 26%، 25%، و24% على التوالي مقابل 18% في محافظة أريحا والأغوار و15% في محافظة رام الله والبيرة). وهذا ينطبق على محافظات قطاع غزة لكن بدرجة أعلى: ففي حين احتلت محافظة "رفح" المرتبة الأولى في معدلات البطالة ليس فقط على مستوى قطاع غزة بل وعلى مستوى الوطن ككل (80%) حينما أن المعدل في محافظة غزة 60%).

وبالتالي المحافظات التي تعاني من معدلات بطالة أعلى تستحق أيضا أن تعطى "نوع من الأولوية" أو "حصة" أعلى عند تصميم برامج وتأهيل وتشغيل الشباب في سوق العمل.

- أما التحدي الثاني، الذي يقودنا إليه التحليل السابق، والذي يواجهه الشباب على صعيد العمل والمشاركة في القوى العاملة فهو زيادة نسبة النساء وخاصة الشابات في القوى العاملة، فكما لاحظنا، هناك إزدياد ولكنه محدود في نسبة مشاركة الشباب (15– 29 سنة) في القوى العاملة في فلسطين لا يتعدى 7% عند المقارنة ما بين تعدادي عام 2007 و عام 2017، مع إستمرار تهميش دور الاناث والشابات (15 سنة فأكثر) في سوق العمل: فقد بلغت نسبة الإناث في القوى العاملة، كما رأينا، (16%)، أي أن واحدة فقط من كل 5 نساء فلسطينيات تشارك في القوى العاملة، أما الأربعة المتبقيات فلا يشاركن) وفقا لتعداد عام 2017. هذا بالمقارنة مع نسبة مشاركة للذكور تصل إلى 74%.

صحيح أن نسبة مشاركة النساء في فلسطين في القوى العاملة قد تحسنت قليلا عن السابق (كانت قبل بضعة سنوات 13%) ولكنها ما زالت تضع فلسطين ضمن "الصف الأخير" عالميا عندما يتعلق الأمر بنسبة مشاركة النساء في القوى العاملة وسوق العمل. فقد بلغ متوسط مشاركة المرأة العالمية في القوى العاملة في عام 2014 مثلا 69%، أما متوسط مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة فقد بلغ في ذلك العام 28%، أي أن مشاركة المرأة الفلسطينية في القوى العاملة وقد بلغت في ذلك العام 19% أيضا، هي أقل من مشاركة المرأة العالمية ب 50%، أو بعبارة أخرى، فأن متوسط حصة المرأة العالمية في القوى العاملة يساوى مايقارب ثلاثة أضعاف حصة المرأة الفلسطينية أو أكثر قليلا. كما أن نسبة مشاركتها في القوى العاملة تقل بحوالي 9% عن متوسط مشاركة شقيقاتها الشابات في البلدان العربية. لهذا هناك حاجة متزايدة لوضع حد لهذا "التناقض المجتمعي" الذي تعاني منه المجتمعات العربية كافة وإن بنسب مختلفة، والذي يقوم على تشجيع المرأة العربية لكي تتعلم، وبالذات وضع مختلف العراقيل أمامها عندما تنهي تعليمها وتنوي أن تتوجه إلى سوق العمل. فبينما تتفوق المرأة في فلسطين على الرجل ولو بنسبة بسيطة في مجال التعليم (نسبة الإناث في المدارس والجامعات أعلى قليلا من نسبة الذكور) فان حضورها وتأثيرها ومشاركتها في سوق العمل تكاد تكون الأقل في العالم، كما سبق وأوضحنا. وبالتالي يجب تبني سياسات وقوانين وإجراءات، والقيام بحملات توعية فعالة على المستوى الوطنى...الخ تشجع المرأة وخاصة الشابة على دخول سوق العمل مثل "إعطاء أولوية للنساء" عبر تبني سياسات أكثر إنصافا في مجال النوع الإجتماعي، تقوم على "التمييز الإيجابي" بحيث يتم إعطاء المرأة وخاصة الشابة والمتعلمة أولوية على الأقل في المؤسسات العامة، وكذلك في القطاعين "الأهلي" و "الخاص. فأية رسالة يرسلها المجتمع لنساءه حينما تصل البطالة بين الشابات إلى 62% (أو 84% بين شابات غزة) أما الإدعاء القائل أن "زيادة نسبة النساء في القوى العاملة سوف يؤدي الى زيادة كبيرة في معدلات البطالة لدى الذكور"، فهو إدعاء لا تدعمه الأدلة والأرقام، فمعظم الدول التي لديها نسبة مشاركة نسائية عالية في القوى العاملة وسوق العمل، لديها نسب منخفضة نسبيا من البطالة بين الذكور مما يدلل على أن السبب الأساسي في إنخفاض أو إرتفاع معدلات البطالة بين الذكور ليس هو عمل النساء بقدر ما هو مستوى التقدم الإقتصادي والسياسي والتعليمي للدولة أو المجتمع....الخ.

وأيضا فان حقيقة مشاركة المرأة الفلسطينية في القوى العاملة تشير بوضوح إلى أن التقسيم "التقليدي" للعمل بين النساء والرجال (المرأة لا تعمل وأنما ترعى شؤون البيت والأطفال"، بينما تكون مسؤولية "الرجل" "كسب لقمة العيش" وتأمين إحتياجات الأسرة عبر العمل خارج المنزل) ما زال موجودا وبقوة في فلسطين، وما زال هنالك نوع من "الإقصاء الإقتصادي" تعاني منه المرأة في فلسطين. وهذا الإقصاء لا يخدم لا عملية التنمية الإجتماعية المستدامة ولاعملية النضال وبناء الدولة الفلسطينية العتيدة. من هنا، فإن التغيرات التي حصلت على صعيد الأسرة وتمت الإشارة لها سابقا، قد تفتح مجالا وفرصا أوسع لمشاركة

النساء الفلسطينيات وخاصة في سوق العمل لا سيما على المدى البعيد. ولكن ذلك لوحده بالطبع لا يكفي، إذ لا بد من القيام بخطوات جادة وحثيثة من أجل زيادة مشاركة المرأة الفلسطينية في القوى العاملة.

- إن الظروف الإقتصادية الصعبة والمتمثلة في إرتفاع معدل البطالة بين الشباب إلى 42%، وكذلك إرتفاعه بين الخريجين إلى 56%، وإرتفاع نسبة الشباب الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى حوالي 30% وخاصة في قطاع غزة...الخ هي جميعها مؤشرات لا بد أنها خدمت أصحاب العمل الفلسطينيين الذين يبدو أن هذه الظروف والتي تشكل وتوفر لهم "جيش إحتياطي من الشباب والشابات الباحثين عن عمل" قد شجعت على التمادي والتطاول على حقوق الكثير من العمال والعاملات والموظفين والموظفات....الخ والتي كان قد تم إنتزاع العديد منها بعد نضال نقابي مرير وطويل. ولعل هذا الإستخلاص هو ما يفسر والى حد كبير المؤشرات السلبية التي أشرنا لها في "الفصل الثالث" حول "ظروف العمل" وعدم تمتع غالبية الشباب الفلسطيني "بالحقوق" أو "الإمتيازات" في العمل. فقد تبين أن ثلاثة أرباع الشباب والشابات تقريبا (75%) لا يعملون وفق "عقد عمل مكتوب" مما يجعل العامل أو الموظف عرضة أكثر "للإستغلال" أو "التلاعب" بحقوقه وأجره أو شروط عمله من قبل صاحب العمل الذي عادة ما يكونون في موقع "تفاوضي" أقوى بحكم أنهم يمتلكون فرصة العمل في ظل بطالة عالية جدا بين الشباب. وكما رأينا أيضا، فقد تراوحت نسب أصحاب العمل الذين لا يساهمون في "تمويل مخصصات للتقاعد ونهاية الخدمة" أو في تمويل اجازات مدفوعة في حال المرض أو الإصابة ما بين 76-78%، أي غالبية كبيرة منهم. يضاف لذلك أن غالبية من الشابات في فلسطين (57%) حرمن من "إجازة أمومة مدفوعة الأجر". وبالتالي، التحدى الثالث الذي يواجهة الشباب الفلسطيني في سوق العمل هو النضال من أجل تحسين ظروف العمل عبر رفع مستوى التزام أصحاب العمل بقوانين العمل وبالحقوق النقابية التي توفرها تلك القوانين للعامل/ة أو الموظف/ة.

- إن التحليل السابق يشير أيضا إلى تحدى آخر تأثر هو الآخر بارتفاع معدلات البطالة في المجتمع الفلسطيني، ألا وهو إزدياد ولو كان محدودا (3%) في نسبة الشباب في فلسطين الذين كانوا يعملون لدى "أصحاب عمل إسرائليين" سواء في داخل اسرائيل أو في المستعمرات من 12% في عام 2007 الى 15% في عام 2017). ومن الملفت في هذا الصدد أيضا، هو أن نسبة شباب الضفة الغربية الذين يعملون لدى "أصحاب عمل إسرائليين" سواء في داخل اسرائيل أو في المستعمرات قد وصلت في التعداد الأخير الى 20% (أي شاب/ة واحد/ة من كل 5 شباب ممن كانوا أو ما زالوا يعملون). أما على صعيد المحافظات فقد سجلت محافظتي جنين والخليل أعلى نسبة من الشباب الذين يعملون داخل اسرائيل (25%، 24% على التوالي) فيما سجلت محافظة "أريحا والأغوار" النسبة الأقل (4%)، تلتها محافظة رام الله والبيرة (7%). وبالمقابل، في حين سجلت محافظتي "سلفيت"، و "أريحا والأغوار" نسب قليلة من حيث العمل داخل اسرائيل، فأن هاتين المحافظتين بالذات قد سجلتا أعلى نسبتي عمل للشباب في "المستعمرات الإسرائيلية" (23%، و 15% على التوالي).

- ومرة أخرى فإن العوامل التي تمت الإشارة إليها أعلاه (الظروف الإقتصادية الصعبة والمتمثلة في إرتفاع معدل البطالة بين الشباب الى 42%، وكذلك إرتفاعه بين الخريجين إلى 56%، وإرتفاع نسبة الشباب الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى حوالي 30% وخاصة في قطاع غزة)، ربما تساعدنا أيضا في تفسير بعض النتائج التي توصل إليها تعداد عام 2017 بخصوص "الشباب والعمل". مثل إرتفاع نسبة الشباب الذين لديهم الرغبة والإستعداد للعمل "ساعات إضافية" إلى 62%، أي الغالبية منهم.

- أما بخصوص "القطاع ومكان العمل" وما شابه، فان التحليل السابق يشير بوضوح إلى أن" القطاع الخاص "سواء ذلك الذي يكون العمل فيه "داخل المنشأت"، أو "خارجها"، هو المشغل الأول للشباب الفلسطيني بنسبة تصل الى 72%. أما" القطاع الخاص الأجنبي "وسواء داخل المنشأت أو خارجها فإحتل المرتبة الثانية (17%)، في حين إحتل العمل لدى "حكومة وطنية" إلى 8% فقط. أي يبدو وبأنه ورغم النسبة المرتفعة نسبيا من النساء اللواتي يعملن في القطاع العام أو "الحكومي" فإن هنالك ميلا لدى هذا القطاع العام سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة، لتوظيف الشباب بنسب أقل من غيرهم ولا تنسجم مع نسبة وجودهم في المجتمع (29% من السكان في فلسطين). وهذا ينطبق على "وكالة الغوث"، و"السلطات المحلية"، و"الهيئات والجمعيات الخيرية او التعاونية" إذ لم تتجاوز نسبة الشباب الذين عملوا أو يعملون لدى هذه المؤسسات 1% لكل منها. أما النسبة المتبقية فتمثل أولئك الذين عملوا أو يعملون لدى " حكومة أجنبية، أو هيئة دولية" 0.3%.

- من الواضح أن "العمل من البيت"، الذي ازداد في العديد من الدول مع ازدياد انتشار "الإنترنت" وغيره من وسائل الإتصال والتواصل الحديثة، والذي يعتبر أحد أمثلة ما يسمى ب "العمل المرن" (وهي أعمال غالبا ما تستفيد منها النساء أكثر بسبب سهولة التوفيق ما بين العمل والواجبات العائلية أو المنزلية)، "غير متوفر" أو "غير جاذب" لغالبية ساحقة تصل الى 98% من الشباب الفلسطيني. فقط 2% قالوا أنهم "يعملون من البيت".

- **توصيات:**
  - ✓ إن بلوغ معدل البطالة بين الشباب الفلسطيني وفقا للتعداد الأخير الى 42%، وهو ما يمثل زيادة مقدارها 10% عن تعداد عام 2007، يعني بوضوح أن التحدي الأكبر الذي يواجه الشباب الفلسطيني هو "البطالة" ، وبأن مشكلة البطالة، وخاصة لدى الشباب الخريجين والتي وصلت إلى (56%)، هي مشكلة "مزمنة" و "متفاقمة". وهذا يتطلب بذل مزيد من الجهود الحثيثة وعلى كافة المستويات من أجل توفير الحلول الملائمة لتقليص هذه الظاهرة الى أقصى حد ممكن. فبالإضافة الى إحداث موائمة ما بين "مخرجات نظام التعليم" و "حاجات سوق العمل" في فلسطين والتي تمت الاشارة لها سابقا والتي لن تكون آثارها واضحة على المدى المنظور أو القريب بل تحتاج لبضعة سنوات على الأقل لكي تعطي ثمارها، هنالك حاجة ماسة إلى إعادة فتح "إتفاقيات باريس" الإقتصادية والتي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل والتي بدون إحداث تغييرات جوهرية فيها لصالح الطرف الفلسطيني فأن أية جهود فلسطينية ذاتية "لإصلاح" أو "تنمية" قطاع الإقتصاد أو العمل تبقى نتائجها محدودة إلى حد كبير بسبب القيود الكثيرة التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي وتلك الإتفاقيات على الاقتصاد والشباب الفلسطينيين وفرصهم في العمل وفي التنمية هذا طبعا إلى جانب تبني وتطبيق الخطط الآنية والمتوسطة وطويلة الأمد من أجل مواجهة هذا التحدي. كما يشمل ذلك تصميم برامج "تشغيلية" خاصة بالشباب، والعمل على تشجيع الإستثمار الى أقصى حد ممكن، وكذلك تطوير البرامج والمؤسسات "الإقراضية" الداعمة للمشاريع والمبادرات الشبابية بما في ذلك دعم "المشاريع الصغيرة" التي ينفذها شباب. إن الخطوات التي قامت بها الحكومة الفلسطينية في الآونة الأخيرة من أجل النهوض بالقطاع الزراعي الفلسطيني، وكذلك تشكيل "وزارة الريادة والتمكين" هي خطوات صحيحة وملائمة وتساهم في مواجهة مشكلة البطالة لكنها تبقى غير كافية اذا ما قيست بحجم التحدي الهائل الذي تفرضه مشكلة البطالة لدى الشباب الفلسطيني إقتصاديا وإجتماعيا وسياسيا...الخ.

- ✓ كما أشرنا أعلاه، فإن هنالك فروق كبيرة في مستويات أو معدلات البطالة بين "أنواع" مختلفة من الشباب، تبعا "للنوع الإجتماعي" والمنطقة (الضفة الغربية مقابل قطاع غزة)، والمحافظة وبناء عليه، فإن برامج "تأهيل" و "تشغيل" الشباب في سوق العمل يجب أن تأخذ بعين الإعتبار إعطاء أولوية لهذه الفئات أو المناطق"المهمشة" أو "الأكثر تهميشا بين الشباب" وفي المقدمة الشابات، والشباب في قطاع غزة ، والشباب في بعض المحافظات التي تشهد ارتفاعا في معدلات البطالة بين الشباب أكثر من غيرها مثل محافظات طولكرم والخليل وقلقيلية.

- ✓ هنالك حاجة للعمل من أجل زيادة توظيف الشباب سواء في القطاع العام في الضفة الغربية أو في قطاع غزة وكذلك في مؤسسات "الحكم المحلي" وفي "وكالة الغوث"، و"الهيئات والجمعيات الخيرية او التعاونية"...الخ إذ أن هنالك ميلا واضحا لدى كل هذه الجهات لتوظيف الشباب بنسب أقل من غيرهم ولا تنسجم مع نسبة وجودهم في المجتمع (29% من السكان في فلسطين).

- ✓ كما ذكر آنفا، فإن نسبة شباب الضفة الغربية الذين يعملون لدى "أصحاب عمل إسرائليين" سواء في داخل اسرائيل أو في "المستعمرات" الإسرائيلية في الضفة الغربية قد وصلت في التعداد الأخير الى 20%، أي شاب من كل خمسة. وهي نسبة كبيرة ولا تخدم، وخاصة على المدى الطويل، عملية النضال الوطني الفلسطيني من أجل الإستقلال الكامل عن الإحتلال الإسرائيلي. إن تقليص نسبة الشباب الفلسطيني الذي يعملون لدى أصحاب عمل إسرائيليين سواء" داخل اسرائيل" أو في "المستعمرات" يتطلب العمل على زيادة فرص العمل في السوق الفلسطيني، وتحسين "ظروف عمل" العمال في السوق المحلي وربما يتطلب ذلك إعادة النظر في "الحد الأدنى للأجور" في فلسطين ليس فقط ب"الشهر" بل "بالساعة" ورفع كلا المعدلين، وعدم التراخي في فرض قانون "الحد الأدنى للأجور" في المؤسسات والمنشآت الفلسطينية، أو العاملة في فلسطين، على إختلاف أنواعها.

- ✓ تحدد "الخطة الوطنية الإستراتيجية لقطاع الشباب الفلسطيني 2017–2022 التي أطلقها "المجلس الأعلى للشباب والرياضة" الفلسطيني بتاريخ 2017/6/9، ثلاثة أهداف إستراتيجية يجب تحقيقها على "محور العمل والبطالة" بين الشباب وهي: "تمكين الشباب والخريجين من مواكبة متطلبات واحتياجات سوق العمل الفلسطيني، وتحسين أوضاع الشباب الإقتصادية من خلال خلق المزيد من فرص العمل للشباب وتحفيز بيئة الأعمال الريادية، وتحسين بيئة العمل المتاحة وتوفير شروط تشغيل عادلة للشباب". إن هذه الأهداف فعلا تعالج أو تتعامل مع أهم التحديات التي تواجه الشباب في قطاع العمل. ما ينقص الخطة أو قائمة "الأهداف الإستراتجية"، وفقا للأولويات التي أظهرتها نتائج تعداد 2017، هو فقط غياب أية إشارة أو نص أو هدف يظهر الحاجة إلى تعزيز مشاركة الشابة الفلسطينية في القوى العاملة أو سوق العمل. صحيح أن الخطة تتحدث عن "توفير شروط تشغيل عادلة للشباب" (سواء كانوا ذكورا أو إناثا) وهذا شيء جيد وينسجم مع ما ذكرناه أعلاه من أرقام ومؤشرات حول "تردي ظروف العمل" التي يعيشها الشباب في فلسطين وغياب الكثير من الحقوق والإمتيازات...الخ، ولكن "العدالة في شروط التشغيل" تشمل فقط من تم "تشغيله" أي حصل على عمل أصلا وهؤلاء يمثلن "أقلية" بين الشابات لا تتجاوز 38% فقط، ولا تشمل غالبية الشابات (62%) اللواتي يعانين من البطالة ولا يحظين بأية "ظروف تشغيل".

رابعا: على صعيد الشباب والصحة:

- كما لاحظنا فإن غالبية كبيرة من الشباب الفلسطيني في فلسطين تصل إلى 74% تتمتع بالتأمين الصحي. صحيح بأنه لا يوجد لدينا بيانات عن مدى جودة التأمينات الصحية السائدة في فلسطين ويبقى هذا سؤالا تدعو الدراسة الباحثين لمحاولة الإجابة عليه في المستقبل، ولكن ورغم ذلك فإن تمتع حوالي ثلاثة أرباع الشباب الفلسطيني (74%) على الأقل بنوع واحد من أنواع التأمينات الصحية لهو شيء جيد. ولكن عند التمحيص في توزيع الشباب المؤمنين صحيا وفقا للمنطقة (الضفة الغربية مقابل قطاع غزة)، لوحظ أن الغالبية العظمى من الشباب في قطاع غزة لديها تأمين صحي (94%)، فيما بلغت من لديهم تأمين صحي من الشباب في الضفة الغربية 59% فقط. أي أن 41% من الشباب في الضفة الغربية يعيش بدون أي نوع من أنواع التأمين الصحي. وهذه المسألة يجب أن تأخذ المزيد من الإهتمام من قبل كافة المؤسسات المعنية في الضفة الغربية بحيث تصبح واحدة من أهم "الأولويات الصحية" لدى الشباب هناك.

- أما بالنسبة لأسباب الأعاقة وأنواعها، فكما بينا في التحليل، فأن "الإعاقة "في الحركة واستخدام الأيدي "تحتل "المركز الأول" من حيث مدى انتشار أنواع الإعاقة المختلفة بين الشباب في فلسطين (0.6%، تليها الإعاقة في البصر (0.3%). وقد لوحظ أن "العوامل الخلقية والوراثية" وكذلك "الظروف المتعلقة بالولادة والحمل" و "المرض" تميل أكثر قليلا لأن تكون مسببة للاعاقات المختلفة لدى الاناث منها لدى الذكور فيما تبين أن أسباب مثل اصابة العمل، الحوادث وفي مقدمتها حوادث السير، وكذلك إجراءات الإحتلال الإسرائيلي لها تأثير أكبر قليلا في التسبب في الاعاقات المختلفة لدى الذكور الشباب أكثر من الاناث الشباب. ولعل الإرتفاع النسبي في نسبة الذكور الذين يشاركون في سوق العمل، وكذلك الذين يقودون المركبات، والذين ينخرطون في مواجهات مباشرة مع قوات الإحتلال مقارنة بالإناث هو ما يفسر هذه الاختلافات المحدودة. وهذا وتشير بعض التقارير الحقوقية إلى هذا أن الإعتداءات الإسرائيلية ضد المواطنين، وخاصة منذ الإنتفاضة الثانية أو إنتفاضة الأقصى (2000–2005) قد ساهمت في رفع نسبة الإعاقة في فلسطين بوجه عام من 1.9% في "سنوات ما قبل الإنتفاضة الثانية" إلى أكثر من 3% اليوم. كما تبين أن 2% (أو شابين في كل مئة) في فلسطين يعانون من مرض مزمن. وهو ما يفرض تحدي آخر على القطاع الصحي الفلسطيني وعلى مخططي وصانعي السياسيات.

- يبين التحليل السابق أيضا، أن إحدى التحديات التي يجب مواجهتها من أجل تطوير الواقع الصحي للشباب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة هي مواجهة ظاهرة انتشار "الإدمان على التدخين" وخاصة في الضفة الغربية (حوالي ربع الشباب يدخنون: 24%). وهذه نسبة مرتفعة وخاصة في الضفة الغربية حيث تصل نسبة المدخنين بين الشباب الى 30% فيما لم تتجاوز في قطاع غزة 14% فقط.

- **توصيات:**
  - ✓ ان "الأهداف الإستراتيجية" التي حددتها "الخطة الوطنية الإستراتيجية لقطاع الشباب الفلسطيني 2017–2022" التي تمت الإشاره لها آنفا في مجال "الصحة والسلوكيات الإيجابية" (تحسين صحة الشباب والسلوكيات الايجابية المحفزة لأنماط الحياة السليمة. وتلبية إحتياجات فئات الشباب في مجال الصحة النفسية والرفاهية الاجتماعية، ورفع مستوى الوعي الصحي للطلبة وتعزيز الممارسات الصحية المدرسية)، هي جميعها أهداف مناسبة وتلبي حاجات واسعة وملحة على هذا الصعيد. فوفقا ل"مسح الشباب" الذي تمت الإشارة له سابقا، فان التحديات أو المشاكل الصحية التي يواجهها الشباب هي: مشاكل صحية لها علاقة بالقيام بسلوك "غير ملائم" مثل التدخين (50%)،

و"المشاكل العقلية أو النفسية" (وفقا ل 27% منهم). وبالتالي، فإن تحسين صحة الشباب والسلوكيات الإيجابية المحفزة لأنماط الحياة السليمة (مثل مكافحة التدخين، أو مكافحة "الإدمان" على المخدرات أو الحشيش أو الكحول...الخ بين الشباب) يلبي حاجة ملحة لدى الشباب، وكذلك الحال بالنسبة لقضايا "الصحة النفسية"، والتي يرى فيها الشباب "التحدي الثاني". أما " رفع مستوى الوعي الصحي للطلبة وتعزيز الممارسات الصحية المدرسية" فهو يحدد بوضوح أحدى أهم المداخل" أو "المراحل" الأساسية لتنمية الوعي الصحي للأطفال والشباب ألا وهي المدرسة، لذا فهو ملائم وحيوي أيضا. ما تفتقده الخطة فيما يتعلق بالواقع الصحي للشباب الفلسطيني هو مزيد من التركيز على "نوعية" الخدمات الصحية والتأمينات الصحية المقدمة وهو جانب تم إغفاله ويحتاج لمزيد من الدراسة والإهتمام والمتابعة.

- ✓ هناك حاجة لمزيد من الإهتمام بواقع وإحتياجات الشباب من ذوي الإعاقة، ومكافحة أشكال التمييز المختلفة التي يتعرض لها هؤلاء الشباب وخاصة في سوق العمل. كما أن الجهات الرسمية القائمة على متابعة عملية التوظيف في"القطاع العام" مطالبة بمتابعة تنفيذ توجهات السلطة الوطنية الفلسطينية في توفير نسبة معينة من الوظائف للأشخاص من ذوي الإعاقة وخاصة الشباب منهم لا سيما أن نسبة لا بأس بها من هؤلاء الشباب قد تسبب إنخراطهم في النضال الوطني ضد الإحتلال الإسرائيلي في ظهور إعاقات لديهم. كما ويتوجب على القطاعين "الخاص" و"الأهلي" مكافحة أية مظاهر تمييز بحق الشباب من ذوي الإعاقة في فلسطين وعدم التردد في إعطائهم فرص متكافئة في التوظيف، هذا إلى جانب لعب دور هام في عملية دمج الأشخاص ذوي الأعاقة في مختلف المجالات، وتوفير ظروف عمل ملائمة لهم أو لإحتياجتهم الخاصة.

- ✓ يجب إتخاذ المزيد من الخطوات والإجراءات الحكومية من أجل مكافحة ظاهرة التدخين بشكل عام وبين الشباب بشكل خاص لا سيما أن 30% منهم مدخنين في الضفة الغربية. الخطوات التي تم إتخاذها من قبل الحكومات الفلسطينية المتعاقبة والمتمثلة في فرض "ضرائب باهظة" على أسعار السجائر والمنتجات التي لها علاقة بالتدخين قد تمثل "جزء من الحل"، ولكن يجب استخدام جزء من أموال الضرائب هذه من أجل رفع الوعي الصحي ومكافحة التدخين بين الشباب، كما يجب إتخاذ إجراءات أخرى والتشدد في تنفيذها مثل فرض نظام "عدم التدخين في الأماكن العامة" ...الخ. في دولة مثل كندا، ساهمت مثل هذه القوانين في خفض معدل التدخين بين عامة الناس إلى 15%، وهنالك محاولات وخطط حكومية لخفض هذه النسبة إلى 10% فقط خلال السنوات القليلة القادمة (أي مدخن واحد/ة فقط بين كل عشرة من السكان).

خامسا: على صعيد الشباب والمؤشرات الأخرى (الفقر، اللجوء، الهجرة، تكنولوجيا المعلومات المشاركة الاجتماعية والسياسية، والأولويات الوطنية كما يراها الشباب)

- فئة اللاجئين الفلسطينيين، وهم أناس أجبرتهم أحداث نكبة عام 1948 الى الهجرة إلى الضفة والغربية وقطاع غزة، بعد أن تم سلب أراضيهم وبيوتهم وأموالهم...الخ وخاصة منهم أولئك الذين يعيشون في المخيمات (8% من سكان فلسطين). ولو أضفنا ذلك، وكذلك معدل اللجوء لدى الشباب الفلسطيني والذي يصل إلى 41%، إلى معدل البطالة بين الشباب الفلسطيني، مع معدل "الفقر" عند الشباب والذي وصل هو الأخر إلى حوالي 30%، ولو أخذنا أيضا التحديات اليومية التي يفرضها العيش تحت "إحتلال عسكري أجنبي" على هؤلاء الشباب ومستقبلهم، وكذلك ضعف مشاركتهم السياسية والإجتماعية بما في ذلك المشاركة في "صناعة القرار"، والضغوطات التي تولدها "الثقافة الأبوية" السائدة في المجتمع

العربي والفلسطيني (إخضاع صغار السن لكبار السن، وإخضاع الإناث للذكور، واخضاع تلاميذ المدرسة للأستاذ...الخ) لعرفنا لماذا أن هناك نسبة لا بأس بها من الشباب الفلسطيني، وخاصة في قطاع غزة، تفكر في الهجرة لإكتملت إلى حد كبير مظاهر المعاناة التي يكابدها الشبان والشابات الفلسطينيين وأشكال التحديات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية والنفسية والعمرية....الخ التي يواجهونها في هذه المرحلة. والتي تطلب من باقي أفراد المجتمع إبداء مزيد من التفهم و توفير مزيد من الدعم لهذه الفئة وفي هذه المرحلة بالذات حيث هذه الفئة أو الشريحة الإجتماعية الهامة من التقييد والتهميش ومحدودية الفرص.

- إن الحقيقة الملفتة التي أشارت لها البيانات التي تم تحليلها في هذا الفصل بخصوص الهجرة هي أن حوالي ربع الشباب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة (24%) "يفكرون في الهجرة" خارج الوطن وهي حقيقة مقلقة. ولعل الظروف والعوامل التي تم تلخصيها في النقطة السابقة وفي المقدمة منها تلك العوامل الإقتصادية أو المتعلقة بعمل الشباب ومعدل البطالة العالية بينهم، وكذلك ما تم ذكره في الفصول السابقة سواء بشكل صريح أو ضمني عن "عوامل الطرد" أو الضغوطات والتحديات التي يتعرض لها الشباب الفلسطيني ....الخ توضح أسباب إرتفاع نسبة الراغبين في الهجرة من بين الشباب الفلسطيني، فكما ذكرنا، فأن السبب الأول وراء التفكير في الهجرة لدى 56% من الشباب هي "العوامل الإقتصادية" ("ظروف المعيشة الصعبة"، و"النقص في فرص العمل")، أما النسبة الأخرى من الشباب (13%) فهي فئة الشباب التي ترغب في الهجرة بهدف الحصول على "التعليم أو التدريب". المؤشر الإيجابي الوحيد هو أن غالبية من الشباب الذين يفكرون في الهجرة (63%) يميلون الى "الهجرة المؤقتة" (أي الإقامة لفترة زمنية ثم العودة بعد ذلك الى الوطن) وليس "الهجرة الدائمة". ولكن ومع ذلك ما زال هناك نسبة لا بأس بها من الشباب (37%) تفكر أو ترغب في "الهجرة الدائمة". مرة أخرى، من الواضح اذا أن المدخل لعلاج ظاهرة "هجرة الشباب" هو مدخل إقتصادي يتمثل في "تحسين الظروف الإقتصادية و"توفير فرص العمل" للشباب.

- الشباب والإنتخابات وصنع القرار: غالبية كبيرة من الأفراد في سن الشباب (15–29 سنة) يسمح له بممارسة "الحق في التصويت" والمشاركة في الإنتخابات العامة والمحلية (كل شاب/ة يبلغ من العمر 18 سنة فأكثر). ورغم المؤشرات السلبية أو الضعيفة المتعلقة بأشكال المشاركة السياسية للشباب، وهي مسألة سنتطرق لها لاحقا، فإن الغالبية من الشباب (69%) إما أكدوا أنهم سيشاركون في الإنتخابات لو أجريت بنسبة (40%) أو صرحوا بأن "هناك إحتمال أن يشاركوا" (29%). هذا وكما سبق وذكرنا في التحليل السابق، فأن نسبة من قالوا أنهم "لن يشاركوا" أو بأنهم "بشكل قاطع لن يشاركو"فقد بلغت 31%. ومما يعطى مشاركة الشباب في الإنتخابات مزيدا من الأهمية، هو ضعف مظاهر ومستويات مشاركتهم السياسية (تدني عضويتهم في الأحزاب والمؤسسات المدنية والثقافية، ضعف مشاركتهم على صعيد صناعة القرار في المجالس المحلية بسبب إرتفاع سن الترشح لعضوية ورئاسة المجالس المحلية الى 25 سنة)، كما أظهرت بيانات تعداد 2017 أن أقل من 1% من الشباب الفلسطيني (بواقع 0.8% في الضفة الغربية، و 0.7% في قطاع غزة)، يعمل في مراكز صنع القرار حيث أن 0.7% فقط من الشباب يعملون في مهنة "مشرعوا وموظفو إدارة عليا"...الخ. [19] أن مظاهر ضعف مشاركة الشباب هذه، وبذات الوقت وجود نسبة عالية نسبيا من الشباب التي ترغب في المشاركة في الانتخابات (من 40–69%) تجعل من الإنتخابات العامة فرصة كبيرة لتعزيز وتفعيل مشاركة الشباب في العملية السياسية والمدنية وللتأثير على صناع القرار من أجل إعطاء مزيد من الإهتمام أو الأولوية لقضايا وهموم الشباب...الخ ولكن، ولسوء الحظ، فأن ما يساهم في إستمرار حالة "التهميش" السياسي والإقتصادي والإجتماعي التي يعيشها الشباب

[19] . http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3214 بين الأحصاء في اليوم العالمي للشبلب، 2018،

الفلسطيني هو حالة "الشلل" التي أصابت "العملية الديمقراطية" في فلسطين منذ حصول الإنقسام"الداخلي" في عام 2007.

- الشباب وتكنولوجيا المعلومات: يتميز جيل الشباب اليوم، خاصة عند مقارنته بالأجيال التي سبقته (يقدر علم الإجتماع "الجيل" ب 20 عاما)، بإتقان التعامل مع التكنولوجيا والانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي وهذه حقيقية لصالح جيل الشباب وسلاح فعال يمكن لذلك الجيل إستخدامه من أجل تحسين وضعه ومكانته ومشاركته السياسية والإقتصادية والإجتماعية...الخ، وهذا ما فعله الملايين من الشباب العربي والذي شارك بفعالية في الإنتفاضات العربية" التي إندلعت في عام 2011، وكذلك في العديد من التحركات والنشاطات والإنتفاضات الأخرى.....الخ. وكما رأينا، يبدو أن الشباب الفلسطيني يمتلك نصيبا جيدا من تلك الأسلحة التكنولوجية والمعلوماتية التي يتقن إستعمالها. فنسبة إمتلاك الشباب الفلسطيني لأهم واحدة من تلك "الأسلحة" أو "الأجهزة" ألا وهي "الهواتف الخلوية أو النقالة"، بما فيها "الذكية"، تعتبر عالية (85%). أيضا حوالي 70% من الشباب الفلسطين لديهم "معرفة بالانترنت وقاموا بإستعماله". كما أن غالبية منهم "تستعمل الانترنت من البيت" (83%) ولا تضطر للبحث عنه خارج المنزل....الخ.

- الأولويات الوطنية من وجهة نظر الشباب: غالبية ساحقة من الشباب الفلسطيني(79%) يعتقدون أن "إنهاء الإحتلال الإسرائيلي" وبناء دولة فلسطينية يجب أن يكون الأولوية الأولى للفلسطينيين. فيما يعتقد 7% منهم بأن "تحسين الأحوال المعيشية" يجب أن يكون هو الأولوية الأولى للفلسطينيين. ولم يلاحظ أية إختلافات بين الضفة الغربية وغزة، أو بين الشبان والشابات، فيما يتعلق بمسألة الأولويات الوطنية".

- **توصيات:**

✓ إن الشباب الفلسطيني الذي يعاني من معدلات بطالة وفقر ولجوء مرتفعة، ومن ضعف وتهميش سياسي وإجتماعي وثقافة أبوية تقوم على إخضاع الصغار للكبار، والإناث للذكور...الخ يحتاج من مختلف المؤسسات الحكومية والمدنية والخاصة ومن مختلف قطاعات المجتمع مد يد العون له حتى يتمكن من الصمود في ظل كل هذه الظروف الصعبة. إن الحاجة إلى برامج ومؤسسات تعنى بالشباب ما زالت كبيرة، كما أن هناك حاجة كبيرة لبرامج ومبادرات "تشغيلية"، و"إقراضية" و"ريادية"، و"تمكينية"، و"إرشاد مهني"، و"دعم وإرشاد نفسي"..وغيرها. أن إهتمام المؤسسات المجتمعية المختلفة بواقع الشباب والتحديات التي يواجهونها يتأثر هو الآخر بمدى وعي الشباب وجهودهم وتصميمهم على تحسين واقعهم.

✓ من أجل أن ينهض الشباب الفلسطيني، ويتمكن من الدفاع عن حقوقه الإجتماعية والإقتصادية والسياسية بشكل فعال فعلية أن يستفيد من كثرته العددية وقوته الإنتخابية (حوالي 30% من السكان). ولن يتحقق ذلك بدون مشاركة فعالة من قبل الشباب في الإنتخابات بأشكالها المختلفة وإستخدامه لسلاح "التصويت" الفعال الذي يمتلكه. ويمكن لقطاع الشباب أن يستفيد من التجربة الطويلة" " للحركة النسوية" في فلسطين والتي ناضلت طويلا وما زالت من أجل تعزيز مشاركة المرأة سياسيا وإجتماعيا وإقتصاديا ولا شك أن" سلاح التصويت" كان ولا زال أحد الأسلحة الهامة. أن وجود غالبية من الشباب مستعدة للمشاركة في الانتخابات العامة في حال إجرائها، رغم وجود بعض التردد والذي قد يعود لإعتبارات سياسية وحزبية وأيديولوجية أكثر من كونها رفضا لمبدأ المشاركة في الإنتخابات بحد ذاته، هو مؤشر ايجابي ويؤكد أن الشباب كقوة عددية كبيرة ومؤثرة ما زال لديها رغبة بممارسة حقها الديمقراطي

في "التصويت"، والتأثير على مجريات ومخرجات العملية الإنتخابية بشكل يخدم قطاع الشباب وينسجم مع تطلعاتهم نحو مستقبل أفضل.

- ✓ هنالك حاجة لزيادة دور ومشاركة الشباب في عملية صنع القرار على مختلف المستويات الحكومية والحزبية والمدنية وهيئات الحكم المحلي....الخ إن العلاقة التاريخية التي كانت تجمع ما بين منظمة التحرير الفلسطينية، بأحزابها وتياراتها المختلفة، و "الشباب" الفلسطيني هي علاقة وثيقة تاريخيا. لذا فأن مستوى التردي الذي وصلت إليه تلك العلاقة في المرحلة الحالية (حيث لا تزيد نسبة عضوية الشباب في الأحزاب السياسية الفلسطينية عن 1%) يتطلب تحركا ومراجعة جادتين من قبل مختلف الأحزاب السياسية لأسباب تردي تلك العلاقة وسبل إنعاشها وتحسينها. إن زيادة تمثيل الشباب الفلسطيني في الهيئات القيادية لتلك الأحزاب، وزيادة تمثيل الشباب في القوائم الإنتخابية الحزبية المختلفة ، وتمثيل هموم وطموحات الشباب في البرامج السياسية والنضالية لتلك الأحزاب...الخ هي جميعها خطوات ملحة وضرورية لإعادة مستويات العلاقة ما بين "المنظمة والشباب"، "الأحزاب والشباب"، والثورة والشباب" الى المستويات المرموقة والمعهودة التي شهدتها تلك العلاقة وخاصة خلال سنوات الستينيات والسبعينيات والثمانينيات. يضاف لذلك الحاجة إلى تعزيز دور الشباب في مؤسسات القطاع الخاص وقطاع المنظمات غير الحكومية (القطاع الأهلي أو المدني).

- ✓ إن إمتلاك غالبية من الشباب الفلسطيني لنصيب جيد من المهارات والأدوات التكنولوجية والمعلوماتية والتي يتقن إستعمالها (توفر الإنترنت لا سيما في البيت، الهاتف النقال والذكي...الخ)، عدا عن كونه سلاحا اجتماعيا وسياسيا فعالا يمتلكه قطاع الشباب، فأن توفر مثل هذه الأدوات والمهارات قد يشكل أحد مقومات تنمية قطاع "تكنولوجيا المعلومات" الفلسطيني أو إحدى مقومات "الثورة التكنلوجية" التي تجتاح العالم ، وهي مؤشرات إيجابية وواعدة ويمكن أن تشكل إحدى مداخل تخفيف أزمة البطالة لدى الشباب. كما أن توفر هذه الأدوات يفتح المجال واسعا لزيادة نسبة الشبان والشابات الذين بإمكانهم "العمل من البيت" وهي ظاهرة، كما رأينا، ما زالت محدودة الإنتشار في المجتمع الفلسطيني رغم إزدهارها في بلدان أخرى كثيرة.

- ✓ إن حقيقة أن الغالبية الساحقة من الشباب الفلسطيني ترى أن إنهاء الإحتلال الإسرائيلي وبناء دولة فلسطينية يجب أن يكون الأولوية الأولى للفلسطينيين، يدلل على ما يشعر به هؤلاء الشباب من تأثير سلبي قوي للإحتلال الإسرائيلي على مختلف مناحي حياتهم سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا وصحيا ونفسيا وأسريا...الخ. إن المدخل الحقيقي الأهم لإنهاء معاناة الشباب الفلسطيني هو وضع حد للإحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة، ولكن الى حين تحقيق ذلك الهدف، يجب العمل على تقليل الآثار السلبية لذلك الإحتلال على الشباب قدر الأمكان، وتوزيع الضرر والمعاناة الناجمة عن ذلك الإحتلال وإجراءته بشكل أكثر عدلا بين مختلف القطاعات والفئات والطبقات في المجتمع الفلسطيني وذلك من خلال تقديم أشكال الدعم المختلفة لقطاع الشباب لتعزيز مقومات صموده في أرضه ووطنه.

المراجع

1 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. "بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2017"، رام الله – فلسطين (حصل عليها الباحث من جهاز الإحصاء مباشرة، خريف 2019).

2 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017: "النتائج النهائية للسكان– التقرير التفصيلي–فلسطين." رام الله – فلسطين.

3 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018 (1). التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017: ملخص النتائج النهائية للتعداد." رام الله – فلسطين.

4 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018 (2). كتاب فلسطين الإحصائي السنوي." رام الله – فلسطين.

5 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطين، 2018 (3). الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً يستعرض فيه أوضاع الشباب في المجتمع، بمناسبة اليوم العالمي للشباب، 201/08/12
http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3214

6 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016. "مسح الشباب الفلسطيني"، 2015: النتائج الرئيسية." رام الله – فلسطين.

7 مركز دراسات الوحدة العربية. 2008. المجتمع العربي في القرن العشرين. الطبعة العاشرة. بيروت، لبنان.

8 مركز مسارات، 2019، " مشاركة المرأة في القوى العاملة". على الرابط ادناه:
https://www.masarat.ps/article/1827/%d9%85%d8%b4%d8%a7%d8%b1%d9%83%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b1%d8%a3%d8%a9-%d9%81%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d9%82%d9%88%d9%89-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%a7%d9%85%d9%84%d8%a9

References

1 Palestine Central Bureau of Statistics, 2016. “Palestinian Youth Survey, 2015: Main Findings.” Ramallah–Palestine.

2 UNFPA, and Norwegian Ministry of Foreign Affairs. 2017 (October). “Youth in Palestine: Policy and Program Recommendations, to Address Demographic Risks and Opportunities.” https://palestine.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/Youth%20in%20Palestine%20-%20Oct%202017_0.pdf. 29 September 2019.

3 https://www.who.int/gho/mortality_burden_disease/life_tables/situation_trends_text/en/ World Health Organization. Accesed on 7 Ocotober, 2019>

4 World Population Review, Life Expectancy by Country 2019. Acceesed on 6 October 2019. http://worldpopulationreview.com/countries/life-expectancy-by-country/

5 https://data.worldbank.org/indicator/SE.ADT.1524.LT.ZS?locations=ZQ&year_high_desc=false UNISC. Accessed on 20 December 2019.

State of Palestine
Palestinian Central Bureau of Statistics

Status of the Youth in Palestine 2007, 2017

Prepared by
Dr. Bader Alaraj

October, 2020

This document is prepared in accordance with the standard procedures stated in the Code of Practice for Palestine Official Statistics 2006

التعداد الزراعي
Agriculture Census
2020

© October, 2020
All rights reserved

Citation:

Palestinian Central Bureau of Statistics, 2020. *Status of the Youth in Palestine 2007, 2017* Ramallah - Palestine.

All correspondence should be directed to:
Palestinian Central Bureau of Statistics
P. O. Box 1647, Ramallah – Palestine.
Tel.: (970/972) 2 2982700
Fax: (970/972) 2 2982710
Toll Free:1800300300
E-mail: diwan@pcbs.gov.ps
Website: http://www.pcbs.gov.ps

Reference ID: 2538

Acknowledgment

The Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) extends its special thanks and gratitude to all who contributed to bringing this vital study into the light through the implementation of its different phases: preparation, technical review and language editing.

This study wouldn't have been done without the cooperation of fieldworkers and respondents who gave accurate and reliable data through the implementation of PCBS different censuses and surveys. Hence, PCBS extends its special thanks to them all.

PCBS also extends its sincere gratitude and appreciation to the United Nations Population Fund (UNFPA) for their contribution in funding this study.

Work Team

- **Report Preparation**
  Dr. Bader Alaraj

- **Dissemination Standards**
  Hanan Janajreh

- **Preliminary Review**
  Rasha Sarrawi
  Aya Amro
  Rawya Alawneh
  Rami Al-Dibs
  Suha Kana'an
  Omayma AL-Ahmad
  Mohammad Duraidi

- **Final Review**
  Khalid Abu Khalid
  Inaya Zidan

- **Overall Supervision**
  Dr. Ola Awad President of PCBS

Notice For Users

- The researcher prepared this study based on data derived from PCBS databases and other resources.
- In some tables, the total of percentages might not add up to 100% due to rounding.
- The ideas presented in this study do not necessarily express PCBS official position.

Introduction

Censuses are considered one of the most important data sources, where the Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) implemented the first and second Population, Housing and Establishments Censuses in the years 1997 and 2007, then the third census in 2017, through which an integrated set of data related to population, social and economic characteristics of the society was obtained. In addition, PCBS has implemented many household surveys. Thus, this study has relied on the data of those sources.

To that end and in order to make the best use of these data, PCBS has issued a series of statistical reports from the census data and various surveys, including detailed reports on the characteristics of population, housing, buildings and establishments. As a complementation of the dissemination and circulation of census data and to achieve the optimal use of these data, PCBS implements a census data analysis project, in cooperation with a group of researchers and private sector institutions. Hence, this project includes preparing a series of analytical reports of the census results to allow the community members to better understand census data.

Youth covers a large segment of the Palestinian society; the youth. In addition to representing the bulk of the Palestinian society, youth matter for their vitality and non-ignorable potential. Youth are the future and wealth of the nation that overweighs any other resources. They are the agents of societal change. At this age, planning begins to fulfill society needs in future skills and competences.

This study discussed a comprehensive analysis of data related to the youth sector (15-29 years), highlighting the social, economic and demographic characteristics of youth, in addition to discussing central issues such as gender equality, migration, smoking and political tendencies, presenting a clear picture of the youth in our society while showing positive aspects and calling for developing those aspects, as well as pointing out the negative aspects. Hence, it presents an in-depth discussion to confront such negative aspects and how to improve their indicators in order to upgrade the life of an entire society that draws its strength from the determination and success of its youth. And providing policy recommendations that would assist the Palestinian decision-makers in directing the development compass towards the youth sector more, as well as ensuring that the population changes affecting this sector are taken into considerations while preparing various programs and plans.

We are pleased to introduce this study,"Status of the Youth in Palestine 2007, 2017", as one of the outcomes of the Census Data Analysis Project, and to be a reference for planners and decision makers in the Palestinian public and private sectors towards strengthening the planning and policy making processes at various levels.

October, 2020

Dr. Ola Awad

President of PCBS

Executive Summary

This analytical study, which was conducted in the Fall of 2019, represents and analyzes the results of the "Population, Housing and Establishments Census" which was carried out by the Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) in December 2017. Particularly, it discusses and highlights the results and statistics that have to do with the youth sector (15-29 years) in Palestine.

The adopted methodology for this study, which is based on the results of the Census 2017, can be described as analytical, descriptive and comparative. Also, data of the Census 2017, and some other related data about the youth, have been analyzed systematically, comparatively and sociologically. The results have been compared based on "geographical or regional differences" (West Bank versus Gaza Strip, and among governorates). That is in addition to comparing the results with the previous one (the results of the Census 2007), and "Sex-based-differences" (male youth versus female youth). Sometimes, comparisons are made between the status of the youth in Palestine and their counterparts in other countries, esepcailly in the Arab countries and neighboring ones.

Furthermore, the following sammrizes the main conclusions and reccommendations of this study:

- Census 2017 figures tell "a beautiful story" about the status of the educational sector, particularly in terms of quantitative aspect among the youth in Palestine. The percentage of the youth who have never been enrolled in the "regular" educational system did not exceed 1%. The same applies to the "illiteracy rate" among them, which constitutes (1%). Hence, the "illiteracy rate" among individuals (15 years and over) in Palestine did not exceed 3%, whereas illiteracy rate in the Arab World reached 21%, and 14% around the world. Interestingly, the data of the Census 2017, (chapter 2 of this study), shows that Palestine has achieved "gender-equality" in the educational sector, which is a very vital and important one. Moreover, the percentage of females in Palestinian schools and universities are a little bit higher than the males'.

- The qualitative gaps in the educational system in Palestine (related to education quality and its level of development) that the Palestinian education system suffers from, do not appear clearly when evaluating this system only, but they appear even more clearly when assessing the status of students Or young graduates in the labor market as well, i.e., after "graduation" from the educational system. Accordingly, the increase in the unemployment rates among both the male and female youth, which reached record levels, which clearly indicates that the educational system in Palestine suffers from a problem lies in the system's inability to match or adapt its outcomes with the Palestinian labor market needs.

- The study concludes that unemployment is the biggest challenge that face the Palestinian youth in general, especially the female youth and the youth living in Gaza Strip, which reached 42% among the youth (15-29 years), according to the Census 2017 (it was 32% in the Census 2007). Moreover, the results of the Census 2017 show that unemployment rate among the female youth in Gaza Strip reached world record levels of 84%. Unemployment is a general problem in Palestine that is spread not only among the youth, but also among all other age groups. However, this study found that

unemployment rate among the youth by increasing reached 15% of all other segments of population (42% among youth compared to 27% among all other segments of population). Hence, this percentage is still relatively high among youth in Palestine when comparing it with other Arab countries (e.g. the unemployment average rates among the youth in the Arab world was only 31% in 2016).

- The second challenge that the Palestinian youth face is the weak/low participation of women, especially the female youth in the Palestinian labor force. It is well noted that the women participation rate in the labor force in both of the West Bank and Gaza strip has improved in the last few years, where it increased from 12% in 2007 to 19% in 2017. However, this rate makes Palestine rank among the countries with the lowest percentages of women participation in the labor force in the world .

- The third challenge that the Palestine youth face, especially in the labor market, according to this study is the need to improve working conditions for the youth in Palestine, through reinforcing the commitments of Palestinian employers to apply Palestinian labor laws and regulations, and to give youth workers and employees their rights. It seems that some of those employers take advantages of the high rates of poverty, and unemployment among the youth to deny or violate some of their labor rights. It is worth mentioning that about three-fourths (75%) of the youth in the Palestinian labor market "do not work by a written or official contract, but they instead work by verbal or non-official agreements with their employers. Also, the percentage of the Palestinian employers, who did not grant their youth workers or employees paid vocations in case of illness or injury reached 77%.

- Some changes have taken place at the level of the Palestinian household according to the last census 2017 which can be seen as "positive" from a "feminist" perceptive because they may increase the participation of women in the society in one way or another, such as a decrease in the size of the Palestinian household from 6 individuals, in 1990s, to about 5 individuals in 2017 and therefore, the birth rates among the Palestinian female youth decreased. In addition, there was a decrease in the percentage of "extended household" in the last two decades, which is a type of households tend to be more "traditional," "patriarchic." and "masculine than "nuclear" ones. Also a gradual and noticeable decrease in "early marriages" among the female youth (from 31% in 1997 to 11% in 2017),

- As for the "youth and health" level, the study found that a large majority of the Palestinian youth in the West Bank and Gaza Strip of those who have health insurance reached 74%. However, it was also observed that this insurance is more concentrated in Gaza Strip with a percentage of (94%) of the total youth, while the percentage of those who have health insurance in the West Bank is 59%. That is, 41% of the youth in the West Bank do not have any kind of health insurance. Consequently, this percentage is relatively high; thus, the study stresses that young men and women must be enrolled in health insurance programs and this goal must be one of the priorities of work in the field of the "youth and health".

- The study suggests that one of the challenges that must be faced in order to develop the health status for the youth in Palestine fighting against smoking, where about

quarter of the youth (24%) smoke cigarettes[1]), "especially in the West Bank. Accordingly, the percentage of youth the smokers reached 30% in the West Bank and 14% in Gaza Strip).

- The study indicates that the quantitative image represented by census 2017, "numbers and statistics" is a good image about the youth and health in Palestine" (high percentage of the youth have health insurance, an average life expectancy in the country that is higher than the world's average, and a relatively low percentage of youth with disabilities). Therefore, there is a serious need for conducting qualitative studies that focus on the "quality" of health services for the Palestinian youth including the services "covered" by the "health" insurance.

- About one-fourth of the youth in Palestine (24%) expressed their intention to immigrate and live in another country, which is a concerning matter. The factors discussed in the study especially the economic factors such as "the difficult working conditions and the lack of job opportunities" are the main factors or the reasons behind their thinking of immigration, at least 56% of the total youth. Therefore, the study concludes that one of the important mechanisms or policies needed to reduce youth's desire for leaving the country are of economic nature, such as improving economic conditions and increasing job opportunities for the youth. As the study concludes, unemployment is the "mother of the problems" that the youth in Palestine may face, and strongly affects the lives of these young people in various ways, such as the effect of unemployment rate on the high rates of poverty among the youth, the high percentage of them want to emigrate due to the lack of job opportunities in their country.

- Finally, the study also shows that the vast majority of the youth (79%) believe that "putting an end to the Israeli occupation and building of Palestine" should be the first priority for Palestinians.

[1] Smoking according to the definition of the World Health Organization includes (manufactured cigarettes, hand-rolled cigarettes, smoking pipes filled with tobacco, cigars, cheroot cigars or similar types, hookahs)